دولة فلسطين

مكتب رئيس الوزراء

الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام 2020

أيلول 2021

شكر وتقدير

يتقدم مكتب رئيس الوزراء بالشكر والتقدير لكل من ساهم في رفد الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالمعلومات، وخاصة منسقي وأعضاء المجموعات الخاصة في متابعة سير العمل في كل هدف. كما نتقدم بالشكر والتقدير للمساعدة الفنية التي قدمها مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في إطار هذا العمل، والتي كان نتيجتها اصدار هذا التقرير ليكون مرجعاً وطنياً لجميع الشركاء الوطنيين والدوليين المهتمين في متابعة تحقيق النتائج المرجوة في اطار اهداف التنمية المستدامة 2030.

كما يتقدم مكتب رئيس الوزراء بالشكر من جميع المؤسسات الوطنية والدولية الشريكة والداعمة لدولة فلسطين لما قدمته وتقدمه من برامج ومشاريع وتدخلات تنموية تهدف إلى تسريع تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة في فلسطين، لا سيما تلك الجهود التي تم تنفيذها في سياق التحديات والمعوقات الكبيرة التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي وتلك التي تفرضها جائحة كوفيد 19.

مكتب رئيس الوزراء

مقرر الفريق الوطني

قائمة المحتويات

المقدمة 6

هدف ومنهجية إعداد التقرير 7

سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة 10

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان..... 10

1. مقدمة 10
2. التقدم نحو تحقيق الغايات 11
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 17
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 18
5. نظرة إلى الأمام 18

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة..... 19

1. مقدمة 19
2. التقدم نحو تحقيق الغايات 20
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 24
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 26
5. نظرة الى الأمام 26

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ..... **Error! Bookmark not defined.**

1. مقدمة ..... Error! Bookmark not defined.
2. التقدم نحو تحقيق الغايات ..... Error! Bookmark not defined.
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة ..... Error! Bookmark not defined.
5. نظرة الى الأمام ..... Error! Bookmark not defined.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع 40

1. مقدمة 40
2. التقدم نحو تحقيق الغايات 41
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 50
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 52
5. نظرة الى الأمام 53

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات..... 54

1. مقدمة 54
2. التقدم نحو تحقيق الغايات 54
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 63
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 64
5. نظرة الى الأمام 64

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 65

1. مقدمة 65
2. التقدم نجو تجقيق الغايات 66
3. آثار جائحة كورونا على التقدم نحو تحقيق الغايات 70
4. التحديات أمام تحقيق الغايات ذات الأولوية الوطنية من الهدف 71
5. نظرة الى الأمام 71

سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة- الكوكب 73

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها اداره مستدامه و بامان 73

2. التقدم نحو تحقيق الغايات 73
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 81

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 81
***5.** نظرة الى الأمام 82*
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة 83
1. المقدمة 83
2. التقدم نحو تحقيق الغايات 84
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 85
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 86
5. نظرة الى الأمام 86
الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة 87
1. المقدمة 87
2. التقدم نحو تحقيق الغايات 87
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 93
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 94
5. نظرة الى الأمام 94
الهدف13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 96
1. مقدمة 96
2. التقدم نحو تحقيق غايات الهدف 96
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 98
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 98
5. نظرة الى الأمام 99
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة 100
1. مقدمة 100
2. التقدم نحو تحقيق الغايات 100
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 102
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 102
5. نظرة الى الأمام 102
الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي 103
1. مقدمة 103
2. التقدم نحو تحقيق الغايات 103
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 106
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 107
5. نظرة الى الأمام 107
سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة- محور النمو الاقتصادي والازدهار 108
الهدف (8): تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعماله الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع 108
1. مقدمة 108
2. التقدم نحو تحقيق الغايات 108
3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة 116
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات 118
5. نظرة الى الأمام 118
الهدف 9: اقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار 120
1. مقدمة 120
2. التقدم نحو تحقيق الغايات ذات العلاقة في الهدف التاسع. 121

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة *127*
4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات *128*
5. نظرة الى الأمام *128*
سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة- محور السلم والعدالة 130
الهدف 11: جعل المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنه وقادرة على الصمود والاستدامة 130
1. المقدمة *130*
3. التحديات الرئيسة أمام المدن والمجتمعات المحلية المستدامة *140*
4. اثر جائحة كورونا على تحقيق غايات الهدف 11 ..... *142*
5. نظرة الى الأمام *142*
الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات 144
1. مقدمة *144*
2. التقدم نحو تحقيق الغايات *145*
3. آثار جائحة كورونا على تحقيق الغايات *157*
4. التحديات *158*
5. نظرة الى الأمام *158*
سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة- محور الشراكات من اجل التنمية المستدامة 160
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة 160
1. المقدمة *160*
2. التقدم نحو تحقيق غايات الهدف *161*

المقدمة

أعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام 2015 خطة التنمية المستدامة (SDGs)، باعتبارها دعوة عالمية للعمل من أجل إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. وتتميز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها المئة وتسع وستون بتكاملها وترابطها- أي أن العمل في غايات هدف ما سيؤثر بكل تأكيد على غايات الاهداف الأخرى، وبالتالي لا بد من النهج الشمولي في متابعة وتنفيذ الخطة لضمان التوازن والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وفي هذا السياق، تمثل أهداف التنمية المستدامة إطاراً تخطيطياً لجهود التنمية هدفه الأصيل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، حيث تتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة وتغيير المناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة بالإضافة الى حقوق الانسان. وفضلا عن ترابط الأهداف، وللتأكد من أن لا يتخلف أحد عن الركب، وإلى جانب الإهتمام بتحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030، فهناك حاجة للإهتمام بالتكامل بين هذه الاهداف في عملية المتابعة والتنفيذ، فالقضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع أستراتيجيات تعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك إستراتيجيات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل.

تعرف التنمية المستدامة في اطار الأهداف العالمية، بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وترتكز التنمية المستدامة على تظافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكون شاملا للجميع ومستداما، بما في ذلك من خلال ايجاد التوازن بين النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة كشروط أساسية للوصول لرفاهية الأفراد والمجتمعات والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

التزمت دولة فلسطين بالعمل مع كافة الشركاء والمعنيين على المستويين الوطني والدولي من اجل تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وبما يتوافق مع الأولويات الوطنية للتنمية في دولة فلسطين، حيث تبنت اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، وخطة التنمية الوطنية 2021-2023 وادواتها التنفيذية (45 خطة قطاعية وعبر قطاعية وعنقودية) اهداف التنمية المستدامة كأحد المراجع الأساسية لسياساتها وخططها التنموية من اجل تسريع التقدم في تحقيق الغايات ذات الأولوية.

اتخذ مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً بتشكيل الفريق الوطني لمتابعة وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة برئاسة مكتب رئيس الوزراء وعضوية الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وممثلين عن المنظمات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص. حيث تتمثل مسؤولية الفريق في تحديد أولويات التنمية المستدامة في فلسطين ودمجها في عمليات اعداد الخطط والموازنات، وقيادة وتنسيق اعداد التقارير الوطنية للتقدم المحرز نحو تحقيق غايات اهداف التنمية المستدامة. كما تم تشكيل لجنة توجيهية لتقديم الدعم والمساندة لمكتب رئيس الوزراء في متابعة تنفيذ توصيات الفريق الوطني واتخذ الفريق الوطني قراراً بتشكيل أثنتي عشرة مجموعةعمل وطنية تعنى باهداف التنمية المستدامة وذلك لتعزيز الشراكة والتنسيق على مستوى كل هدف من الأهداف بين مختلف الشركاء المعنيين، بحيث تترأس المجموعة المؤسسة الحكومية المعنية وتساندها وكالة الأمم المتحدة الشريكة حسب طبيعة الهدف.

قدمت دولة فلسطين في اطار التزامها في اهداف التنمية المستدامة، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة للمنتدى السياسي رفيع المستوى في العام 2018، والذي ركز على تقييم واقع اهداف التنمية المستدامة في فلسطين وتسليط الضوء على التحديات التي تعيق من قدرة فلسطين على الوفاء بالتزاماتها لتحقيق التنمية المستدامة في ذات الوقت، وذلك للمساهمة في الحوار الدولي لوضع رؤية مشتركة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما قدمت فلسطين لاحقاً تقرير سير العمل على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة للأعوام 2018-2019 والذي استعرض واقع المؤشرات المتوفرة لغايات التنمية المستدامة واهم التدخلات والأنشطة المنفذة في اطار كل غاية، بالإضافة الى التحديات القائمة امام التقدم نحو تحقيق الأهداف الـــــسبعة عشر.

كما ترأست دولة فلسطين مجموعة ال77 والصين، كي تساهم مع دول المجموعة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الحوار بين الجنوب – جنوب، والجنوب – شمال، للحد من الاثار المدمرة للكوكب والبشرية.

يستعرض التقرير الحالي التقدم المحرز حتى نهاية العام 2020 باتجاه تحقيق اهداف التنمية المستدامة حسب محاور الأهداف الخمسة: الناس، النمو الاقتصادي، الكوكب، السلم والعدالة، والشراكات. حيث يتناول كل محور الأهداف ذات العلاقة ووصف للمؤشرات ذات العلاقة والإنجازات والتدخلات والتحديات والمعيقات العامة والخاصة في جائحة كورونا ونظرة الى الامام، كاطار عام للتدخلات المستقبلية من الشركاء.

هدف ومنهجية إعداد التقرير

يهدف التقرير بشكل عام الى رفد صانع القرار الفلسطيني والشركاء الوطنيين والدوليين بمعلومات حول وضعية غايات ومؤشرات اهداف التنمية المستدامة في فلسطين، وبما قد يساهم في أعادة توجيه البرامج والسياسات والتدخلات التنموية باتجاه تسريع وتيرة تحقيق الغايات ذات الأولوية للعقد المبتقي، ووضع تدابير مؤسساتية للحد من المعيقات والتهديدات التي تعيق الوصول الى الغايات وخاصة المرتبطة في اثر جائحة كورونا وإجراءات إسرائيل، سلطة الإحتلال غير الشرعي، بحق الشعب الفلسطيني. وبشكل محدد، يهدف التقرير الى ابراز ما يلي:

- تحديد التغيرات التي حدثت على وضعية مؤشرات غايات اهداف التنمية المستدامة حيث توفرت البيانات الوطنية ذات العلاقة
- رصد التدخلات والأنشطة المنفذة من الشركاء ذات العلاقة في الغايات
- رصد التحديات والمعيقات العامة والخاصة في جائحة كورونا والتي إعاقت أنشطة وبرامج المؤسسات الوطنية والدولية ذات العلاقة.
- تحديد الأولويات الوطنية للاستناد عليها في تحديد برنامج عمل العقد المبتقي لاهداف التنمية المستدامة.

استند الفريق الوطني لمتابعة وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في اعداد التقرير على عملية تشاركية انطلقت في النصف الثاني من العام 2021، بالاعتماد على منسقي مجموعات العمل الخاصة في كل هدف وذلك وفق الأنشطة التالية:

1. تحديد اطار موحد لاعداد تقرير كل هدف بالتركيز على: وضعية المؤشرات الحالية للمؤشر ومقارنتها بسنوات سابقة حيثما توفرت البيانات لذلك، تحديد اهم التدخلات والأنشطة المنجزة من كافة الأطراف لتحقيق الغايات، تحديد التحديات والمعيقات التي واجهت تحقيق كل هدف نتيجة لتداعيات جائحة كورونا وآثارها المباشرة او نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية العامة، وبناء على ما سبق، وضع تصور لأولويات العمل للعقد المتبقي لاهداف التنمية المستدامة.

2. تقديم تقرير من منسق مجموعة كل هدف بالاستناد إلى اطار الاستعراض الموحد المذكور آنفاً، وبناء على المعلومات المتوفرة في الوزرات والمؤسسات ذات العلاقة لمكتب رئيس الوزراء.

3. مراجعة فنية من قبل مكتب رئيس الوزراء، وفريق العمل لمحتوى التقارير المقدمة من مسنقي أهداف التنمية السبعة عشرة، لضمان الاتساق فيما بينها والتحقق من جودة المعلومات والتحليل الوارد فيها، حيث تم الاستناد في ذلك إلى السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية 2021-2023، والموقع التفاعلي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مؤشرات غايات اهداف التنمية المستدامة، ومصادر ثانوية أخرى تصمنت التقرير الصادر عن مجلس الوزراء في نيسان 2021 حول تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين. بناء على هذه المراجعة قام مكتب رئيس الوزراء بتقديم ملاحظات على جميع التقارير الواردة من المنسقين تضمنت بعض التوصيات لتطوير محتوى التقارير أو استيفاء المعلومات والتحليل الوارد فيها حيثما لزم الأمر.

4. مراجعة ملاحظات مكتب رئيس الوزراء على مسودات التقارير الأولية وتعديلها من قبل منسقي المجموعات بالتشاور حيثما امكن مع أعضاء مجموعات كل هدف.

5. اصدار مسودة التقرير الاولي ومشاركتها مع أعضاء الفريق الوطني لمتابعة وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة وأعضاء مجموعات العمل الوطنية لكل هدف.

6. مراجعة وتعديل مسودة التقرير وتعميمه على جميع المعنيين.

الجهات الحكومية المسؤولة عن تنسيق الجهود الوطنية لمتابعة وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة ونظرائها من مؤسسات الأمم لمتحدة

رقم الهدف	الجهة الحكومية المسؤولة عن متابعة تنفيذ الهدف	مؤسسات الأمم المتحدة النظيرة
1، 10	وزارة التنمية الاجتماعية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة
2	وزارة الزراعة الفلسطينية	منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة
3	وزارة الصحة	منظمة الصحة العالمة
4	وزارة التربية والتعليم	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
5	وزارة شؤون المرأة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
6	سلطة المياه الفلسطينية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
7	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
8	وزارة العمل، وزارة الاقتصاد الوطني	منظمة العمل الدولية
9	وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الأشغال العامة والاسكان	منظمة الأمم لمتحدة للتنمية الصناعية
11	وزارة الحكم المحلي، وزارة الأشغال العامة والاسكان	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
15-12	سلطة جودة البيئة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
16	وزارة العدل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
17	مكتب رئيس الوزراء	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية.

سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

1. مقدمة

تتمثل أسباب الفقر في فلسطين في عدد من العوامل والأسباب المتداخلة كما هو الحال في معظم بلدان العالم، حيث تشكل ظواهر ارتفاع نسب البطالة، والاقصاء الاجتماعي، وضعف القدرات البشرية والموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لبعض الفئات، وضعف الخدمات الاجتماعية وخدمات البنى التحتية أهم مسببات الفقر في فلسطين. ويفاقم أثر هذه الظواهر استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وسياسات سلطة الاحتلال الاستيطانية التوسعية، وسرقت الموارد الطبيعية بما يحول دون تمكين الشعب الفلسطيني من الاستفادة من مواردهم وامكانياتهم للخروج من دوامة الفقر من جهة، وتعيق بشكل كبير الجهود الرامية لمعالجة أسباب وآثار الفقر بمختلف جوانبه التي تسعى لها مؤسسات دولة فلسطين وشركاؤها من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والأممية من جهة أخرى. وازدياد الفجوات بين الناس وانعدام المساواة هي ليست فقط أحدى ظواهر الفقر، وإنما هي أيضا مهددات حقيقية للتنمية البشرية والاقتصادية والتماسك الاجتماعي والسلم الاهلي، وهي أحد أهم المخاطر الماثلة امام تحقيق الاستقرار السياسي، لا سيما في فلسطين.

القضاء على الفقر شأن الجميع: الشباب ريادي ومشارك، والحكومة تضع السياسات التي تخلق فرص عمل لائقة، وتعزز الحماية والتماسك الاجتماعي، والقطاع الخاص يعزز مسؤولياته الاجتماعية عبر صناديق وبرامج وطنية وسياسات عمل تنمي المشاريع الصغيرة ولا تنافسها، والمجتمع الدولي يستمر في دعمه للبرامج والوطنية والباحثين والأكاديمية يطوروا المعارف والتكنولوجيات والأدوات المناسبة

تتبنى خطة التنمية الوطنية "نموذج تنموي جديد" يقوم على مجموعة من المرتكزات للحد من الفقر بكافة جوانبة، حيث تتضمن هذه المرتكزات تعزيز المنتج الوطني على قاعدة زيادة قدرة القطاع الخاص للتشغيل والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وربط التعليم بالعمل وذلك لتعزيز الريادة وفرص تشغيل الشباب وتحفيز الاستثمار الخاص، حيث يكون التعليم وسيلة للمساعدة في الخروج من الفقر أو تحقيق وضع اقتصادي مقبول.

تركز اولويات خطة التنمية الوطنية في محور التنمية المستدامة على " القانون فوق الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية" وحددت في هذا الاطار سياسات عامة للحد من الفقر متعدد الأبعاد، وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعزيز وصول المواطنين للعدالة ، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتمكين الشباب. كما وضعت الحكومة مجموعة من الأولويات في اطار سياستها للحد من الفقر متعدد الابعاء وفي مقدمتها وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة وتعزيز الادماج الاجتماعي وخلق فرص عمل للفئات المهمشة وتوفير الخدمات الأساسية وتوفير المساعدات النقدية وغير النقدية للاسر الفقيرة وتطوير برامج التمكين الاقتصادي للاسر الفقيرة والمعرضة للدخول في دائرة الفقر. كما حددت مجموعة من التدخلات ذات الأولية لتوفير الحماية الاجتماعية من خلال تطوير منظومة وأرضية الحماية الاجتماعية وانفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية ومأسسة وتوسيع الحوار الاجتماعي.

وحرصت وزارة التنمية الاجتماعية كقائد لقطاع التنمية الاجتماعية على تضمين ما جاء في أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجية الوطنية المحدثة لقطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2017-2022، وأفردت في إستراتجيتها هدفاً استراتيجيا خاصا بالحد من الفقر وما يرتبط به من تدخلات تنعكس على الحياة المعيشية للاسر الفقيرة والفئات المهمشة.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.1: القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠ ، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم

مؤشرات الغاية	مصدر البيانات	قمية المؤشر	
		2017	2020
2.1.1.1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)	الجهاز المركزي للإحصاء	16.8% (الضفة الغربية: 5.8%؛ قطاع غزة 33.8%). الشباب في الفقر المدقع من إجمالي السكان: 17.1% (الضفة الغربية: 6.1%؛ قطاع غزة: 35.8%).	غير متاح

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

يعتبر برنامج المساعدات النقدية الذي تديره وزارة التنمية الإجتماعية البرنامج الرئيس للحد من ومجابهة الفقر في فلسطين، لا سيما الفقر المدقع، حيث تصل الأسر الفقيرة من خلال هذا البرنامج على تحويلات نقدية تهدف إلى جسر فجوة الفقر المدقع الذي تعاني منه ليتسنى لها من خلال هذه التحويلات الاستهلاك بمستوى يضعها على خط الفقر أو كثر منه بقليل. قدم برنامج المساعدات النقدية بين الأعوام 2011-2019 مساعدات نقدية دورية (مرة كل ثلاثة أشهر) لحوالي 80% من الأسر التي كانت تعيش تحت خط الفقر المدقع. اما في عام 2020، ونتيجة لضعف الموارد المالية المتاحة والازمة المالية التي واجهتها حكومة دولة فلسطين بسبب أجراءات دولة الاحتلال وما رافقها من تدني في الدعم الخارجي للموازنة العامة والتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، حصلت 77% من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد (98000 أسرة) على مساعدات من خلال هذا البرنامج.

الغاية 2.1: تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام ٢٠٣٠

مؤشرات الغاية	مصدر البيانات	قمية المؤشر	
		2017	2020
1.2.1: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، حسب الجنس والعمر(الفقر الوطني مبني على الاستهلاك)	الجهاز المركزي للإحصاء	25.8% (13.9% في الضفة الغربية؛ 53% في قطاع غزة). 30.6% بين الأسر التي ترأسها نساء. 29.5% بين الشباب. 41.1% يعانون من الفقر المبني على الدخل (24% في الضفة الغربية و 67.7% في قطاع غزة).	غير متاح
1.2.2.1: نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد	الجهاز المركزي للاحصاء	24% (10.6% في الضفة الغربية؛ 44.7% في قطاع غزة)	غير متاح
2.2.2.1: متوسط نسبة الحرمان للأشخاص الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد (٪) (شدة الفقر)	الجهاز المركزي للاحصاء	42.4%	غير متاح
3.2.2.1: نسبة الأطفال الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد خاص بالأطفال	الجهاز المركزي للاحصاء	26%	غير متاح
4.2.2.1: نسبة الأسر التي تعيش في فقر متعدد الأبعاد	الجهاز المركزي للاحصاء	18.4	غير متاح

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

استمرت وزارة التنمية الاجتماعية وشركاؤها الاجتماعيين في تقديم سلة من المساعدات الاجتماعية الدورية والطارئة خلال العام 2020، مستهدفة الأسر الفقيرة، وبالتركيز على الأسر الأشد فقراً في جميع انحاء الضفة اغربية وقطاع غزة. ساهمت هذه المساعدات الإجتماعية بتخفيف نسب الأسر الفقيرة بنسبة 12%، ولكنها لم تترك آثاراً مستدامة من حيث تمكين الأسر المستفيدة من الخروج من دائرة الفقر.

قامت وزارة التنمية الاجتماعية ومن خلال برنامج التحويلات النقدية بتقديم مساعدات نقدية دورية لما يزيد عن 115000 أسرة من الأسر الأشد فقراً خلال العام 2020، حيث تلقت كل من هذه الأسر مساعدات تراوحت بين 250 و 600 شيكل في كل دورة وفقاً لعدد أفرادها. ومثل عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية في العام 2020 زيادة 9000 أسرة عن عدد الاسر المستفيدة منه في العام 2019 وذلك نتيجة للاولوية التي اولتها الحكومة لحماية الفئات الفقيرة من جهة، وتحسين آليات الاستهداف من جهة أخرى، بما في ذلك من خلال البدء بتطوير النظام الالكتروني للفقر متعدد الابعاد بعد اعتماده من قبل مجلس الوزراء.

الغاية 3.1: تنفيذ نظم وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها، وبحلول عام ٢٠٣٠، تحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء

مؤشرات الغاية	*مصدر البيانات*	*قمية المؤشر*	
		2017	*2020*
1.3.1: نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء.	-	غير متاح	غير متاح

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

أقرت وزارة التنمية الإجتماعية في استراتيجيتها تنفيذ جزئي لأرضية الحماية الاجتماعية، وأعطت الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، بما يتضمن صرف مخصصات مالية تصل في حدها الأقصى 100 دولار أمريكي للفرد الواحد، إلا أن هذا التوجه لم يتم مباشرة العمل به حتى لحظة إعداد هذا التقرير. كما وأخذت الوزارة بعين الإعتبار توجهها الاستراتيجية لتوفير أرضية للحماية الاجتماعية في الصياغات القانونية الخاصة بقانون الأشخاص ذوي الإعاقة والذي تم رفعه لمجلس الوزراء لاقراره وقانون المسنين والذي تم تشكيل لجنة ترأسها وزارة التنمية الاجتماعية لاعادة النظر فيه وتطويره، وفي مراجعتها النصفية لاستراتيجية التنمية الاجتماعية.

فيما يلي مجموعة من التدخلات التي تم تنفيذها خلال العام 2020 في مجالات الحماية الاجتماعية:

1. توفير التأمين الصحي المجاني للاشد فقراً: تتمتع كافة الأسر الفقيرة والمستفيدة من برنامج التحويلات النقدية من التأمين الطبي المجاني حيث استفاد خلال عام 2020 حوالي 85 الف اسرة (بواقع 40 ألف أسرة في الضفة الغربية و 45 ألف أسرة في قطاع غزة) من خدمات التأمين الصحي المجاني، وبتكلفة أجمالية تقدر قيمتها بـ 35 مليون شيكل.
2. اقرار النظام الصحي المجاني الشامل للأشخاص ذوي الاعاقة من قبل مجلس الوزراء.
3. خدمات حماية الاطفال ضحايا العنف والاهمال والاستغلال من خلال شبكات حماية الطفولة والخدمات المباشرة لوزارة التنمية الاجتماعية والتدخلات المشتركة مع المؤسسات الأهلية، حيث استفاد 911 من الأطفال ضحايا العنف والإهمال والاستغلال من هذه الخدمات.
4. تنفيذ 186 نشاط لصالح الأطفال من خلال شبكات حماية الطفولة المنتشرة في المحافظات الشمالية.
5. تقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والمهني للاحداث، حيث استفاد 166 حدث من هذه الخدمات والتي تم تقديمها في مؤسسة رعاية الاحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.
6. 358 من النساء ضحايا العنف اللواتي تم التعاطي مع قضاياهن من قبل مرشدات المرأة.

7. 77 إمراة من النساء ضحايا العنف تم إيواءهن في مراكز متخصصة بحماية المرأة تابعة للوزارة او شراء خدمات لهن في المراكز المرخصة والمتخصصة بهذا المجال.
8. 151 طالب وطالبة تم تاهيلهم في مراكز تأهيل الشبيبة.
9. تقديم 475 اعفاء جمركي للاشخاص ذوي الاعاقة.
10. تقديم خدمات التاهيل والتدريب للاشخاص ذوي الاعاقة في مراكز متخصصة.
11. تقديم خدمات الحماية والرعاية النهارية والايواء للمسنين من خلال مراكز وزارة التنمية الاجتماعية مؤسساتها الشريكة، بما في ذلك من خلال قيام وزارة التنمية الاجتماعية بشراء هذه الخدمات من المؤسسات المؤهلة لتقديمها.
12. توسعة قاعدة المشتركين في أنظمة التقاعد (قطاع حكومي 75000، قطاع حكومي عسكري 50،797، قطاع غير حكومي 12426)
13. تطوير عمل برنامج التحويلات الطبية بما يضمن تعزيز كفاءته من جهة، وتحسين استجابته لاحتياجات الرعاية الصحية المتخصصة من المستوى الثاني والثالث للاسر الفقيرة بشكل خاص.
14. استمرار العمل في صندوق اقرض الطالب بما يعزز من وصول الطلاب الفقراء لفرص التعليم الجامعي من خلال توفير قروض ميسرة تضمنها الحكومة.
15. تعزيز آليات الاعفاء الجزئي أو الكلي من رسوم التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية للطلاب من الأسر الفقيرة، لا سيما تلك الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية.
16. توظيف الأشخاص ذوي الاعاقة واعطاءهم أولوية في عمليات التوظيف في القطاع العام.
17. إعداد وتبني الخطة الاستثمارية لسياسة الامن الغذائي والتغذوي والتي تتضمن عدد كبير من التدخلات والبرامج لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة الاستثمار في انتاج وتسويق الغذاء بما يعزز من امكانية الوصول الاقتصادي والآمن والمستدام للاسر الفلسطينية للغذاء.
18. استمرار تطبيق سياسة تدعيم الطحين وايدنة الملح وذلك تعزيز الوضع التغذوي للاسر الفلسطينية، لا سيما الأطفال والنساء.
19. اعفاء انتاج المحاصيل الزراعية من ضريبة القيمة المضافة بما يعزز من الانتاج الزراعي والتنافسية السعرية للمنتج الزراعية.
20. توفير الكتب المدرسية مجانا لابناء الاسر الفقيرة، لا سيما الاسر التي تستفيد من برامج وزارة التنمية الاجتماعية والتحويلات النقدية.
21. تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية التعليم الجامع والتي تهدف إلى ادماج ذوي الاعاقة في التعليم الرسمي وتذليل العقبات أمامهم لهذا الغرض.
22. توافق الشركاء الاجتماعيين على رفع الحد الادنى للاجور من 1450 شيكل الى 1880 شيكل، بما في ذلك تحديد بداية العام 2022 للبدء في تطبيق هذا الرفع.

الغاية 4.1: ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030

مؤشرات الغاية	مصدر البيانات	قمية المؤشر	
		2017	2020
1.4.1: نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	قاعدة بيانات شعبة الاحصاء في الامم المتحدةUNSD -	--	غير متاح

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. دعمت وزارة التنمية الاجتماعية ومن خلال برنامج التمكين الاقتصادي 440 مشروع تمكين اقتصادي في الضفة وغزة في العام 2020.
2. استفاد 75 ألف طالباً من أبناء الأسر الفقيرة والمهمشة من الاعفاءات المدرسية وأثمان الكتب في العام الدراسي 2021/2020.
3. توفير تحويلات نقدية للأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لشراء الاغذية وغيرها من مستلزمات الحياة الأساسية من خلال بطاقات الكترونية، حيث استفاد من هذه التحويلات 170 ألف فرد ضمن 31,000 اسرة (70% في قطاع غزة و 30% في الضفة الغربية) وبمبلغ إججمالي تقدر قيمته بحوالي 61 مليون شيكل.

الغاية 5.1: بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحد من تعرضهم وتأثّرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام 2030

مؤشرات الغاية	مصدر البيانات	قمية المؤشر	
		2017	2018
1.1.5.1: عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث من بين كل 000 100 شخص	قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدةUNSD	1.42	0.0206
2.1.5.1: عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث من بين كل 000 100 شخص	قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدةUNSD	0	**0**
3.1.5.1: عدد الأشخاص الذين تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 000 100 شخص	قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدةUNSD	42	6.28
		2016	**2018**
2.5.1: الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي- دولار	المركز الوطني للحد من الكوارث	5,351,218	28,678,583
		2018	**2019**
3.5.1: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	المركز الوطني للحد من الكوارث	1	1
		2018	**2019**
4.5.1: نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث- ضفة فقط	المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث	68.8	68.8

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تشكيل لجان طوارئ في مقر وزارة التنمية الاجتماعية والمحافظات حيث قامت هذه اللجان بتسجيل كافة الفئات المتأثرة من الجائحة على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية من خلال نموذج الكتروني صمم لهذا الغرض، وفتح حسابات على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية للمجالس المحلية واللجان الشعبية والبلديات لتساهم في عملية حصر الفقراء الجدد، كما وعملت لجان الطوارئ ومن خلال التنسيق مع المجتمع المحلي في كل محافظة على تقديم المساعدات العينية والنقدية لهذه الفئات.
2. إعداد الخطة الاولى للاستجابة السريعة لقطاع الحماية الاجتماعية من بداية شهر اذار حتى نهاية شهر حزيران ، وتم التركيز فيها على بعض الأولويات للتدخل السريع لحماية الفقراء والفئات المهمشة منعا لتردي أوضاعها ولضمان أمنها الغذائي والصحي، من خلال برامج وقائية وتقديم المساعدات والخدمات.

3. تقديم مساعدات نقدية لـ 32,115 اسره تأثرت من جائحة كورونا بقيمة 15,690,000 شيكل وطرود غذائية وصحية لـ 112,180 اسرة ومساعدات طارئية لـ 329 اسرة بالإضافة الى مساعدات لـ 17,500 اسرة في الشتات، حيث بلغ اجمالي الاسر المستفيدة 162,124 اسرة وقيمة المساعدات الكلية حوالي 48,610,770 شيكل

الغاية 1.a: كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

المؤشرات	مصدر المعلومات	2018	2019
2.a.1 نسبة مجموع الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)		56.3	57.9

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

التدخلات التي تم تنفيذه لتحقيق هذه الغاية هي ذاتها الواردة في إطار استعراض التدخلات في إطار الاهداف 1، 2، 3، و 4.

الغاية a.1: وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

تولت وزارة التنمية الاجتماعية قيادة جهود عملية التحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع التنمية الاجتماعية للأعوام 2021-2022.

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة

ارتفعت معدلات الفقر في فلسطين خلال العقد الماضي نتيجة مدفوعة بشكل أساسي بالعدوان والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وقيام حكومة الاحتلال بحجز واقتطاع الحقوق المالية لدولة فلسطين لديها خلافاً لجميع الاتفاقيات الموقعة، والحصار الاقتصادي الذي فرضته الإدارة الامريكية السابقة على دولة فلسطين،مما قوض جميع الجهود الوطنية والدولية الرامية لتحقيق اهداف التنمية الوطنية وفي مقدمتها القضاء على الفقر والحد من البطالة.

كما هو الحال في معظم بلدان العالم، فقد كان لجائحة كورونا آثار كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني المنهك أصلا، حيث أظهر مسح نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن 71% من المستجيبين فقدوا دخل أسرهم (كلياً أو جزئياً) بسبب الأزمة وما تبعها من اغلاقات وقيود منع الحركة التي فرضتها الحكومة الفلسينية للحد من انتشار الجائحة. وتشير التقديرات[1] إلى أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض في العام 2020 بنسبة 12.8% ، في ظل ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة إلى 30% في الضفة الغربية و64% في غزة، وهو ما يعني أن أكثر من 100,000 أسرة جديدة في مختلف أنحاء أرض دولة فلسطين قد دخلت فعلا في دوامة الفقر بعدما فقدت مصدر دخلها نتيجة لجائحة كورونا.

من الواضح أن الزيادة في معدلات الفقر الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا سيؤدي الى زيادة تكلفة القضاء على الفقر وزيادة حدته وزدياد في أعداد الفقراء، كما سيدفع الغايات الأخرى لاهداف التنمية المستدامة الى الخلف وخاصة التي تتعلق في التعليم الجيد والصحة وتوفر خدمات المياه والطاقة والعمل اللائق والمسكن والقضاء على الجوع وتحقيق المساواة بين الجنسين.

[1] *تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2021.*

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1. نقص أو ضعف السياسات العامة في ما يخص حماية الطبقات الفقيرة والمهمّشة والعمال في القطاع غير المنظم، وذلك يعود، بشكل رئيسي، إلى عدم وجود قانون فعال للضمان الاجتماعي، وعدم تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور في عدد كبير من المؤسسات، وبخاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ما زاد من الفجوة الواسعة أصلاً بين خط الفقر الوطني والحد الأدنى للأجور المفترض.
2. عدم وجود سياسات مالية فعالة لدعم الاحتياجات الأساسية للأسر الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة.
3. أدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في الحصار المشدد على قطاع غزة منذ العام 2007، والسيطرة وسرقة الموارد الطبيعية، والتحكم بالإيرادات الخاصة بالحكومة الفلسطينية، والاحتجازات المتكررة لأموال المقاصة والقرصنة عليها، إلى إعاقة الجهود المبذولة في مكافحة الفقر وتحقيق غايات هذا الهدف

5. نظرة إلى الأمام

1. تضافر الجهود، كمؤسسات رسمية وأهلية ودولية وقطاع خاص، للحد من الفقر في المجتمع الفلسطيني.
2. تعزيز مساءلة أصحاب الواجبات في جميع المجالات وتفعيل دور المؤسسات والقيادات المحلية وممثلي أصحاب الحقوق والمواطنات والمواطنين وتمكينهم في هذه العملية.
3. تعزيز التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية وفي مقدمتها تفعيل وإقرار قانون الضمان الاجتماعي من أجل توفير نظام حماية للعاملين في فلسطين.
4. تطوير مقترح لاعادة الهيكلة للمؤسسات الحكومية العاملة في مجال الحماية الاجتماعية وعقد مشاورات مع المستفيدين والمستهدفين ومؤسسات المجتمع على المستوى المحلي، والبدء ببناء نظام متابعة وتقييم وطني للحماية الاجتماعية.
5. تطوير وتوسيع خدمات الايواء للفئات المعرضة للعنف والأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والمسنين.
6. توحيد آليات الاستهداف واحتساب الفقر وتطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش.
7. تطوير نظام الحماية الاجتماعية ليكون أكثر مرونة وقادر على الاستجابة السريعة مع الأزمات. توفير منح لانعاش المشاريع الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر للأسر الفقيرة التي تأثرت مشاريعها بجائحة كورونا. وتوفير مساعدات مالية للفقراء الجدد بمن فيهم عمال المياومة المتعطلين عن العمل بفعل جائحة كورونا
8. مأسسة نظم المعلومات وتطويرها لتسهيل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية. كإنشاء السجل الوطني الاجتماعي (سجل الفقر، سجل الأشخاص ذوي الاعاقة، سجل الأطفال، سجل المسنين، سجل الخدمات الاجتماعية)، والربط البيني مع قواعد بيانات المؤسسات الحكومية الشريكة، وبناء نظام ادارة الحالة الوطني بما يشمل نظام التحويل الوطني.

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

1. مقدمة

يسعى الهدف إلى ضمان تمتع الإنسانية جمعاء بإمكانية الحصول على غذاء صحي ومغذٍ، من خلال احداث تغيير عميق لنظام الغذاء والزراعة تجاه توفير الغذاء لجميع الأفراد من الرجال والنساء والأطفال وكبار السن الذين يعانون من الجوع، وذلك بالتركيز على زيادة الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي المستدام، وتنمية الأسواق الزراعية على أسس عادلة وتوفير البيئة الممكنة للتنمية والمحافظة على التنوع الجيني للنباتات والحيوانات.
كشفت آثار جائحة كورونا، أهمية الاهتمام في سلاسل الامدادات الغذائية ودورها في التخفيف من خطر الصدمات الكبيرة التي تاثير على الجميع وخاصة الفقراء والفئات الأكثر ضعفا، وكشفت ايضاً أهمية وجود آليات سريعة وفعالة لتلبية الاحتياجات الغذائية الفورية للفئات المستضعفة وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، والمحافظة على سلسلة التوريد المحلية وتمكين صغار المزارعين للاستمرار وتطوير انتاج الغذاء.

تاثر النظام الغذائي الفلسطيني بشكل واضح بالقيود التي فرضت من دولة فلسطين نتيجة المخاطر والمخاوف على الصحة العامة وتحويل الميزانيات نحو التدابير الصحة والحماية الاجتماعية، مما أدى الى ارتفاع نسب البطالة وانخفاض القوة الشرائية وضعف الطلب على المنتجات الغذائية الزراعية وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج ونقص السيولة في النظام المالي.

تبنت خطة التنمية الفلسطينية المحدثة 2021-2023، رزمة من السياسات العامة قائمة على **نهج الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال.** يسعى التخطيط بالعناقيد الى تعزيز العملية الاقتصادية الشاملة من خلال الاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة وتعظيم هذه الميزات من الناحية الاقتصادية، ويتوافق هذا مع الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي التي اعتمدت رزمة من خطط العناقيد الزراعية في بعض المحافظات تحت شعار الزراعة مهنة مستدامة.

السياسة الوطنية العامة ***"النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية"*** لقطاع الزراعة دور في تعزيز صمود الإنسان الفلسطيني على أرضه وتمكينه اقتصاديا وقانونياً وسياسياً، بالتركيز على تعزيز المنتج الوطني وخاصة المنتج الزراعي الذي يعزز من إمكانية توفير فرص الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال من خلال العمل تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية والحيوانية وحماية ودعم صغار المزارعين وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وتطوير وتنفيذ خطط العناقيد الزراعية في المحافظات.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.2: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030

مؤشرات الغاية	مصدر البيانات	قيمة المؤشر	
		2016	2019
2.1.2: معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	%29.9	%26.3
2.2.1.2: معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	%9.5	%4.4

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تقديم مساعدات غذائية منتظمة للاسر الفقيرة وغير الآمنة غذائيا، ضمن حزمة المساعدات التي تقوم بتقديمها وزارة التنمية الاجتماعية للاسر الفقيرة والمهمشة من خلال توفير بطاقات شرائية.، حيث بلغ عدد الاسر المستفيدة لعام 2020، 28,143 اسرة تضم 51,000 فرد (23,330 اسرة في غزة، و11,143 في الضفة)

2. تقديم مساعدات طارئة(غذائية)،للاسر الفقيرة والمتضررة من جائحة كورونا من خلال توفير بطاقات شرائية لـ 14855 اسرة من الضفة و 5555 اسرة في غزة منذ بداية شهر ايار2020 الى نهاية شهر كانون الاول. لعام 2020.

3. تقديم مشاريع زراعية للاسر الفقيرة والمهمشة حيث تم تقديم 300 مشروع زراعي (اغنام، بيوت بلاستيكية، حدائق منزلية، زراعة مائية).

الغاية 2.2: وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.

مؤشرات الغاية	مصدر البيانات	قيمة المؤشر	
		2014	2019
1.2.2: انتشار التقزم (الطول قياسا إلى العمر -*2*>حسب الانحرافات المعيارية *(SD)* لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	%7.4	%8.7
1.2.2.2: انتشار سوء التغذية (الوزن قياسا إلى الطول < +*2*أو -*2*>حسب الانحرافات المعيارية *(SD)* لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل (بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر وبالنوع (الهزال).	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	%1.2	%1.3
2.2.2.2 انتشار سوء التغذية (الوزن قياسا إلى الطول < +*2*أو -*2*>حسب الانحرافات المعيارية *(SD)* لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل (بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر وبالنوع (زيادة الوزن).	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	%8.2	%8.6

الغاية 3.2: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030

مؤشرات الغاية (المؤشرات الوطنية لقياس الغاية، وهي المؤشرات المعتمدة من وزارة الزراعة االفلسطينية)	مصدر البيانات	قمية المؤشر	
		العام	الفيمة
1. عدد الآبار والسدود التي بنتها الحكومة سنوياً	وزارة الزراعة	2017-15	1115 بئر و3 سدود
2. كمية الشتل والبذور التي يتم توزيعها من قبل الحكومة سنويا	وزارة الزراعة	2017	600,000 شتلة
3. مقدار الطرق التي بنتها الحكومة	وزارة الزراعة	2017-15	200 طريق سنوياً
4. عدد المزارعين التي تخدمهم المؤسسة الفلسطينية للاقراض الزراعي سنوياً	وزارة الزراعة	2018	0
4. عدد المزارعين الذي يخدمهم صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية سنوياً	وزارة الزراعة	2018	2,000
5. نسبة صغار المزارعين الذين لديهم إمكانية الوصول الى أسواق الجملة سنوياً حسب المناطق	وزارة الزراعة	2017	%90
6. عدد المزارعين الذين تم تدريبهم على استخدام التقنيات الجديدة سنوياً	وزارة الزراعة	2017	1,340
7. عدد المشاهدات التي رتبت ونفذت للمزارعين حول التقنيات الجديدة كل عام	وزارة الزراعة	2017	115

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تم اعتماد خطط للعناقيد الزراعية في اطار خطة التنمية الوطنية 2021-2023، من اجل ان تصبح الزراعة مهنة مستدامة ورصد 133,926,625 دولار لتنفيذ الخطط الخمسة. تسعى خطط العناقيد الخمسة الى زيادة المساحة الزراعية بحوالي 43,000 دونم وزيادة كمية مياه الري بحوالي 18 مليون متر مكعب وزيادة قيمة الإنتاج النباتي وتوفير 14,000 فرصة عمل ودعم مشاريع الاستزراع السمكي.
2. تعزيز استخدامات مياة الصرف الصحي في الري من خلال متابعة مشاريع الصرف الصحي في شمال شرق رام الله، اريحا، عانين. العروب، واد السمن، جنين، نابلس.
3. استكمال أعمال محطة التحلية المركزية في قطاع غزة

الغاية 4.2: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030

مؤشرات الغاية (المؤشرات الوطنية لقياس الغاية، وهي المؤشرات المعتمدة من وزارة الزراعة االفلسطينية)	مصدر البيانات	قمية المؤشر	
		العام	الفيمة
1. اجمالي المساحة الزراعية المروية (دونم)	وزارة الزراعة	2017	228,000
2. كمية المياه المستخدمة لري وحدة واحدة من الأراضي الزراعية (متر مكعب\دونم\سنة)	وزارة الزراعة	2010	918
3. مساحة الأراضي التي تم إصلاحها او تأهيلها والتي أصبحت مناسبة للاستخدام الزراعي الزراعي (دونم)	وزارة الزراعة	2017	120,000
4. متوسط فقدان وهدر الغذاء في سلاسل توريد البندورة والخيار لكل مرحلة من مراحل القيمة والمجموع – نسبة مئوية	وزارة الزراعة	2017	المزارعون:11 تجار التجزئة: 10
5. نسبة المزارع التي تستخدم موارد الطاقة المتجددة	وزارة الزراعة	*2013*	0.06
6. النسبة المئوية لمياه الصرف المعالجة من مياه الصرف التي تستخدمها الزراعة	وزارة الزراعة	2017	غزة: 5 الضفة: 8
7. عدد تقارير الإنذار المبكر الصادرة للمزارعين سنوياً	وزارة الزراعة	2017	21

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تم استصلاح 11400 دونم وتوفير 3.5 متر مكعب من المياه التقليدية وغير التقليدية لاغراض الزراعة و شق 436 كيلومتر من الطرق الزراعية من خلال مشاريع ممولة ذاتيا (وزارة المالية)، او من الدول المانحة.

الغاية 5.2 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2030

مؤشرات الغاية (المؤشرات الوطنية لقياس الغاية، وهي المؤشرات المعتمدة من وزارة الزراعة االفلسطينية)	مصدر البيانات	قمية المؤشر	
		العام	الفيمة
1. عدد المدخلات المحلية النباتية والحيوانية المحفوظة في بنك الجينات –لجان العمل الزراعي- كيلو غرام بذور	وزارة الزراعة	2018	3,065
2. عدد المزارعين المشاركين في برنامج التربية المشتركة	وزارة الزراعة	2018	495
3. عدد المدخلات النباتية والحيوانية المحلية المحفوظة في بنك الجينات في المركز الوطني للبحوث الزراعية -	وزارة الزراعة	2018	1,700 كيلو غرام بذار، 500 حيوانات منوية

الغاية 2.a: زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا

مؤشرات الغاية	مصدر البيانات	قمية المؤشر	
		العام	الفيمة
1.1.a.2: مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومي	*FAO*	2018	*0.10835*
2.1.a.2: حصة الزراعة من الانفاق الحكومي(%)	وزارة المالية	2019	0.97
2.a.2: مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) لقطاع الزراعة	OECD	2018	
3.1.a.2: حصة القيمة المضافة لنشاط الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	جهاز الإحصاء	*2018*	7.3

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

تم اعتماد خطة الاستثمار الوطنية (NIP) والمنبثقة عن سياسة الامن الغذائي والتغذوي في فلسطين كمرجعية للاستثمار في القطاع الزراعي ، حيث بلغت بلغت الميزانية الاجمالية لبرامج الخطة 488 مليون دولار.

الغاية c.2: اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها

مؤشرات الغاية (المؤشرات الوطنية لقياس الغاية، وهي المؤشرات المعتمدة من وزارة الزراعة االفلسطينية)	مصدر البيانات	قمية المؤشر	
		العام	الفيمة
1.1.c.2 الرقم القياسي لاسعار الغذاء	FAO	2019	0.6
2.1.c.2مؤشر أوجه النقص في أسعار الأرز	FAO	2020	-0.5
1. 3.1.c.2 مؤشر أوجه النقص في أسعار الطحين	FAO	2020	0.46

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

- تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتطبيق قانون حماية المستهلك للعام 2005 ،وتعديلاته للعام 2014 ،وقانون حظر ومكافحة منتجات وخدمات المستوطنات للعام 2010 ،لضمان سلامة السلع وتوفير البضائع والخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مقبولة للمواطنين، من خلال الجولات التفتيشية اليومية والتأكد من مطابقة السلع و الخدمات للتعليمات الفنية الالزامية و المواصفات الفلسطينية من خلال سحب العينات
- ضبط السوق وتحقيق الأمان في كافة المعاملات التجارية
- توعية المواطنين بحقوقهم الاستهلاكية من خلال النشاطات الاعلامية و النشاطات الارشادية المتنوعة.
- تنظيم حلقات السوق ِ واعطاء الاهتمام لآلية مراقبة السلع وذلك حرصا على الصحة العامة للمجتمع ومراقبة التعاملات التجارية، وسلامة وجودة السلع والخدمات و حماية المواطنين من أساليب الغش والخداع.

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة.

تاثرت جميع النشاطات الاقتصادية في فلسطين بجائحة كورونا وخاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وهي تشكل غالبية منشآت الأعمال في فلسطين؛ فانخفاض الطلب على منتجاتهم، رافقته تحديات غير مسبوقة في تأمين مدخلات الإنتاج والوصول إلى الائتمان والأسواق، ما ينعكس بشكل مباشر على حدوث زيادة غير مسبوقة في انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن، وسوء التغذية بالنسبة للعاملين في هذه المنشآت، نتيجة لفقدان جزء كبير منهم لمصدر دخله.

تشير الأرقام إلى أن هناك حوالي 65000 شخص إضافي من المتضررين من جائحة كورونا في الضفة الغربية أصبحوا يتلقون المساعدة القائمة على النقد منذ شهر أيار من العام 2020، مقابل 30000 شخص آخر من المتضررين الجدد في قطاع غزة يتلقون مساعدات منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 من برنامج الغذاء العالمي. في هذا السياق، تضررت مستويات استهلاك الأسر الغذائية، حيث قام العديد منهم بتخفيض عدد الوجبات، ونوعية المواد الغذائية التي اعتادوا على استهلاكها، وأصبحوا يعتمدون على طعام أقل تكلفة وأقل تفضيلاً.[2]واجه المزارعون والمنتجون رزمة من الآثار الناتجة عن القيود التي فرضت للحد من انتشار جائحة كورونا والتي اثرت بشكل ملموس على انتاجتهم وانتاجهم الزراعي والعائد الاقتصادي، وكان من ابرز هذا الآثار:

- صعوبة وصول المنتجين في القطاع الزراعي إلى مدخلات الإنتاج بسبب القيود المفروضة على الحركة، وبخاصة خلال فترة الإغلاق الشامل التي امتدت من شهر آذار حتى حزيران، ما أثر على مستويات الإنتاج وانخفاض في الدخل والأرباح مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

[2] تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2021

- معاناة الأسواق الزراعية في فلسطين من عدم الاستقرار بفعل جائحة كورونا، متأثرة بمحدودية الوصول إلى الأسواق بسبب القيود المفروضة على الحركة، وحظر التصدير، وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين.
- عدم قدرة بعض المزارعين على الوصول لأراضيهم ومنشآتهم الزراعية بسبب القيود على الحركة.
- توقف العمل جزئياً في المشاريع الزراعية التي كانت قائمة، مثل مشروع استصلاح الأراضي والمياه وزيادة مساحة الأراضي الزراعية بتمويل من مؤسسة IFAD.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالاجتماعات الخاصة بلجنة الزراعة والأمن الغذائي، ما شكّل فجوة في مصفوفة التدخلات المتفق عليها، لمواجهة تأثيرات كورونا على الهدف الثاني.
- نقص مدخلات الإنتاج وارتفاع أسعارها مقارنة بما قبل الجائحة، ما أثر على إنتاجية القطاع الزراعي.
- واجهت وحدات الإنتاج (التصنيع/المعالجة) في القطاع الزراعي صعوبات في شراء المواد الخام بسبب ضعف القوة الشرائية الناتجة عن نقص السيولة في السوق.

التدخلات ذات العلاقة في الحد من آثار جائحة كورونا على الهدف

1. قامت وزارة الزراعة وشركاؤها بعمل مكثف من أجل تتبع تأثير انتشار المرض وتدابير احتوائه على قطاع الأغذية الزراعية، حيث أعدت وزارة الزراعة مشروع "أزمة COVID-19 خطة الاستجابة ذات الأولوية" وأجرت المشاورات ذات الصلة داخل لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك). علاوة على ذلك ، استفادت وزارة الزراعة باستمرار من نتائج المسح الدوري بين صغار المنتجين والهامشيين الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة لرصد تأثير كوفيد-19 على نظام الغذاء الفلسطيني.
2. قامت وزارة الزراعة بالعمل على تسهيل حركة المنتوجات الزراعية بين مختلف المناطق الفلسطينية، من خلال منح تصاريح حركة للمزارعين خلال فترات الإغلاق.
3. قامت وزارة الزراعة والشركاء بتزويد المزارعين والعائلات بمدخلات الإنتاج كالأشتال (مشروع المليون شتلة)، حيث تم توزيع الاشتال على المزارعين الذين تاثروا بالجائحة بما يعرف الحديقة المنزلية لتامين مصدر غذائي لهم وليس كمردود اقتصادي)، كما قامت الوزارة بمساعدة المزارعين في تسويق منتجاتهم خلال فترة الجائحة وخاصة المنتجات الحيوانية للحد من خسارتهم.
4. قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتزويد المستفيدين من مشروع "التغذية المؤسساتية" في المؤسسات التي توقفت عن العمل بسبب جائحة كورونا بقسائم شرائية غذائية، حيث بلغ عدد المستفيدين 2759 مستفيداً تابعين لـ 26 مؤسسة، ولمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من شهر أيلول 2020.
5. قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتوفير مساعدات مالية وطرود غذائية لـ 100 أسرة في منطقة الأغوار، ودعم المراكز الإيوائية (للمعاقين وكبار السن) بالمواد الصحية والغذائية، وتقديم طرود غذائية وصحية للأسر المتضررة من الجائحة، وقدر عددهم بحوالي 112,180، وبمبلغ إجمالي 28,991,520 شيكلاً.
6. رصد المخزون من السلع الاستهلاكية الاساسية والتأكد انها تكفي لعدة أشهر ولا يوجد أي نقص فيها
7. تشجيع التجار على توفير مخزون من السلع وخاصة الاساسية وتذليل العقبات التي تعترضهم وخصوصا في عملية الاستيراد
8. عمل قوائم بالاسعار الاسترشادية للسلع الرئيسية من أجل ضمن عدم الاستغلال ورفع الاسعار
9. تفعيل خط الشكاوى المباشر للوزارة واستقبال كافة الشكاوى والتعامل معها بكل جدية ونشر ارقام مدراء حماية المستهلك من اجل استقبال الشكاوي في المحافظات
10. عمل دراسات وتقارير دورية حول مدى توفر المخزون السلعي في الاسواق الفلسطينية على مستوى المحافظات
11. تكثيف جهود الرقابة والتفتيش على جميع اسواق محافظات الوطن والشراكة مع المؤسسات والأجهزة الامنية ذات العلاقة
12. نشر الوعي حول ثقافة ترشيد الاستهلاك وعدم التهافت على تخزين السلع وارباك الاسواق
13. تسهيل الحركة التجارية بين المحافظات
14. التأكد من سلامة السلع المطروحه في الاسواق خاصة المعقمات ومطابقتها للتعليمات الفنية الالزامية و المواصفات الفلسطينية

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1- سيطرة الإحتلال الإسرائيلي على المصادر الطبيعية الارض والمياه ومنع الفلسطينيين من الوصول وتطوير هذه المصادر والاستفادة منها.
2- التغير المناخي وأثره على مصادر المياه الشحيحة أصلا
3- نقص التمويل وانخفاض الدعم الموجه من الجهات المانحة الى القطاع الزراعي.
4- نقص في الكادر المؤهل عدم كفاية القدرة الفنية والتشغيلي
5- غياب التشريعات والقوانين الفاعلة لردع التعديات على المصادر.
6- استمرار جائحة كورونا *COVID-19* وتاثيرها على القطاع الزراعي والامن الغذائي في فلسطين

5. نطرة الى الأمام

- التعامل مع آثار جائحة كورونا لاعادة انعاش القطاع الزراعي من خلال تقديم اللازم لتعويض وإسناد صغار المزارعين ووحدات التصنيع الزراعية عن خسائر تقلبات الأسعار، وارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج، وصعوبات التسويق، وتفعيل وتطوير صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية والمؤسسة الفلسطينية للاقراض الزراعي والإسراع في تعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية وممارسات الاحتلال والعمل على تعزيز برنامج الكوبونات الشرائية والطرود الغذائي للاسر الفقيرة وتعويض صغار المزارعين وصاحبات الاعمال الصغيرة في قطاع التصنيع الغذائي.
- تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة، من خلال توفير مشاريع صغيرة مدرة للدخل، وإنعاش مشاريع التمكين الاقتصادي الحالية للأسر الفقيرة التي تضررت نتيجة الجائحة.
- وضع سياسات وضمان تنفيذها لحماية الأسواق من الإغراق بالمنتجات الاسرائيلية وحمايتها من تقلبات الأسعار.
- الإسراع في تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل جميع الفئات والمناطق المستضعفة بما في ذلك الوصول الى قانون ضمان اجتماعي نافذ وعادل، ومأسسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ووضع آليات عادلة لتعرفة الخدمات الأساسية خاصة الطاقة والمياه والاتصالات.
- الاستمرار في تعزيز الإنتاجية الزراعية والتوسع في الإنتاج الزراعي والحيواني بما يقلل من الفجوة من الاستيراد والتصدير وصمود المزارعين وصغار المنتجين وانخراط الشباب والشابات والنساء في الإنتاج الزراعي.

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

1. مقدمة

إن ضمان تحقيق الحياة الصحية للجميع يعتبر عنصراً أساسيا من عناصر التنمية في أي بلد. وعلى المستوى الفلسطيني، تعتبر التنمية الصحية وتقوية النظام الصحي الفلسطيني والسعي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة من سلم الأولويات الوطنية. إن الوصول إلى **التغطية الصحية الشاملة** بما تعنيه من التغطية بسلة الخدمات الأساسية على مستوى شامل وعادل بما يتلاءم مع الاحتياجات الصحية للمجتمع الفلسطيني والأوضاع الاقتصادية والإمكانيات المتاحة هو الأولوية الرئيسية والغاية العامة التي يصبو إليها القطاع الصحي في فلسطين.

"ان ضمان حياة صحية وتعزيز العيش الكريم في جميع الأعمار أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية المستدامة"

"ليست الجائحة مجرد أزمةٍ صحية، فهي أخطر من ذلك بكثير، وتتطلب استجابةً من الحكومة والمجتمع بأكمله تتوافق مع تصميم وتضحية العاملين في المجال الصحي في الخطوط الأمامي"

/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/health

أولت خطة التنمية الوطنية في اطار سياستها العامة 2021-2023 اهتمام بارز في القطاع الصحي، وحددت من ضمن أولوياتها العشرة أولوية خاصة في العمل نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، من خلال العمل على سياسة **"توفير خدمات رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية** وسياسة **الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته**، وذلك من خلال العمل على توطين الخدمات الصحية والارتقاء بها ومراجعة نظام التأمين الصحي العام بحيث تعزز الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية ويساهم في الوصول الى التغطية الصحية الشاملة. كما تهتم الحكومة بتطوير خدمات الطوارئ والإسعاف وزيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين وتبني نهج صحة العائلة مع اهتمام خاص بالمرأة والأطفال وصحة المرأة النفسية والجسديةفي مختلف المراحل العمرية. بالإضافة للاهتمام بالأمراض المزمنة والمعدية ووضع برامج حكومية للتعامل معها بموجب السياسات الوطنية بالخصوص.

تسعى وزارة الصحة الفلسطينية وكافة الشركاء في القطاع الصحي ومقدمي الخدمات الصحية إلى ضمان توفير الخدمات الصحية والعلاجات والأدوية والمطاعيم لكافة المواطنين بما يلبي احتياجاتهم الصحية، ومواكبة التطور الطبي والتقني في كافة المجالات الصحية نحو توطين الخدمات الصحية في فلسطين ورفع مستوى وجودة الخدمات الصحية. وكذلك العمل على الحد من وفيات الأمهات والأطفال وذلك من خلال توفير الخدمات الصحية والتغذوية الملائمة بجودة عالية للأطفال والأمهات خلال فترة الحمل والولادة وما بعد الولادة، والحد من الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض غير المعدية والإصابات الناتجة عن الملوثات البيئية والكيماوية، وتعزيز الصحة المجتمعية والسلوكيات الصحية لاسيما الحد من انتشار المخدرات والإدمان وحوادث المرور ومكافحة التدخين، وتعزيز البيئة الصحية وإدارة المخاطر الصحية باختلافها، وتعزيز البحوث الصحية، وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية والمؤهلة.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.3 خفض النسبة العالمية لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول 2030.

المؤشر*	المصدر	2015	2017	2019	2020
1.1.3: نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 مولود حي.	وزارة الصحة	15.7	5.9	19.5	28.5
2.1.3: نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة.	وزارة الصحة	100%	100%	100%	%100

- *في العام 2020 بلغ عدد حالات وفيات الأمومة المسجلة في فلسطين 37 حالة، منها 24 حالة في الضفة الغربية و13 حالة أيضاً في قطاع غزة. حيث بلغ معدل وفيات الأمومة في فلسطين 28.5 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، في الضفة الغربية 31.4 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، وفي قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 24.3 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية.*

- *9 من حالات وفيات الأمهات المُبلغ عنها في العام 2020 كانت بسبب الإصابة بفيروس كورونا المُستجد (كوفيد- 19). فيما لم يسجل في قطاع غزة أية حالات لوفيات الأمهات بسبب كوفيد-19*
- *ارتفاع قيم مؤشر وفيات الأمهات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي يمكن أن يعزى الى تحسن عملية الرصد من جانب وجائحة كوفيد-19 من جانب اخر حيث تسببت الجائحة بحوالي 35% من وفيات الامهات التي تم رصدها في العام 2020.*

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تزويد المستشفيات الحكومية بالاحتياجات الطارئة لأقسام الولادة.
2. إنهاء إدراج نموذج تصنيف العمليات القيصرية Robson Cesarean Classification على النظام الإلكتروني المحوسب والذي يساعد على تحديد الفئات التي ترتفع فيها الولادات القيصرية وبالتالي أخذ الإجراءات التي من شأنها تقليل نسبة العمليات القيصرية غير الضرورية وبالتالي خفض المضاعفات المصاحبة للولادة غير الطبيعية.
3. إعداد البروتوكول الوطني حول التعامل مع النساء الحوامل في ظل جائحة كوفيد (COVID-19 infection in pregnancy) وتدريب العاملين في المستشفيات التي تعنى برعاية الحمل على البروتوكول
4. اعداد خطة طوارئ في ظل جائحة كورونا بالتعاون مع الشركاء من داخل وخارج وزارة الصحة والتنسيق مع المؤسسات الشريكة خارج وزارة الصحة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية والجنسية من خلال العيادات المتنقلة والحملات المجانية للنساء في المناطق التي لا يتم تغطيتها من قبل عيادات وزارة الصحة خاصة في المناطق المهمشة.
5. مراجعة شاملة لوفيات الامهات التي حدثت في العام 2019 من قبل لجنة مختصة وبالتعاون مع المعهد الوطني للصحة العامة، ومراجعة اسباب الوفيات والخروج بتوصيات للاستفادة منها في المستقبل واعداد تقرير مفصل بهذا الخصوص.
6. استمرار تفعيل برنامج ال Maternal Near Miss في المستشفيات الحكومية ومأسسة البرنامج في المستشفيات الخاصة . يمكن من خلال البرنامج استخلاص الدروس المستفادة من أجل تعزيز التدخلات الناجحة وتجنب الأخطاء في المستقبل مما يساهم في تحسين صحة الأم والطفل وخفض وفيات الأمهات

الغاية (2.3): وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي

المؤشر	المصدر	2015	2017	2019	2020
1.2.3: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)	MOH	13.9	12.1	12.1	8.2
1.2.3: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)	MICS	*22		14.2	
2.2.3 : معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي)	MOH	7.1	6.6	7.9	4.3
2.2.3 : معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي)	MICS	*11		9.4	

***: البيانات من واقع مسح مكس MICS للعام 2014 وليس 2015**

انخفض في فلسطين معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 22 (لكل ألفمولود حي) في العام 2014 (23 بين الذكور و21 بين الإناث) الى 8.2 في العام 2020 حسب سجلات وزارة الصحة. في حين بلغت وفيات حديثي الولادة 4.3 وفاة لكل 1000 مولود حي في العام 2020. الأمر الذي يشير الى التحسن الكبير الذي طرأ خلال السنوات الأخيرة مع ضرورة استمرار الجهود للعمل على خفض وفيات الأطفال التي يمكن تجنبها وبالذات وفيات المواليد الجدد (عمر أول 28 يوم) .

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تنفيذ تدريبات على البروتوكول الوطني لخدمات حديثي الولادة الذي تم إعداده بالشراكة مع مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي.
2. فحص التقصي للمواليد الجدد (**PKU +TSH**) حيث تم فحص حوالي **81,191** .
3. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لرعاية حديثي الولادة (Every Newborn Action Plan) والتي تشمل تحسين رصد وفيات حديثي الولادةوتحديث وتوحيد التعريفات الخاصة بوفيات حديثي الولادة، وبناء القدرات لمقدمي الخدمة وتحسين اليات التحويل الوطني بين المستشفيات.
4. تبني مبادرة عيادات صديقة الطفل، وهي مبادرة دولية تهدف إلى تعزيز معايير الجودة والرعاية الصحية المقدمة لفئات الأطفال والمواليد الجدد في مراكز الأمومة والطفولة ومراكز الرعاية الأولية التي تقدم خدمات الطفولة المبكرة.

الغاية(3.3): وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030.

المؤشر	المصدر	2015	2017	2019	**2020**
1.3.3 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان. (مجموع الحالات (**AIDS + HIV**	MOH	0.00066	0.0008	**0.0017**	**0.0010**
2.3.3 معدل انتشار داء السل لكل**100,000** شخص في السنة.	MOH	0.61	1.1	**0.37**	**0.33**
3.3.3 عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1000 شخص في السنة.(حالات وافدة **(imported cases**	MOH	0.0004	0.0002	**0.0**	**0.0**
4.3.3 عدد الإصابات الجديدة بأمراض التهاب الكبد الوبائي باء لكل 100,000 من السكان في سنة معينة.	MOH	0.51	0.45	**0.34**	**0.37**

- تشير بيانات المرصد الوطني لكوفيد- 19، أنه في العام 2020، سُجلت في فلسطين 149,055 إصابة، منها 107,791 إصابة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية و 41,264 إصابة في قطاع غزة. أي بمعدل إصابة بلغ 2,922 لكل 100,000 من السكان في فلسطين، (بلغ معدل الإصابة في الضفة الغربية 3530 لكل 100,000 من السكان في الضفة الغربية، وبلغ معدل الإصابة في قطاع غزة 2014 لكل 100,000 من السكان في قطاع غزة). في حين سُجلت في فلسطين 1,695 حالة وفاة بسبب فيروس كورونا المستجد خلال العام 2020
- سجلت فلسطين معدلا منخفضا للإصابة بمرض الإيدز أو لحاملي فيروس نقص المناعة المكتسبة، في العام 2020 تم تسجيل 5 حالات جديدة: (3 في قطاع غزة، 2 حالة في الضفة الغربية).
- لا زالت نسبة حاملي فيروس التهاب الكبد الفيروسي (ب) في فلسطين(17.1 لكل 100,000 من السكان في العام 2019)، مرتفعة، وعليه تعمل وزارة الصحة على المحافظة على نسبة تغطية عالية للمطاعيم بما فيها مطاعيم ضد التهاب الكبد الفيروسي.
- لا تزال معدلات الإصابة بمرض السل مرتفعة في قطاع غزة 0.49 لكل 100.000 من السكان. مقارنة في الضفة الغربية 0.22 لكل 100.000 من السكان في العام 2020.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

- رصد الأمراض السارية والمعدية بما في ذلك كوفيد 19 .
- تغطية المطاعيم بنسة اعلى من 95% بالرغم من الوضع الوبائي للجائحة والقيود المفروضة
- توفير ادوية مرضى الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي نوع **B** .
- تركزت جهود القطاع الصحي على مواجهة جائحة فيروس كوفيد-19 التي اجتاحت مختلف دول العالم، حيث تبنت وزارة الصحة والحكومة الفلسطينية سياسات فاعلة تهدف الى احتواء الوباء والحد من انتشاره، حشد كافة الامكانيات

والتجهيزات لضمان الاستجابة الفاعلة والسريعة وتعزيز صمود القطاع الصحي في مواجهة الجائحة. (مرفق أدناه ملخصا لأبرز التدخلات التي تخص مواجهة الجائحة في القطاع الصحي).

الغاية (4.3) : خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بتوفير الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية، بحلول عام 2030

المؤشر	المصدر	2015	2017	2019	2020 (ضفة غربية فقط)
1.4.3 الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة.	MOH	20.6	19.2	19.6	20.1
2.4.3 معدل الوفيات الناتجة عن الانتحار لكل 100,000 من السكان (الضفة الغربية)**BCPS**	الشرطة	0.69	0.85	1.11	0.8

- تشكل الأَمراض غير المعدية (المزمنة) تحدياً كبيراً للقطاع الصحي، حيث تشكل النسبة الأكبر من أَسباب المرض والوفيات في فلسطين .لاتزال أَمراض القلب الوعائية هي المسبب الأَول للوفاة بين الفلسطينيين، وجاء مرض السرطان في المرتبة الثانية والجلطات الدماغية المرتبة الثالثة.
- بلغ مجموع حالات السرطان المبلغ عنها في محافظات الضفة الغربية 3191 حالة جديدة خلال2020.عند مقارنة عدد حالات 2020 (3191 حالة) مع الحالات المسجلة في 2019 (3174 حالة) نجد أن هناك زيادة سنوية قدرها0.5.% أمابالنسبة لمعدل حدوث الإصابة بمرض السرطان في الضفة الغربية فقد بلغ 115.8 لكل 100,000من السكان في 2020.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تنفيذ 3 دراسات، الخدمات المقدمة للكشف المبكر عن سرطان الثدي (الماموغرام)،التقرير الخاص لحالات محاولات الانتحار من خلال لجنة، دراسة خاصة بالانتحار
2. حملة التوعيه حول سرطان الثدي شهر أكتوبر،هي حمله مستمره سنويا ويتم العمل عليها من قبل الوزاره وكافة الشركاء من اجل حث النساء على الفحص المبكر الذاتي والاشعاعي.
3. تم إدخال أقلام الأنسولين الجديدة لمديريات الصحة وصرفها لمرضى السكري النوع الأول وسكري الحمل، ليتم الإلتزام بأخذها أكثر من قبل الأطفال نظراً لسهولة استخدامها.
4. الإنتهاء من المرحلة الأولى من المشروع الوطني للسكري حيث تم تأسيس مركزين متخصصين (بيرنبالا، طولكرم) لمتابعة مرضى السكري، والبدء بالمرحلة الثانية من المشروع حيث تم العمل على تأسيس مركزين لمتابعة مرضى السكري وبذلك يكون العدد 4 مراكز متقدمة و6 عيادات متوسطة.
5. اتشكيل وتأسيس فريق الدعم النفسي للتدخل في الازمات (كورونا) من الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في فلسطين.
6. تم عمل اكثر من 5500 نشاط توعوي وتثقيفي حول تبني انماط الحياة الصحية، واكثر من 3800 نشاط توعوي حول الأمراض غير السارية المختلفة.
7. تنفيذ 20,000 نشاط الكتروني حول التغذية الصحية وممارسة النشاط البدني والنظافة الشخصية واعداد 20 لعبة تغذوية تعليمية، وطباعة2000 بوستر، وتنفيذ برنامج الإفطار الصباحي في جميع المدارس الحكومية، و20 فيديو تعلمي حول النظافة الشخصية وممارسة النشاط البدني والتغذية الصحية وعادات النوم الصحية ، وتنفيذ ورش عمل ل160 من طواقم المدارس في 125 مدرسة حول تطبيق دروس تغذوية عبر وسائل التعليم الالكترونية ، وتدريب 30 مشارك من طواقم المديريات حول معايير المدرسة صديقة التغذية ، ومتابعة تحويل 600 طالب وطالبة يعانون من مشاكل التغذية في 10 مدارس مستهدفة

الغاية (5.3): تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك.

المؤشر 1.5.3. نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة)

بلغ المجموع الكلي لعدد المرضى المعالجين من قبل المركز الوطني للتأهيل (بيت لحم) خلال العام 2020 حوالي 391 مراجعا (مقارنة ب 301 مراجع ونزيل خلال العام 2019). اما عدد المراجعين في مركز العلاج بالبدائل (رام الله) 257 مراجعا خلال العام 2020، منها 53 حالة جديدة (مقارنة ب 34 في العام 2019).

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية (5.3)

- العمل وفق البروتوكول العالمي لعلاج الميثادون والخاص بمنظمة الصحة العالمية مع مراعاة علاج المرضى وحقوقهم فيما ينسجم مع حقوق الإنسان ومتعاطي المخدرات حسب إتفاقية حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة وأسوة بالدول الأخرى التي تعالج المتعاطين بالبدائل.
- وضع خطة إستراتيجية للتعامل مع المدمنين بناء على القوانين الدولية وحسب إتفاقية حقوق الإنسان
- وضع البرنامج الوطني لترشيد إستخدام العقاقير الخطرة، وعلاج الإدمان، ومكافحة المخدرات وخفض مستوى الجريمة في فلسطين
- التنسيق والتشبيك مع السجون في المحافظات لضمان إستمرار تقديم العلاج للمرضى المدمنين الموقوفين في السجون.
- إستقبال حالات تعاطي الحشيشة والمواد المخدرة حيث بلغ عدد هذه الحالات التي تتردد لتلقي الخدمة لدينا 46 حالة.
- إستخدام عقار ال (Sebutex) و (Naltraxon) لعلاج مرضى مدمني المخدرات وبعض مدمني الكحول منهم .

الغاية (6.3): خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020.

المؤشر	المصدر	2015	2017	2019	2020 (ضفة غربية فقط)
معدل الوفيات الناتجة عن الإصابات المميتة بسبب حوادث المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة.	MOH	3.8	4.4	3.9	2.8
بلغت قيمة المؤشر في الضفة الغربية 3.3 لكل 100,000 من السكان وفي قطاع غزة 2.0					

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. الرصد الصحي لحوادث الطرق.
2. استمرار جهود الشركاء في تعزيز السلامة المرورية من خلال مساعدة الهيئات المحلية المختلفة في كافة المحافظات للعمل على تنظيم قطاع المرور وحل المشكلات المرورية.
3. استمرار حملات التوعية المجتمعية حول السلامة على الطرق والتقيد بالقوانين والأنظمة.
4. اصدار دليل للاسعاف الاولي للتعامل مع كافة اشكال الحوادث من قبل الطواقم الصحية وكتيب للاسعاف الاولي لاستخدام الجمهور والمجتمع المحلي

الغاية (7.3): ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030.

المؤشر	المصدر	2014	2017	2019	2020
1.7.3 النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب (15-39 سنة) اللاتي لُبّيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة.	الجهاز المركزي للاحصاء	66.9%	-	-	%61
2.2.7.3 معدل الولادات لدى المراهقات (15-19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية.	وزارة الصحة	-	16.3	36.4	28.7
2.2.7.3 معدل الولادات لدى المراهقات (15-19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية.	الجهاز المركزي للاحصاء	48	-	42.8	-

- تتمتع بمستوى تغطية صحية مرتفع لخدمات الصحة الانجابية والجنسية، حيث ان 100% من الولادات تتم تحت اشراف كوادر صحية مؤهلة. وان حوالي 95% من السيدات في عُمر الإنجاب تلقين رعايةً صحية (أربع زيارات على الأقل) أثناء حملهن الأخير .
- انخفاض معدلات الخصوبة الكلية في فلسطين الى 3.8 مولوداً لكل امرأة في العام 2019 (بواقع 3.8 مولوداً في الضفة الغربية مقابل 3.9مولوداًفي قطاع غزة) مقارنة ب 4.1 في العام 2014.
- انخفض معدل الخصوبة لدى المراهقات في العمر (15-19) سنة الى 43 مولود لكل ألف امرأة (48 مولوداً لكل ألف امرأة في قطاع غزة مقابل 39 مولوداً لكل ألف امرأة في الضفة الغربية) مقارنة ب 48 مولود لكل ألف امرأة في المسح السابق في العام 2014.
- لا تزال مؤشرات استخدام وسائل تنظيم الأسرة تراوح مكانها

اهم التدخلات والأنشطة لتحقيق الغاية

1. إطلاق الدليل الوطني لخدمات ما قبل الحمل Preconception National Guidelines.
2. إعداد الخطة الوطنية المقترحة لخدمات الصحة الانجابية والجنسية في حالة الطوارئ الخاصة بجائحة كوفيد-19
3. إعداد البروتوكول الوطني (COVID-19 infection in pregnancy-Protocol for health professionals)
4. انتاج تطبيق الكتروني " نبض الحياة" كوسيلة حديثة في التوعية وتوصيل المعلومات للسيدات في عمر الانجاب.
5. متابعة تطبيق دليل الاجراءات الموحد للقطاع الصحي في الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المستشفيات وعيادات الرعاية الصحية الاولية.
6. استمرار العمل على متابعة رصد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال التواصل مع ضباط إتصال برنامج العنف في المستشفيات ومديريات الصحة، وإدخال التقارير الشهرية بتلك الحالات على برنامج DHIS2.
7. انشاء عيادات ارشاد اسري شامل خاصة بالتعامل مع النساء المعنفات المصابات بكوفيد 19والتي وذلك في مراكز علاج كورونا حيث تم عمل اربع عيادات خلال 2020
8. قرار باعفاء الحالات المعنفة من النساء والفتيات من رسوم الخدمات الصحية والتي تحتاجها بسبب تعرضها للعنف
9. تدريب 20 من الاخصائيات والاخصائيين الاجتماعيين في وزارة الصحة على تقديم الارشاد والدعم النفسي للحالات المعنفة عن بعد ومن خلال الخطوط المساعدة ,

الغاية (8.3): تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة .

المؤشر	المصدر	2015	2017	2019	2020
2.8.3 نسبة السكان الذين لديهم نفقات أسرية كبيرة على الصحة كنسبة من اجمالي إنفاق الأسرة أو دخلها (الانفاق على الصحة أكثر من 10% من الانفاق الكلي)	PCBS	NA	9%	NA	NA
2.8.3 نسبة السكان الذين لديهم نفقات أسرية كبيرة على الصحة كنسبة من إجمالي إنفاق الأسرة أو دخلها (الإنفاق على الصحة أكثر من 25% من الإنفاق الكلي)	PCBS	NA	1.5%	NA	NA

- نسبة السكان المغطيين بأحد أنظمة التأمين الصحي 78.3% (95.4% في قطاع غزة، و65.7% في الضفة).
- اتسعت شبكة مراكز الرعاية الأولية من 454 مركزا في العام 1994 إلى 749 مركزا في 2020
- يبلغ عدد المستشفيات في فلسطين 87 بسعة (6,552) سريراً ، وتبلغ نسبة عدد الأسرة لكل 10,000 مواطن 12.9 في العام 2020.
- تقوم الوزارة بشراء الخدمات الطبية غير المتوفرة في مستشفياتها ومستشفيات الوطن، في العام 2020 تم توفير حوالي 5,637 تحويلة الى خارج فلسطين (7% من مجموع التحويلات).
- يلعب الشركاء الرئيسيين الأربعة (وزارة الصحة، وكالة الغوث، القطاع الأهلي والقطاع الخاص) دورا تكامليا وتعاونيا في توفير الخدمات الشاملة لكافة المواطنين بإختلاف فئاتهم وأماكن تواجدهم، وتوطين الخدمات الصحية في فلسطين وترشيد شراء الخدمات من خارج الوطن. وذلك من خلال تطوير الخدمات المتوفرة وإستحداث خدمات جديدة سعياً لسد الثغرات.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. الانتهاء من بناء وتشطيب مستشفى دورا الحكومي
2. اعمال تركيب وتشغيل جهاز القسطره م. عالية/ الخليل
3. تزويد كل من مستشفى عالية ومستشفى يطا في الخليل بجهاز تصوير طبقي حديث. وكذلك شراء و توريد جهاز تصوير طبقي متطور لمستشفى جنين.
4. تم الانتهاء من تأهيل وتهيئة الغرفه الخاصه بجهاز التصوير الطبقي الخاص بمستشفى سلفيت
5. ترميم بعض عيادات الرعاية الصحية الأولية في مديرية صحة رام الله
6. انشاء مركزا للصحة النفسية والمجتمعية في بيرنبالا
7. بناء وتشطيب مركز طوارئ وولادة امنة في يعبد (مديرية صحة جنين)
8. تشطيب وتأثيث عيادة جديدة في نزلة الشيخ زيد بتمويل من المجلس المحلي (مديرية صحة جنين).
9. توفير خدمات شراء الخدمة الطبية للخدمات غير المتوفرة في المرافق الحكومية.
10. تخصيص تسعة مراكز علاجية متخصصة لعلاج المصابين بفيروس كوفيد-19، بقدرة استيعابية ل، 245 سريرا علاجيا بالاضافة الى 82 سريرا للعناية المكثفة).
11. فتح مختبرات متخصصة لفحص كوفيد RT-PCR في المحافظات وتم اجراء ما يقارب 700 الف فحص PCR خلال العام 2020.
12. إعتماد مديرية صحة سلفيت وطوباس وشمال الخليل كمديريات تطبق نظام صحة العائلة كاملا ومتابعة ومراقبة أليات سير العمل في ذلك، البدء في تطبيق مشروع دبلوم طب الأسرة بالتعاون مع معهد الصحة العامة ووضع الخطط لذلك، وتدريب 8 مدربين من أخصائيي طب الأسرة ليكونوا النواة الأساسية للشق العملي للدبلوم، إعتماد عقود 12 طبيب للاختصاص العالي في طب الأسرة على أن يعملوا في وزارة الصحة 8 سنوات بعد إنتهاءالإختصاص

الغاية 9.3: الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030

أن الاحتلال الإسرائيلي مسبب رئيس للتلوث في ارض دولة فلسطين، وما يقوم به المستوطنون الارهابيون من حرق الأشجار، وفتح المياه العادمة على المدن الفلسطينية، واثر ذلك المباشر على الهواء، والتربة، والماء، بالإضافة الى تهريب النفايات ودفنها بشكل غير شرعي، وبناء المستوطنات، وجدار الابارتهايد يساهم في تعميق التلوث، وتدمير التنوع البيولوجي.
تشير بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2019-2020 الى أن حوالي 99% من أفراد الأسر المعيشية في فلسطين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية[3]، حيث بلغت النسبة في الضفة الغربية حوالي100%في حين كانت النسبة حوالي 99%في قطاع غزة.
من جانب آخر بلغت نسبة أفراد الأسر المعيشية الذين يستخدمون مصادر مياه مدارة بشكل آمن[4] حوالي 40% في فلسطين، بتفاوت ملحوظ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت النسبة حوالي 66% من أفراد الأسر المعيشية في الضفة الغربية يستخدمون مصادر مياه مدارة بشكل آمن، وحوالي 4% فقط من أفراد الأسر المعيشية في قطاع غزة يستخدمون مصادر مياه مدارة بشكل آمن.
أما فيما يخص الصرف الصحي في فلسطين، فإن حوالي 98% من الافراد في فلسطين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة وغير مشتركة مع أفراد أسر اخرى، حيث بلغت هذه النسبة 98% في الضفة الغربية في حين بلغت في قطاع غزة حوالي97%.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. متابعة التخلص من مخلفات النفايات الطبية المعدية خاصة الناتجة عن مراكز الكورونا ومعالجتها بالوسائل المتاحة، حيث تم تزويد المرافق الصحية المختلفة بمستلزمات وادوات لمعالجة النفايات الطبية مدعومة من "UNICEF" باكثر من 630,000 دولار.
2. تم توفير 3 محارق للنفايات الطبية من قبل وزارة الصحة. تم تسليمها لمجالس الخدمات المشتركة لمعالجة النفايات الطبية المعدية الناتجة عن مراكز الكورونا.
3. متابعة محطات المجاري والصرف الصحي خاصة محطة الخليل ومحطة المنطقة الصناعية في اريحا. واخذ عينات مجاري شهرية من كافة المحافظات لفحوصات الكوليرا وشلل الاطفال.
4. متابعة حثيثة لمصانع المواد الكيميائية ومنتجاتها خاصة المصنعة للمعقمات، حيث تم افتتاح اقسام عدة في المصانع الكيميائية لمواجهة الطلب الكبير على المواد المعقمة خلال الجائحة الحالية.
5. فحوصات ميدانية لمياه الشرب، تم تطوير فحص الكلور الحر والمتحد في الميدان، ادخال فحص الاوزون في الميدان وفحص مجموع الاملاح في الميدان.
6. تم تزويد وزارة الصحة ب 8,000 كغم من هيبوكلورايت الكالسيوم اللازمة لتطهير مياه الشرب وخاصة التجمعات التي لا يوجد بها شبكات مياه
7. تعديل مواصفة مياه الشرب و تعديل التعليمات الالزامية لمياه الشرب.
8. توزيع 5,823 لتراً من مبيدات الحشرات، و300 لتراً من مبيدات الأعشاب و 2,000 كغم من مبيد القوارض.
9. دراسة من قبل سلطة جودة البيئة عن جودة المياه وتلوثها في فلسطين ومسح ميداني لأكثر من 60 نبع وبئر في محافظة الخليل.
10. إعداد خطط تنفيذية للمساهمات المحددة وطنيا في قطاعات: الصحة، المياه، النفايات الصلبة، النقل والمواصلات والمرأة والممول من البنك الاسلامي للتنمية والبنك الدولي.
11. تدريب ومشاركة حوالي 150 مشارك من القطاعات والشركاء المختلفين في مجال ادارة النفايات الخطرة.

[3] خدمات الشرب الأساسية تعني: هي اي مصدر مُحسّن لمياه الشرب، شريطة أن لا يزيد الوقت المستغرق لجلب الماء عن 30 دقيقة ذهاباً وإياباً بما في ذلك طابور الانتظار. ومصادر مياه الشرب المُحسّنة هي التي يمكن من خلالها توفير مياة آمنة بسبب طبيعة تصميمها وبنائها.
4مدارة بشكل آمن تعني متوفرة في المبنى وعند الحاجة وخالية من بكتيريا الايكولاي E- coli.

الغاية:(3.أ): تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء.

المؤشر:1.a.3. الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حاليا لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر .

المؤشر	فلسطين	الضفة	غزة	ذكور	إناث
1.3.a. الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حاليا لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر (المصدر BCPS 2019)	29.5	36.2	18.3	51.2	7.3

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تم اعداد العديد من النشرات التوعوية المكتوبة والمسموعة والمرئية عن مخاطر التدخين في ظل جائحة كورونا
2. ما زال العمل جاري على تطبيق سياسة علب التبغ الموحدة اللون لكل انواع التبغ من سجائر ومعسل وسيجار وغيره من انواع التبغ
3. مشروع وضع الخطة الوطنية للمساعدة وتشجيع المدخنين على الاقلاع

الغاية (3.ب): دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية

المؤشر	*المصدر*	*السنة*	*القيمة*
1.1.b.3 النسبة المئوية للأطفال في الفئة العمرية 23 - 12 شهراً الذين تلقوا الجرعة الثالثة من التطعيم الثلاثي ضد الدفتيريا و السعال الديكي والكزاز *(DTP3)*في سنة معينة	*الإحصاء*	*2019*	*94.6*
*2.1.b.3*النسبة المئوية للأطفال في الفئة العمرية 23 – 12 شهراً لذين تلقوا الجرعة الثالثة من تطعيم المكورة الرئوية المتعدد السكاريد *(PCV3)* في سنة معين	*الإحصاء*	*2019*	*91.7*
3.1.b.3 النسبة المئوية للأطفال في الفئة العمرية 35 - 24 شهراً الذين تلقّوا الجرعة الثانية من تطعيم الحصبة في سنة معينة، الإحصاء.	الجهاز المركزي للإحصاء	2019	93.9
1.2.b.3 مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاعات الصحية الأساسية والبحوث(الصرف الاجمالي) (بالمليون دولار)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2019	120.5
3.ب.2.2 مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاعات الصحية الأساسية والبحوث (صافي المدفوعات) (بالمليون دولار)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2018	104.1

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. عمل تنبؤ حول الكميات اللازمة من الطعومات للعام 2021-2022 (Vaccine Forecasting) والعمل على توفير المطاعيم المطلوبة بالتعاون مع اليونيسيف.
2. التنسيق المستمر عبر منظمة الصحة العالمية ومنصة كوفاكس لتوفير المطاعيم الخاصة بفيروس كوفيد-19، بالاضافة الى تخصيص موازنة حكومية مقدارها اكثر من 10 مليون دولار لشراء اللقاحات.
3. بلغ عدد أصناف الأدوية التي تم تسعيرها (31)دواءً محلياً و (134)دواءً مستورداً، وبلغ عدد أصناف الأدوية المحلية والمستوردة التي تم تحديث سعرها (3500)صنفاً دوائياً
4. احتوت قائمة الأدوية الأساسية المتداولة في سنة 2020 على (480)مادة دوائية فعالة تتمثل في (532)دواء أساسي و (51)دواء تكميلي بأشكال صيدلانية مختلفة ومصنفة حسب قائمة الأدوية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية وتبعا لما تقتضيه حاجة المواطنين وحسب الخدمات المقدمة من وزارة الصحة الفلسطينية .
5. تم تحديث قائمة الادوية التي تصرف بلا وصفة طبية(OTC) بما يتناسب مع الادوية المسجلة حيث بلغ عددها (208) أصناف (OTC).

الغاية (3.ج) : زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية،

مؤشرات الغاية	المصدر	القيمة					
		2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل عدد الأطباء لكل 10,000 نسمة من السكان	وزارة الصحة	21.5	21.7	17.7	21.5	22.6	22.4
معدل عدد أطباء الأسنان لكل 10,000 من السكان	وزارة الصحة	5.7	6.6	7.1	7.1	7.6	8.1
معدل عدد التمريض لكل 10,000 نسمة من السكان	وزارة الصحة	20.1	20.9	23.2	23.6	26.9	27.8
معدل عدد القابلات لكل 10,000 نسمة من السكان	وزارة الصحة	2.2	2.0	2.5	2.3	2.7	2.7
معدل عدد الصيادلة لكل 10,000 نسمة من السكان	وزارة الصحة	9.7	10	10.9	11.2	11.4	11.5

- لا يزال القطاع الصحي الفلسطيني يعاني من نقص الكوادر الطبية وخاصة الكوادر المتخصصة (أطباء الاختصاص وتمريض الاختصاص). وكذلك يعاني القطاع الصحي الحكومي من عبء العمل المتزايد وقلة الكوادر الصحية، الامر الذي ازداد سوءا خلال جائحة كوفيد-19 خاصة بسبب نقص اطباء وتمريض الاختصاص (الأمراض الصدرية، التخدير، العناية المكثفة، الرعاية التنفسية... وغيرها).
- لجأت وزارة الصحة الى تعيين المزيد من الكوادر لتتمكن من مواجهة الجائحة وتوفير الخدمات العلاجية والتشخيصية للمصابين بفيروس كوفيد وتشغيل المراكز العلاجية والمختبرات ومراكز الفحص والسحب التي تم تخصيصها للمصابين بفيروس كوفيد، تم تعيين معظم هذه الكوادر من خلال عقود مؤقتة للعام 2020 وبدعم من بعض الجهات المانحة (البنك الدولي وصندوق الامم المتحدة للانماء)، وذلك بسبب الضائقة المالية الحكومية.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تدريب أطباء 797 من أطباء الامتياز في العام 2020 وفي عام 2019 بلغ عددهم 387 طبيب امتياز
2. تنفيذ عدة تدريبات خاصة للكوادر الصحية المختلفة حول التعامل مع الحالات المشتبه بها والمصابة بفيروس كوفيد-19 في مختلف المحافظات، بلغ عدد المستفيدين من هذه التدريبات من مختلف الكوادر اكثر من 2500 متدرب.
3. تنفيذ تدريب متخصص للكوادر العاملة في العناية المكثفة في القطاعين الحكومي وغير الحكومي بالشراكة مع مؤسسة جذور ومنظمة الصحة العالمية ومستشفى المطلع.
4. عقد عدة تدريبات أخرى ممأسسة في وزارة الصحة في عدة مجالات منها الرعاية الصحية الأولية للإصابات والرعاية الاساسية للحروق، والاتصال والتواصل.

الغاية (3.د) : تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

تواجه دولة فلسطين تحديات كبيرة في إدارة المخاطر الصحية ومواجهة الأمراض الناشئة والمستوردة، وذلك يعزو إلى عدة أسباب أهمها: ضعف سيطرتها على المعابر والحدود، ارتفاع عدد المواطنين العاملين في الأراضي المحتلة عام 1948 وتنوع اختلاطهم، بالإضافة إلى انتشار المخاطر الصحية العالمية وتأثر منطقة حوض المتوسط من الأمراض الناشئة والفيروسات المتطورة التي تنتقل بسرعة. ومع ذلك تتبنى فلسطين وتلتزم بتطبيق اللوائح الصحية الدولية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية في مواجهة أية مخاطر صحية أو أوبئة محتملة. وكان العام 2020 (عام الكورونا) عام التحديات الأكبر فيما يخص مواجهة وادارة المخاطر الصحية بسبب جائحة كوفيد-19 والتي اجتاحت كافة دول العالم بما فيها فلسطين.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. اجراءات الرصد الوبائي المختلفة فيما يخص الجائحة وتشمل رصد الحالات المستوردة على المعابر والحدود ونقاط التماس، بالاضاة الى الرصد داخل المحافظات المختلفة:
2. استهداف العمال داخل الخط الأخضر: برامج التوعية وتعليمات الوقاية والمبيت في مكان العمل والحجر الصحي عند العودة.
3. تعزيز اجراءات الحجر الصحي

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة.

- المراضة والوفيات التي نتجت عن الجائحة: بلغ مجموع الاصابات بفيروس كورونا المستجد في فلسطين خلال العام 2020 ما مجموعه 149,055 إصابة، منها 107,791 إصابة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية و 41,264 إصابة في قطاع غزة. في حين سُجلت في فلسطين 1,695 حالة وفاة بسبب فيروس كورونا المستجد خلال العام 2020..
- عبء العمل المتزايد على الطواقم الصحية، خاصة الطواقم الصحية العاملة في خط الدفاع الاول، لاسيما طواقم الطب الوقائي في كافة المحافظات، الطواقم العاملة في مراكز الفرز والفحص والحجر والعلاج لمرضى كوفيد، الطواقم العاملة في مختبر الصحة العامة المركزي والمختبرات التي تم فتحها مخصصا في المحافظات، الطواقم العاملة في المستشفيات والتي تستقبل حالات مشتبه بها، بالاضافة الى اللجان الفنية والطواقم الادارية المشاركة في ادارة الجائحة على كافة المستويات.
- الاحتياجات الطارئة والمتزايدة من المراكز الصحية والبنية التحتية: كان هنالك ضرورة ملحة بالعمل على توفير الخدمات التشخيصية والعلاجية للحالات المشتبهة والمؤكدة، وعليه كان لا بد من توفير أماكن مخصصة وملائمة للفرز والحجر وبصورة عاجلة، توفير مراكز مخصصة لعلاج المصابين بحيث تكون مفصولة عن النظام الصحي وبما يضمن استمرارية الخدمات للمرضى العاديين وعدم المساس بالخدمات العادية، توفير التجهيزات والبنية التحتية الملائمة في مراكز العزل والعلاج (أجهزة تنفس، أسرة عناية مكثفة)، توفير الاحتياجات الكافية من المسحات والأدوات المخبرية اللازمة.
- الاحتياجات المالية الطارئة: بسبب الجائحة والعمل على توفير كافة الاحتياجات العاجلة والضرورية من البنية التحتية والتجهيزات الطبية والمعدات والمستهلكات للاستجابة الفاعلة للجائحة في فلسطين، فقد انعكس ذلك ماديا على الانفاق المالي من موازنة الوزارة، بحيث كان هنالك حاجة ملحة الى العمل على شراء وتوفير هذه الاحتياجات بالسرعة الممكنة. وبالتالي تركيز أولويات الانفاق وتوجيه معظم الجهود التطويرية والدعم المالي نحو مكافحة الجائحة.
- الاحتياجات الاضافية من الكوادر البشرية: بسبب ازدياد عبء العمل على الكوادر الصحية وخصوصية الجائحة، فقد انعكست الحاجة المتزايدة الى الكوادر الصحية التخصصية من أطباء التخدير والعناية المكثفة والكوادر التمريضية المتخصصة وكوادر المختبرات وغيرها. الامر الذي أدى الى البحث عن هذه الكوادر من أجل تعيينها من قبل وزارة الصحة، أو/و فتح باب التطوع امام مختلف الكوادر الصحية وطلبة الجامعات من كلية الطب والعلوم الطبية المساندة.
- لقد ظهرت آثار الجائحة بشكل جلي على تقديم الخدمات الصحية الاعتيادية لغير مرضى كوفيد، فقد أثرت الجائحة بشكل واضح على وصول المواطنين إلى الخدمات الصحية وذلك بسبب اجراءات الطوارئ والاغلاق، ودعوة المواطنين الى الإلتزام بالمنازل قدر الامكان، اضافة الى الاجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة داخل مرافقها للحد من الاختلاط والاكتظاظ. مسبباً انخفاضاً ملحوظاً في اعداد المراجعين خلال فترات الاغلاق من ناحية وتراكم المزيد من مواعيد العمليات والعيادات

الخارجية المؤجلة من ناحية أخرى والتي سوف تؤدي الى ازدياد كبير في عبء العمل في المستقبل القريب. الأمر الذي انعكس سلباً على عدة مؤشرات صحية لهذا العام.

- من اثار الجائحة كذلك تنامي ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي وخاصة ضدالنساء والفتيات في فلسطين حيث اكدت ذلك الدراسات والمسوحات الوطنية وقد ازداد العنف المبني على النوع الاجتماعي بأشكاله (جسدي, نفسي ,جنسي ,واقتصادي) وبالذات الأسري خلال فترة الاغلاق الذي فرضته الحكومة للحفاظ على سلامة المواطنين حيث أدى الحجر المنزلي الى زيادة في معدل تكرار العنف تجاه النساء والفتيات خاصة ذوات الإعاقة نتيجة لبقاء المعنف في المنزل وبسبب القيود على التنقل والوصول الى الخدمات الصحية والتبليغ عن العنف الواقع على هذه الحالات وبالتالي تاثرت سلبا صحة النساء والفتيات وخاصة الفئات المهمشه منهن كذوات الاعاقة وكبار السن والمراهقات.

التدخلات والأنشطة المنفذة في مواجهة جائحة كوفيد-19

- ادارة الازمة على المستوى الصحي: من خلال اللجان الصحية الوطنية التي تم انشائها لمتابعة الوضع الصحي الوبائي ودراسة ومناقشة السياسات الفاعلة والتوصيات والاجراءات التي يمكن الاخذ بها في ادارة الأزمة.
- تم انشاء وتخصيص مجموعة من المراكز والمستشفيات لعلاج المصابين بفيروس كوفيد-19 وتجهيزها.وفتح مختبرات متخصصة لفحص كوفيد RT-PCR في المحافظات.
- تطوير وانشاء مرصد الكتروني خاص لكوفيد. و تطبيقات الكترونية لمساعدة الجمهور: لمعرفة نتيجة الفحص المخبري الكترونيا، وتطبيق هاتفي لتتبع المخالطين AMANKOM
- تأهيل وتدريب الكوادر لمواجهة الجائحة والتعامل مع المصابين كل حسب تخصصه
- تنفيذ تدريب متخصص للكوادر العاملة في العناية المكثفة في القطاعين الحكومي وغير الحكومي
- تعيين كوادر اضافية خاصة من فئات الاطباء العامين وأطباء متخصصين وتمريض وفنيي مختبرات وفنيي أشعة.
- البروتوكولات والتعليمات الفنية: تم العمل على اعداد عدة بروتوكولات فنية صحية وطبية متخصصة فيما يخص الجائحة، فأعدت وزارة التربية والتعليم البرتوكول الصحي والدليل الاجرائي لعودة امنة للطلبة في المدارس وتعريف 35 الف من الطواقم المدرسية بإجراءات البرتوكول الصحي، وتدريب 200 لجنة صحية حول الأنشطة الوقائية، وتشكيل خلية طوارئ في جميع المدارس للتعامل مع جائحة كورنا ، وتزويد 2276 مدرسة بمواد نظافة.

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1. يعتبر الإحتلال الاسرائيلي المعيق الأكبر أمام التنمية الصحية علاوة على الإنتهاكات المستمرة التي تتعلق بحقوق الإنسان وصحته من قبل الاحتلال. إن الحصار والحواجز الإسرائيلية وجدار الضم والتوسع هي المعيق الأساسي للوصول الى الخدمات الصحية سواء أمام المواطنين والمرضى أو أمام الطواقم الطبية، بالإضافة إلى الاعتداءات المستمرة على المواطنين العزل من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين.
2. الوضع الاقتصادي المتردي من ارتفاع نسب البطالة والفقر خاصة في قطاع غزة، الأمر الذي ينعكس سلبا على الوضع الصحي وازدياد الاحتياجات الصحية.
3. الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها الحكومة الفلسطينية والتي تفاقمت في العام 2020 بسبب التهديدات الاسرائيلية بالضم واحتجاز الجانب الاسرائيلي لعائدات الضرائب الفلسطينية وقرصنتها، مما ادى إلى ازمة مالية حكومية خانقة ما زالت مستمرة.
4. جائحة كوفيد-19 العالمية والتي وصلت فلسطين مع بداية شهر اذار، ولا زالت تلقي باثارها السلبية على القطاع الصحي الفلسطيني حتى الان. ازداد عبء العمل على القطاع الصحي بشكل كبير نتيجة الجائحة حيث كان هنالك حاجة ملحة وسريعة للعمل باقصى الطاقات من اجل توفير خدمات علاجية وتشخيصية ووقائية لكافة المواطنين.
5. النقص في البنية التحتية اللازمة لمواجهة الجائحة وخاصة اسرة العناية المكثفة واجهزة التنفس الصناعي، لقد اجتاحت الجائحة فلسطين في الوقت الذي تعاني فيه اسرة المشافي الحكومية من عبء عمل كبير اصلا حيث كانت تصل نسبة الاشغال الى اكثر من 100% في عدة مشافي. الامر الذي تطلب استجابة عاجلة من الوزارة لتوفير المزيد من الاسرة العلاجية والتجهيزات لمرضى كوفيد من خلال مراكز علاجية متخصصة.
6. نقص الكوادر والتعيينات في مرافق وزارة الصحة، وذلك من أجل تشغيل المستشفيات والأقسام الجديدة في المراكز الصحية خاصة المراكز العلاجية والتشخيصية لكوفيد-19.

7. النقص في بعض الكوادر الطبية المتخصصة على المستوى الوطني وهجرة الكفاءات الى خارج الوطن. الامر الذي ظهر واضحا خلال الجائحة بما في ذلك تخصصات الامراض الصدرية والوبائيات والعناية المكثفة والتخدير وغيرها. لقد ظهر النقص جليا بسبب ضغط العمل خلال الجائحة وانشغال معظم الكوادر في مواجهة الجائحة بالاضافة الى اصابة نسبة كبيرة من الكوادر الصحية بفيروس كوفيد-19 (اصابات ووفيات بين صفوفو الكوادر الصحية).
8. زيادة مستمرة في مرضى الأمراض غير السارية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات الصحية.
9. الارتفاع المستمر لتكلفة الخدمات الصحية
10. التحديات المجتمعية: محاربة الشائعات والمعتقدات المجتمعية، ضعف الالتزام المجتمعي.

5. نظرة الى الأمام

- تعزيز النظام الصحي للحد من انتشار الوبا، وتعزيز التنسيق بين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى؛ للتعامل مع الاحتياجات الصحية الطارئة وتوفير موارد مالية وغير مالية عاجلة للمراكز الصحية في المناطق المهمّشة لمواجهة الجائحة، وضمان سلامة المرافق الصحية والعاملين فيها والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها من خلال تشديد ومراقبة إجراءات الوقاية المتبعة.
- ضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية وتسهيل وصولها لكافة المواطنين وبخاصة للفئات الهشة.
- .(توفير موازنة مخصصة لمواجهة الازمات الصحية الطارئة او مواجهة اية كوارث او حالات طوارئ مستقبلية)
- توسيع سلة الخدمات المقدّمة في مراكز الصحة داخل القرى والمناطق النائية والمهمّشة حسب الحاجة، مع الاهتمام بالخدمات التي تحتاجها فئة النساء، وبخاصة في مجال الرعاية الأولية والأمومة والطفولة.
- تعزيز الكوادر التي تعمل في مجال الصحة النفسية، وبخاصة في المناطق النائية والمهمّشة وتدريبها بشكل دوري على التعامل مع القضايا الحساسة والأكثر أهمية لدى النساء.
- تعزيز برامج معالجة النفايات الطبية في كافة المرافق الصحية حسب البروتوكولات المعتمدة
- تطوير خدمات الإسعاف والطوارئ وتعزيز الجاهزية للطوارئ ومواجهة المخاطر الصحية.
- تعزيز إدارة الأمراض المزمنة والرعاية الصحية الوقائية، وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين.
- رفع كفاءة المختبرات المركزية خاصة في مجال تشخيص الأمراض المعدية
- ضمان توفير الكوادر الصحية المدربة والمؤهلة والكافية في المرافق الصحية كافة، والعمل على توفير المزيد من الكوادر الطبية المتخصصة في التخصصات الطبية ذات الاحتياج على المستويين الوطني والحكومي (مثل تخصصات التخدير، الامراض الصدرية، العناية المكثفة، الجراحات التخصصية..)
- تعزيز وتوسعة خدمات وبرامج الصحة المجتمعية والصحة الإنجابية والجنسية.
- العمل نحو مراجعة وتطوير نظام التأمين الصحي بما يساهم في الوصول الى التغطية الصحية الشاملة.
- تعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بالخدمات الصحية، وإضافة بعض المؤشرات المتعلقة بالنساء، وبخاصة في المناطق المهمّشة، وتحديثها بشكل دوري، وتحليلها من أجل تحديد الأولويات، ووضع الخطط على مستوى التجمعات بشكل أفضل.
- زيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمة الرعاية الصحية.
- استكمال الجهود لتطبيق نهج صحة الأسرة (طب الأسرة) في مختلف المحافظات.
- تعزيز الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية.
- توفير ودعم استمرارية خدمات الفرق المتنقلة للاماكن البعيدة والنائية والمتأثرة بإجراءات الاحتلال
- تقديم مساعدات مالية طارئة إلى الجمعيات ذات العلاقة ومراكز الإيواء المهددة بالإغلاق بسبب جائحة كورونا، من أجل مساعدتها على الصمود والاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية وغير الربحية خلال أزمة كورونا.
- التعاون والتنسيق بين كافة المؤسسات العاملة في مجال الطفولة لتقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المحجورين كافة، وتقديم الإرشادات والتوجيهات لأسرهم بآليات التعامل معهم خلال حالة الطوارئ التي تمر بها البلاد.
- تعزيز التوجه لدعم المؤسسات الأهلية، وبخاصة المحلية منها، لوضع ولتنفيذ خطة شمولية للطوارئ. وكذلك دعم المؤسسات التي تقدم الخدمات الإيوائية والرعائية بشكل يتجاوز تقديم المواد التوعوية والطرود الصحية. وتوفير المزيد من الدعم لمراكز الايواء والجمعيات التي تقدم خدمات حيوية للأطفال من ذوي الاعاقة
- هناك حاجة ماسة لتوفير مزيد من الرعاية الصحية والنفسية للنساء، وكبار السن، وللأشخاص من ذوي الإعاقة، وبخاصة ذوي الإعاقة العقلية، والمصابين بمرض "التوحد"، وتوفير المساعدات المالية والعينية لأسرهم من أجل تعزيز القدرة على إعالتهم.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

1. مقدمة

أولت السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية 2021-2023، من ضمن أولوياتها العشرة، وفي اطار محور التنمية المستدامة، أولوية " التعليم الجيد حق للجميع". كما ربطت بشكل واضح بين البرنامج الاقتصادي وتحول في مخرجات النظام التعليمي، وطبيعة الوظائف وفرص العمل. وتحقق عملية التنمية دعما لصمود الفلسطيني على أرضه واستغلال طاقاته البشرية سواء في الوطن أو في الشتات، مع تعزيز الوحدة الوطنية، وتعزيز دور الشباب وتمكين المرأة وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

السياسات الوطنية 2021-2023 ذات العلاقة في التعليم الجيد للجميع

- تحسين التعليم المبكر لأطفالنا
- تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم
- تعزيز النشأة السوية للطلبة
- تحسين جودة التعليم العام
- تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل

ركزت خطة التنمية الوطنية على الربط بين الاستثمار في الموارد البشرية وبين مراجعة المنهاج التعليمي بشكل جدي ، كون ذلك ضروري لتأقلم التعليم مع التطور العلمي والتكنولوجي كما أن ذلك ضروري لغايات تحقيق نوع من التوازن الجندري في تلك المناهج، وإن مراجعة التعليم تساعد على التركيز على نوعية التعليم المستندة إلى التفكير والإبداع وليس إلى الحفظ والتلقين، التعليم الذي يقوم على التعلم المتبادل والمتعدد المستويات الذي يدمج الاهتمام بالأنشطة وقضايا الصحة والتمويل والاقتصاد بدل انتقال المعرفة باتجاه واحد. وأيضا تم ربط التعليم بالعمل والفرص التي يتيحها السوق من جهة وتساهم في التنمية وان يكون وسيلة للمساعدة في الخروج من الفقر أو تحقيق وضع اقتصادي مقبول.كما تولي الحكومة أيضا في خطتها هذه أهمية خاصة للتدريب المهني والصناعات الحرفية بحيث تكون متناغمة بشكل مباشر مع احتياجات سوق العمل وتعزيز الصناعات الخفيفة المرتبطة بالسياحة والزراعة.

استندت الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 وتحديثها للأعوام 2021-2023 على الغايات المتضمنة في الهدف الرابع للتنمية المستدامة، وعلى الأولويات الوطنية التي حددتها اجندة السياسات الوطنية. وتم بناء التدخلات التربوية بما يسهم بالتقدم المدروس باتجاه تحقيق غايات الهدف الرابع وخاصة التي تشكل أولوية وطنية فلسطينية.

تولي وزارة التربية والتعليم اهتماما بالغاً في ربط المؤشرات التربوية على المستوى الوطني بمؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الدولي، وتقوم برصد التقدم الحاصل في تلك المؤشرات لضمان السير نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 ولضمان عدم تخلف التعليم في فلسطين عن الركب الدولي، الامر الذي من شأنه ان يضمن تطوير النظام التعليمي والنهوض بالنواحي المختلفة لحياة المواطن الفلسطيني.

تسعى وزارة التربية لتحقيق هذا الهدف من خلال ضمان الوصول الآمن للتعليم والشمول والإنصاف في التعليم. من خلال توفير وصول آمن للمدارس والمؤسسات التربوية وأجواء تعليمية آمنة فيها ومشجعة ومأمونة وخالية من العنف للطلبة والمعلمين، وضمان توفير الحماية والأمن للطلبة والمعلمون وخاصة في المناطق التي يتعرضون فيها لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي وإعتداءات المستوطنين في ما يسمى مناطق "ج"، أو البلدة القديمة في القدس والخليل وغيرها. كما يسعى التعليم الفلسطيني إلى تحقيق الإدماج والإنصاف عن طريق التعليم في جميع مستويات التعليم (رياض الاطفال، والتعليم الاساسي، والتعليم الثانوي الأكاديمي والمهني، وبفرص التعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم غير النظامي)، ويشكل ذلك التزاماً فلسطينا بالتصدّي لكل أشكال الاستبعاد والتهميش ولكل أوجه انعدام التكافؤ والمساواة في مجال الانتفاع بفرص التعلّم والتعليم والمشاركة. ولذا، ينطوي التزام فلسطين على تحقيق هذا الهدف على تعهد بإجراء التغييرات اللازمة في السياسات التربوية وبالتركيز في جهودها على الفئات الأشد حرماناً، ولا سيّما الأشخاص من ذوي الإعاقة، لضمان عدم ترك أي شخص دون تعليم.وينطوي المنظور الفلسطيني للهدف الرابع على بعدين؛

أولهما: تحسين الالتحاق والاتمام للمراحل التعليمية (رياض أطفال، اساسي، ثانوي، تعليم عال) والمسارات التعليمية (المسار المهني، المسار العلمي، مسار العلوم الانسانية) وايجاد التوازن بينها، والحفاظ على نسب الالتحاق والبقاء والمشاركة الجيدة في التعليم لجميع الفئات بما لا يسمح بوجود فجوات تبعا للجنس او الثروة، او المناطق المهمشة، او الإعاقة، او أي فجوات أخرى.

وثانيهما: توفير التعليم الذي يكسب المتعلمون المهارات الاكاديمية، والمهارات الحياتية، والقيم، والأخلاق، والتفكير الناقد، والمهارات الوظيفية، والمهارات الأخرى التي تحقق لهم النشأة السوية في النظام التعليمي وفي حياتهم العملية والاجتماعية لاحقا.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.4: ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.1.4: أ) نسبة الأطفال والشباب في الصف الثاني/الثالث، و ب) في نهاية المرحلة الابتدائية و ج) نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في 1) القراءة و 2) الرياضيات، بحسب الجنس.	لم يتوفر بيانات لهذا المؤشر في السنوات 2015، 2016، 2017، 2018. اما في العام 2019 فقد تم رصد قيمة للمؤشر من خلال المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) حيث بلغت وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (31.8). كما ان فلسطين لم تشارك بالاختبارات الدولية ذات العلاقة منذ العام 2011، ومن المقرر ان تشارك في الدورة القادمة ابتداءً من العام 2022.
2.1.4: تنظيم عملية وطنية لتقييم التعلم 1) خلال المرحلة الابتدائية 2) ف نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	يتم اجراء الاختبارات الوطنية والتي تُعقد كل عامين، ويمكن الاعتماد عليه في تقييم جودة نظام التعليم في المراحل الدراسية المشار اليها في نص المؤشر، وقد جاءت نتائج التحصيل للعامين الدراسيين 2016/2015 و2017/ 2018 في مباحث الرياضيات، اللغة العربية، والعلوم كما يلي
3.1.4: معدل القبول الاجمالي في الصف الاخير (للمرحلة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي).	ارتفاع معدل الدخول الاجمالي للصف الاخير من المرحلة (1-4) من 95.2% في العام 2015 الى 108.2% في العام 2019. ارتفاع معدل الدخول الاجمالي للصف الاخير من المرحلة (5-9) من 84.7 في العام 2015 الى 98.4% في العام 2019.
4.1.4 معدل الاتمام (في المرحلة الابتدائية والمرحلتين الثانوية الدنيا والعليا من التعليم الثانوي).	1. رتفاع معدل الاتمام في المرحلة الابتدائية من 99% في العام 2015 الى 99.2% في العام 2020. 2. ارتفاع معدل الاتمام في المرحلة الثانوية الدنيا من 90.2% في العام 2015 الى 91.9% في العام 2020. 3. ارتفاع معدل الاتمام في المرحلة الثانوية العليا من 58.6% في العام 2015 الى 63.3% في العام 2020.
5.1.4: نسبة غير الملتحقين بالمدارس (الابتدائية والثانوية بمرحلتيها الدنيا والعليا)	تشير البيانات الى تراجع نسبة الطلبة خارج المدرسة من مجمل السكان في الفئة العمرية (6-17 سنة) في كافة المراحل الدراسية من 8.6% في العام 2015 الى 5.7% في العام 2019.
6.1.4: النسبة المئوية للأطفال الاكبر سناً من صفهم الدراسي في المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الثانوية الاولى.	لم يتم توفير البيانات للسنوات 2015-2018 لعدم وضوح الية الاحتساب، وتم توفيرها لاحقاً من المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام 2019 وهي (0.2).
7.1.4: عدد سنوات التعليم أ) المجاني ب) الالزامي في مرحلة التعليم الابتدائي وفي التعليم الثانوي المضمون بموجب الأطر القانونية	وفق قانون التعليم الصادر في العام 2017، فقد نصت المادة (5) على ان التعليم يكون إلزاميا حتى نهاية الصف العاشر(10 سنوات)، وان التعليم يكون مجانياً في كافة المؤسسات الحكومية ولكافة مراحل التعليم

- متوسط تحصيل الطلبة في مادة الرياضيات للصف الخامس بلغ 42.2 (46 اناث، 39 ذكور) وللصف التاسع 30.1، (24.1 ذكور، 34.2 اناث) في العام الدراسي 2018/2017.
- متوسط تحصيل الطلبة في مادة اللغة العربية 48.1 (53.1 اناث، 43.7 ذكور)
- متوسط تحصيل الطلبة في مادة العلوم في العام الدراسي 2017-2018 بلغ 44.3 (47.8 اناث، 40.5 ذكور)

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تبني منهجيات وأساليب تعليم أكثر إدماجا وأكثر مراعاة للفروق الفردية.
2. جعل البيئة المدرسية أكثر أمنا ودعما وتحفيزا، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي اللائق للطلبة.
3. ضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم، خاصة في المناطق والفئات والمهمشة.
4. الاعتناء بالصحة الشمولية للطلبة، والاهتمام بالأنشطة الرياضية والفنية والثقافية على أنواعها.
5. توظيف التكنولوجيا في تفريد التعليم وتجويده وفي الانتقال من التعليم للتعلم.
6. تنميه مهارات التفكير العليا على أنواعها بما فيها التفكير الناقد والاستكشاف والبحث والتحليل ، وتجذير ثقافة الريادة والابتكار.

الغاية 2.4: ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشير
1.2.4: النسبة المئوية للأطفال ممن هم دون الخمس سنوات من العمر في نموهم في المسار الطبيعي من حيث الصحة والتعلم وحسن الحال نفسياً حسب النوع الاجتماعي	لم يتم توفير البيانات للسنوات 2015-2018 لعدم وضوح الية الاحتساب، وتم توفيرها لاحقاً من المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام 2019/2020 وهي 83.9% (81.7 ذكور، 86.2 اناث)
2.2.4: عدل المشاركة المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) بحسب الجنس	تشير البيانات الى ارتفاع قيم المؤشر خلال الاعوام حيث ارتفع من 68.1 في العام 2015 الى 78.1% في العام 2019.
3.2.4: نسبة الاطفال بعمر أقل من خمس سنوات الذين يعيشون في بيئة تعليمية محفزة	المؤشر غير متوفر وسيتم توفيره من المسح العنقودي متعدد المؤشرات حال اعتماد نتائجه قبل نهاية العام 2021.
4.2.4: نسبة القيد الاجمالية في مرحلة الطفولة المبكرة في التعليم ما قبل الابتدائي وبرامج تنمية الطفولة المبكرة.	بلغت نسبة القيد الاجمالية في مؤسسات تنمية الطفولة المبكرة والتي تبدأ من عمر 0 الى 3 سنوات و7 شهور (1.4%). بيانات التنمية الاجتماعية) فيما بلغت نسبة القيد الاجمالية في مرحلة رياض الاطفال في العام 2015 (54.4%) وفي 2019 (60.8%)
5.2.4: عدد سنوات التعليم قبل الابتدائي المجاني والالزامي المضمون بموجب الاطر القانونية.	التعليم يعتبر مجاني في رياض الاطفال الحكومية والتي لا تزيد نسبتها عن 10% من اجمالي رياض الاطفال، فيما تبقى الخدمة مدفوعة في القطاع الخاص، اما فيما يتعلق بإلزامية التعليم في تلك المرحلة فهي ليست الزامية حتى اللحظة.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. التأهيل المستمر لمربيات رياض الاطفال وذلك بالتعاون مع الجامعات المحلية.
2. تطوير دليل مربيات الاطفال لتحسين جودة التعليم في هذه المرحلة.
3. افتتاح صفوف تمهيدي في المناطق المهمشة او الاكثر فقراً والتي لاتصل اليها خدمة القطاع الخاص، حيث بلغ عددها في العام 2020 (344) روضة في كافة محافظات الوطن. وبلغت نسبة الاطفال الملتحقين بها حوالي (10.2%) من اجملي الطلبة الملتحقين برياض الأطفال.
4. التعاون مع وزارتي التنمية الاجتماعية والصحة في وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية والتدخل في مرحلة الطفولة المبكرة.

مؤشرات فرعية ذات علاقة بالغاية		المنطقة			الجنس	
		فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكور	اناث
النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3-4 سنوات والذين هم على المسار الصحيح للنمو بالنسبة للمجالات المشار إليها	القراءة - الحساب	38.4	41.7	34	36.8	40.2
	جسدي	98.8	99.1	98.4	98.4	99.2
	اجتماعي - عاطفي	81.9	84.1	78.9	79.7	84.2
	التعلم	92.8	91	95.2	91.8	93.9
نتيجة مؤشر نمو الطفل المبكر		**83.9**	**84.2**	**83.4**	**81.7**	**86.2**

الغاية 3.4: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
4.3.1. معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهرا الماضية بحسب الجنس	بلغت قيمة المؤشر للعام 2018 وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 20.4 (18 للذكور و22.8 للإناث)، بينما بلغت للعام 2020 (19.2%)
4.3.2. نسبة القيد الاجمالية في مؤسسات التعليم العالي	ارتفع معدل الالتحاق الاجمالي بمؤسسات التعليم العالي داخل محافظات الوطن من 44.5% في العام 2016 الى 44.9% في العام 2020
4.3.3. نسبة المشاركة في برامج التعليم التقني والمهني لمن تتراوح أعمارهم (15 و24) بحسب الجنس	بلغت نسبة المشاركة في برامج التعليم التقني والمهني لمن تتراوح أعمارهم (15 و24) بحسب الجنس في العام 2017 (2.2%) (3% للذكور و 1.3% للإناث) من اجمالي السكان في نفس الفئة العمرية. وبما يتعلق بالتعليم النظامي بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالفروع المهنية في المرحلة الثانوية (الصفين الحادي عشر والثاني عشر) في العام 2018 (2.3%) من مجمل طلبة المرحلة الثانوية، وبلغت نسبة الطالبات الملتحقات بنفس الفروع لنفس العام (1%)، وهي نسبة مازالت قليلة مقارنة بـ (4.1%) للطلبة الذكور. مؤشر بديل: نسبة الافراد (15-24) سنة الملتحقين بدورات تدريب مهني خلال 12 شهر الماضية حسب الجنس بلغت في 2019، 2% وفي العام 2020، 1.3%

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تطوير أسس ونظام التقويم التربوي بما يتضمن تحديث وترشيد منظومة الثانوية العامة لتغدو أكثر إدماجا لكلا الجنسين وأكثر مرونة وأكثر تمكينا للالتحاق بالتعليم العالي والتعليم التقني والمهني وأكثر مواءمة لاحتياجات العمل الحالية والمستقبلية.
2. تطوير مسارات وفروع التعليم الثانوي بما يخلق مزيد من الفرص للطلبة ذكوراً واناثاً وفق امكانياتهم ويعزز نسب الملتحقين في الفروع العلمي والمهني والتجاري.

4.4. الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر		
1.4.4: نسبة الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة.	**المؤشر الفرعي**	**2017**	**2019**
	1. نسخ أو نقل ملف أو مجلد	67.5	*70.9
	2. استخدام أدوات النسخ واللصق لتكرار أو نقل المعلومات داخل المستند	65.1	*67.0
	3. ارسال رسائل البريد الالكتروني مع الملفات المرفقة (مثل المستندات والصور والفيديو)	61.1	*36.0
	4. قمت باستخدام الصيغ الحسابية الأساسية في جدول البيانات	33	*35.3
	5. قمت بتوصيل أجهزة جديدة وتثبيتها (مثل مودم أو كاميرا أو طابعة)	34.6	*23.9
	6. قمت بالبحث عن البرامج وتنزيلها وتثبيتها وتكوينها	50.4	*54.7
	7. قمت بإنشاء عروض تقديمية الكترونية باستخدام برنامج العروض التقديمية	30.7	*29.2
	8. قمت بنقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى	50	*59.2
	9. قمت بكتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغة برمجة متخصصة	16.9	*14.6

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. التركيز اللائق على المهارات الحياتية وصقل شخصية الطالب بمختلف جوانبها
2. مواءمة مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل وضمان تكافؤ فرص للجميع للحصول عليها.
3. تفعيل وتطوير الشراكة والتشبيك بين مؤسسات التعليم المهني الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات سوق العمل في 10 محافظات سنوياً
4. تعزيز وعي الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً في كل المراحل التعليمية والمجتمع المحلي بأهمية التعليم المهني بمعدل 769 نشاط توعوي سنوياً
5. تطوير واصلاح نظام الاشراف والمتابعة في المدارس المهنية في 22 مدرسة
6. تأهيل 47 معلم ومرشد من المدارس المهنية بما ينسجم مع استراتيجية التأهيل اثناء الخدمة سنوياً
7. تطبيق برامج تدريب العاملين (التخصصية) في التعليم المهني والطاقم المساند وفق استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني بمعدل (100) معلم ومعلمة سنوياً (التأهيل التخصصي)
8. تطوير المناهج لصف 12 بنسبة 100% وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومستويات التكنولوجيا الحديثة سنويا
9. تطبيق الإطار الوطني للمؤهلات والتصنيف الوطني للمهن بنسبة 100% بما يتلاءم مع التصنيف العربي والدولي سنويا

الغاية، 5.4: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.5.4: معامل التكافؤ بين الجنسين في التعليم	1. في العام 2018 بلغ معدل الالتحاق الاجمالي في المرحلة الاساسية للطلبة الذكور (101) بينما للإناث (100.9)، وبمؤشر تكافؤ (1). 2. في العام 2017 بلغ معدل التسرب في المرحلة الثانوية للطلبة الذكور (2.48%) بينما للإناث (2.41) وبمؤشر تكافؤ (97.1) 3. ما بخصوص الطلبة من ذوي الاعاقة فقد بلغ مؤشر التكافؤ (0.01)، وذلك في المدارس الحكومية فقط. 4. بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم من ذوي الاعاقة وفق التعداد العام للسكان والمسكن للعام 2017 حوالي 56%.
2.5.4: النسبة المئوية لطلبة التعليم الابتدائي الذين لغتهم الام هي لغة التعليم.	تعتبر اللغة الام لكافة الطلبة في التعليم الابتدائي هي اللغة العربية مما يعني ان قيمة المؤشر 100% لجميع السنوات.
3.5.4: مدى تخصيص الموارد التعليمية للفئات السكانية المحرومة بالاستناد الى سياسات قائمة على صيغ صريحة	وبما يتعلق بالمناطق المهمشة او التي تقع في مناطق شديدة الخطورة تقوم الوزارة بالعديد من التدخلات لرفع نسب الالتحاق للطلبة من خلال توفير الحافلات للطلبة لتجنبهم من المرور بالأماكن الخطرة والتي ربما يتعرضون بها لاعتداءات من الاحتلال، كما تقوم الوزارة ايضا بتخصيص دعم سنوي لتعزيز صمود وثبات المدارس في المناطق المهمشة وفي مدينة القدس.
4.5.4: الانفاق على التعليم حسب مصدر التمويل	بلغت نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي للعام 2017 (20.02%) فيما بلغت تلك النسبة للعام 2019 (19.52)، فيما بلغ الانفاق على تعليم التلميذ حسب مستوى التعليم ومصدر التمويل في العام 2015 (971) دولاراً امريكياً فيما ارتفعت تلك القيمة الى 1314 دولاراً في العام 2019، ثم انخفضت الى 914$ بسبب اعتماد موازنة طوارئ في فلسطين. مؤشر بديل: مبلغ الانفاق على تعليم التلميذ حسب مستوى التعليم ومصدر التمويل: في العام 2019، 1,314 دولار وفي العام 2020، 914 دولار

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتوسيع قاعدتها وبما ينسجم مع توجه الحكومة للتنمية بالعناقيد.
2. زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الاعاقة في المدارس والوحدات المهنية بمعدل (0.1 %) سنوياً
3. زيادة عدد المدارس المهنية بمعدل 2 مدرسة و9 وحدات مهنية في نهاية العام 2022
4. تأمين خدمات فحوصات التقصي والتأمين ضد الحوادث للطلبة بنسبة (100%) سنوياً خاصةً للطلبة ذوي الاحتياجات ذكوراً وإناثاً.
5. تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والابداع لدى 260 طالب في المدارس المهنية سنويا
6. تعميم استراتيجية التلمذة المهنية الوطنية في 6 مدارس مهنية سنوياً
7. تطوير وتطبيق سياسة إدخال التعليم المهني في85 مدرسة للصفوف من 7-9. و100 مدرسة للصف العاشر سنوياً

الغاية 6.4: كفالة أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.6.4: نسبة القرائية لدى الشباب /الكبار	ارتفعت نسبة القرائية لدى الشباب وكبر السن (15 سنة فأكثر) من 96.3 (98.7 للذكور و96.7 للإناث) في العام 2015 الى 97.2 في العام 2018.
2.6.4: معدل مشاركة الشباب /الكبار في برامج محو الامية	ارتفاع معدل مشاركة الشباب والكبار في برامج محو الامية من 18.2% في العام 2015 الى (27.85%) في العام 2017. ولم يتم رصد المؤشر في السنوات اللاحقة

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية السادسة:

1. تشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي وبرامج التعلم مدى الحياة للشباب والكبار.
2. تطوير برامج التعليم غير النظامي والتعليم مدى الحياة للشباب والكبار.
3. زيادة القدرة الاستيعابية ل (76) صف محو أمية
4. زيادة القدرة الاستيعابية ل (32) صف تعليم موازي
5. تزويد خدمات تعليمية لبرامج التعليم غير النظامي للدارسين الملتحقين بالبرنامج
6. تطوير وتطبيق الخطط السنوية 2020-2022 المنبثقة عن استراتيجية تعليم الكبار في فلسطين بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي بنسبة 80%
7. زيادة عدد المعلمين والمعلمات المؤهلين في مراكز محو الأمية والتعليم الموازي بمعدل 300 معلم ومعلمة سنويا
8. تطوير وتطبيق مناهج ومسارات جديدة في تعليم الكبار والتعليم الموازي بما ينسجم مع احتياجات الكبار الفلسطينيين ووفق علم الأندراغوجي.

الغاية 7.4: ضمان ان يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الانسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول 2030

المؤشر	حالة المؤشر
4.7.1. مدى تعميم 1) تعليم المواطنة العالمية 2) التعليم من اجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الانسان، وذلك على جميع الصعد في أ) السياسات التعليمية الوطنية ب) المناهج الدراسية ج) تدريب المعلمين د) تقييم الطلاب	لا يتم رصد هذا المؤشر ولكن تتوفر بعض البيانات ذات العلاقة في المنهاج التعليمي. العدالة: بحيث يؤسس المنهاج لتوفير تعليم نوعي للطلبة كافة بغض النظر عن الجنس أو اللون أو مكان السكن أو الدين وغيرها، وبما يتناسب مع قدراتهم وميولهم وسماتهم. المساواة والكرامة الإنسانية: يراعي المنهاج الكرامة الانسانية لكافة فئات المجتمع، على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات، والتركيز على الدور الريادي للمرأة.
4.7.2. النسبة المئوية للمدارس التي قدمت توعية مبنية على مهارات الحياة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، والثقافة الجنسية.	بلغت النسبة في العام 2019 ، 65% من المدارس، وفي العام 2020، بلغت 65.4%
4.7.3. مدى الاضطلاع على الصعيد الوطني بتنفيذ إطار البرنامج العالمي للتثقيف في	بيانات هذا المؤشر غير متوفرة على الصعيد الوطني، اما بما يخص احتواء المناهج الدراسية دروساً للتثقيف حول حقوق الانسان، تحتوي مناهج الصفوف من الخامس الاساسي الى التاسع الاساسي على دروس تتوافق مع مستوى الطلبة

مجال حقوق الانسان (وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (113/59)	حيث يتوزع اولئك الطلبة 2250 مدرسة ما نسبته 73% من مجمل المدارس ويستهدف 43% من مجمل الطلبة الملتحقين بالتعليم

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية:

1. تجذير الانتماء والوعي بالرواية الفلسطينية.
2. تطوير المناهج بشكل مستمر، وحماية المناهج الفلسطينية في القدس والتصدي لسياسة الاسرلة.
3. التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والأخلاقية والإنسانية بما يتناسب والفئات العمرية.
4. تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والاهتمام ببعد النوع الاجتماعي لدى 263529 طالب وطالبة وطاقم مدرسي 6501 مدرسة سنويا
5. التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والأخلاقية والإنسانية والنفسية للصفوف (1 - 9)
6. الاعتناء بالصحة الشمولية للطلبة
7. تعزيز المشاركة الطلابية الفاعلة في الحياة المدرسية والمجتمعية.
8. تعميم وتعزيز برنامج المبادرات الايجابية والريادة والابداع العلمي وتنمية مهارات التفكير العليا على انواعها للعاملين بمهنة التعليم وللطلبة ذكوراً وإناثاً بمعدل (233) برنامج
9. تعزيز المشاركة الطلابية الفاعلة في الحياة المدرسية والمجتمعية من خلال التركيز على المهارات الحياتية والاهتمام بمختلف أنواع الانشطة لطلبة المرحلة الأساسية

الغاية 4.أ: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع

المؤشر	حالة المؤشر
4.أ.1: نسبة المدارس التي تحصل على الطاقة الكهربائية وشبكة الانترنت لأغراض تعليمية، وأجهزة حاسوبية لأغراض التعليم وبنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة ومياد الشرب الأساسية ومرافق صحية أساسية غير مختلطة ومرافق أساسية لغسل الايدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)	أنظر الجداول أدناه

المؤشرات الفرعية	2019	2020
نسبة المدارس المزودة بالكهرباء عن طريق الشبكة العامة	100	100
نسبة المدارس الموصولة بالأنترنت لأغراض تربوية	96.3	97.3
نسبة المدارس التي تحتوي على أجهزة حاسوب تستخدم لأغراض تعليمية	94.6	95.7
نسبة المدارس التي تحتوي هياكل اساسية لذوي الإعاقة	68.1	68.4
نسبة المدارس التي تتوفر بها مياه الشرب الأساسية	98.9	98.7
نسبة المدارس التي تتوفر بها مرافق صحية لغسل الايدي	98.5	98.5

4.أ.2 النسبة المئوية للطلاب الذين يتعرضون للترهيب والعقوبات الجسدية والمضايقات والعنف والتمييز الجنسي والاعتداء الجنسي

المؤشر	2017	2018
نسبة طلبة المرحلة الأساسية الذين يتعرضون لعنف جسدي داخل المدرسة	52.4	46
نسبة طلبة المرحلة الأساسية الذين يتعرضون لعنف جنسي داخل المدرسة	13.3	13.8
نسبة طلبة المرحلة الأساسية الذين يتعرضون لعنف لفظي داخل المدرسة	51	53
نسبة طلبة المرحلة الثانوية الذين يتعرضون لعنف جسدي داخل المدرسة	52.8	41.6
نسبة طلبة المرحلة الثانوية الذين يتعرضون لعنف جنسي داخل المدرسة	16.2	17

نسبة طلبة المرحلة الثانوية الذين يتعرضون لعنف لفظي داخل المدرسة	62.8	60.4
4.أ.3 عدد الاعتداءات على الطلبة وافراد الهيئة التدريسية		
عدد الاعتداءات على الطلبة منذ بداية العام	897	1303
عدد الاعتداءات على طواقم الهيئات التدريسية منذ بداية العام	275	331
عدد الاعتداءات على المؤسسات التعليمية منذ بداية العام	59	66

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية:

1. زيادة عدد الغرف الصفية التي تنسجم مع المعايير الفيزيقية التربوية في المدارس الأساسية بمعدل (310) غرفة سنويا.
2. تطوير المرافق والبيئة المدرسية بكل مكوناتها طبقاً للمعايير المعتمدة لتكون أكثر امناً ودعماً وتحفيزاً بمعدل 5%، (بما يعادل 86 مبنى مدرسي سنويا).
3. الاستمرار في تطبيق استراتيجية فصل طلاب وطالبات المرحلة الأساسية عن الثانوية وفق فلسفة المناهج.
4. صيانة وتأهيل وتحديث الأبنية والأثاث والتجهيزات في 25 مدرسة و وحده مهنية سنوياً.

4.ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
4.ب.1: حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة	تقدم لفلسطين العديد من المنح الخارجية ففي العام 2018 بلغ حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة 5.82346 مليون دولار، وقد بلغ في العام 2019، 11.15216 مليون دولار.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية:

يختص في التعليم العالي ولا يوجد تدخلات.

الغاية 4.ج: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلّمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلّمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

المؤشر	حالة المؤشر	
	2019	2020
4.ج.1: نسبة المعلمين في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، والتعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي، والتعليم الثانوية الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (كالتدريب التربوي) ، قبل الخدمة او في اثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين	%100	%100
4.ج.2: متوسط عدد التلاميذ للمعلم المدرب الواحد بحسب مستوى التعليم	22.3	
	2018	**2019**
4.ج.3: نسبة معلمي المرحلة الاساسية المؤهلين وفقاً للمعايير الوطنية	%70	%74
نسبة معلمي المرحلة الثانوية المؤهلين وفقاً للمعايير الوطنية	%39.6	%42.5
4.ج.4: النسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريبا اثناء الخدمة خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة بحسب نوع التدريب	بسبب جائحة كورونا فقد تم تدريب جميع المعلمين وفق منحى التعليم المدمج الذي يدمج بين التعليم الوجاهي والتعليم عن بعد في خطة الوزارة للتكيف مع الظروف التي اوجدتها الجائحة، بالإضافة الى التدرب على العديد من القضايا الأخرى.	

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية:

1. الارتقاء بوضعية المعلمين ومدراء المدارس بمختلف مناحيها. وبما يشمل الكادر التربوي في القدس.
2. تطوير الكوادر البشرية للنظام التربوي من المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات في المدارس الأساسية الحكومية بمعدل 4% سنويا.
3. مواصلة تطوير معايير وسياسات إعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات والطواقم الادارية والمساندة على 523 مدير مدرسة ومعلم سنويا.
4. تنفيذ برامج التطور المهني المستمر للمعلمين والمعلمات والطاقم المساند لهم في المدارس الأساسية وفق استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات بمعدل 15864 معلم وطاقم سنويا.
5. تنفيذ برامج التطور المهني المستمر للمعلمين والمعلمات والطاقم المساند لهم في المدارس الأساسية وفق استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات بمعدل 15864 معلم وطاقم سنويا.

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة

- أدى انتشار جائحة كورونا إلى إغلاق المدارس لفترات طويلة خلال العام 2020، والتوجه إلى التعليم عن بعد، الذي لم يكن متاحاً لكافة أفراد المجتمع لأسباب عديدة، أبرزها عدم توفر الأدوات اللازمة مثل أجهزة الكمبيوتر، والإنترنت، ونقص الإمكانيات المادية لتوفيرها لدى نسبة كبيرة من الأسر، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة للتعليم عن بعد، وبخاصة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن، ونقص المعرفة والخبرة لدى عدد كبير من أرباب الأسر في وسائل وأدوات التعلم عن بعد.
- أشار مسح للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تباين في مشاركة الطلاب في التعليم عن بعد، ففقط 51% من الأسر (53% في الضفة الغربية، و49% في قطاع غزة) التي لديها أطفال (6-18 سنة) وملتحقون بالتعليم قبل الإغلاق، استطاع أطفالهم المشاركة في أنشطة التعليم عن بعد خلال فترة الإغلاق

- عدم توفر الجاهزية الكاملة للأنماط التعليمية المستجدة، حيث واجهت الوزارة العديد من المعوقات أثناء استخدام المنصات الإلكترونية المتاحة لاستكمال العملية التعليمية، أبرزها، ضعف مشاركة أو تفاعل الطلاب في عملية التعليم عن بعد، وضعف قدرة المعلمين للتعامل مع هذا النمط من التعليم وحاجتهم للتدريبات اللازمة وعدم قدرة العديد من الأسر على توفير مستلزمات التعلم عن بعد.
- أثرت الوسائل التعليمية البديلة التي تم اتباعها بشكل ما على جودة التعليم، فليس هناك جاهزية في فلسطين لهذا النمط من التعليم.
- تأثرت، أيضاً، برامج التعليم غير الرسمي والمهني، وبرامج التعلم مدى الحياة، والأنشطة غير التعليمية للطلبة من تداعيات جائحة كورونا، وذلك على الرغم من محاولة العديد من المؤسسات التعليمية استخدام أساليب جديدة تعتمد معظمها على التعليم عن بعد، واستخدام المنصات التعليمية المختلفة من أجل استمرار عمل هذه البرامج. فعلى سبيل المثال، في برامج التعليم المهني التي تعتمد بشكل كبير على الممارسات والأنشطة العملية، استمر التعليم عن بعد في القضايا النظرية، في حين توقف الجانب العملي، بشكل شبه كامل، للحد من التواصل الاجتماعي. كذلك الحال في برامج تدريب المعلمين، حيث أصبحت تتم بشكل شبه كامل من خلال المنصات التعليمية الإلكترونية، ما أفقدها جزءاً من فعاليتها.
- من المتوقع أن تستمر آثار جائحة كورونا في التأثير السلبي والعميق على الإنجازات المتوقع تحقيقها على صعيد التعليم الجيد، بسبب استخدام الوسائل التعليمية البديلة. أيضاً، من المتوقع أن يؤدي إغلاق المدارس إلى تراجع ما تم إنجازه من تقدم في شمولية التعليم، وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين للوصول إلى الخدمات التعليمية. يعزز هذه التوقعات السلبية أيضاً الاستمرار في استخدام التعليم عن بعد، الذي يحول دون مشاركة الأسر الفقيرة في مثل هذه الوسائل التي تحتاج إلى بعض الإمكانيات المادية التي لا تتمتع بها هذه الأسر.

التدخلات التي تمت للحد من آثار جائحة كورونا ذات العلاقة في التعليم الجيد:

- قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد "خطة العودة إلى المدارس في ظل استمرار جائحة كورونا"، وذلك بهدف وضع إجراءات خاصة بضمان استمرارية العملية التعليمية.
- عملت المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم العالي على التأقلم مع الجائحة والمحافظة على استمرار العملية التعليمية، من خلال اتّباع منهجية التدريس عن بعد.
- قدمت الوزارة الدعم الفني والمالي لوصول نحو 100,000 طفل إلى منصات التعلم الإلكتروني التي ترعاها وزارة التربية والتعليم.
- قامت المؤسسات التعليمية المختلفة بإجراء دورات تدريبية للطلبة والمعلمين لإرشادِهم حول كيفية استخدام أنظمة ومنصات التعلم الإلكتروني.
- قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد "الخطة الوطنية لاستخدام التكنولوجيا في التعليم كبيئة تعليم مساند للتعليم الوجاهي في ظل جائحة كورونا للعام الدراسي 2021/2020".
- قامت وزارة التربية والتعليم بتجهيز المكتبة الرقمية التعليمية التي ستحتوي على دروس مصورة، وأوراق عمل ومناهج رقمية تفاعلية. وربط هذه المكتبة مع منصة" بيئة التواصل الإلكتروني المدرسي".
- قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ المسح الوطني الشامل للبيئة والمرافق المدرسية في شهر كانون الأول 2020، بهدف التحقق من جاهزية المدارس لعودة الطلبة إليها، وضمان مواءمة المرافق المدرسية للمعايير والبروتوكولات الصحية المتعلقة بالحد من انتشار الوباء.
- التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات على تزويد المدارس بخدمة الإنترنت وأجهزة الحاسوب اللازمة لعملية التعلم عن بعد.
- قامت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع المنظمات الدولية الشريكة، بحشد تمويل مقداره 2.5 مليون دولار لتنفيذ خطة استجابة وزارة التربية والتعليم لمواجهة فيروس كورونا.
- المتابعة المستمرة للحالة الصحية للمدارس، وإغلاق المدارس التي تزداد عدد حالات الإصابة فيها.
- عملت وزارة التربية والتعليم على توفير قناة تعليمية متلفزة بهدف تدريس المناهج المدرسية وتقديم الحصص من خلال هذه القناة ولمراحل تعليمية عدة.

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

الاحتلال الاسرائيلي يعيق الوصول الى التعليم الجيد: وذلك نتيجة عدم تمكّن كثير من المعلمين والطلبة من الوصول إلى المدرسة على مدار أيام طويلة، وتقوم قوات الاحتلال في كثير من الحالات بمنع إدخال أجهزة الحواسيب إلى المدارس، ولا تزال إسرائيل ماضية في سياستها الهادفة إلى إعاقة العملية التعليمية للفلسطينيين، عبر تنفيذ سياسات الإغلاق وقطع الطرق والحصار، وإغلاق وهدم المدارس ومراكز التعليم، وإعاقة وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم، ومنع بناء المدارس في المناطق المصنفة "ج" وفي القدس، ، وفرض حصار على قطاع غزة ومنع وصول مواد البناء لتشيد المدارس وترميمها، واعاقة ادخال الكتب المدرسية، واعاقة التواصل والتنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية.

كما يعمل الاحتلال على إعاقة العملية التعليمية في القدس، والضغط على المدارس الخاصة بالترغيب والترهيب لتنفيذ المناهج الاسرائيلية او المناهج المحرفة، وتحريض سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المستويين المحلي والدولي ضد المناهج الفلسطينية، من خلال مؤسسات إسرائيلية وصهيونية متخصصة في تزوير الحقائق، وتلفيق التهم الباطلة، واعتبار كل ما هو فلسطيني شكلاً من أشكال العنف، بحيث أن مجرد ذكر الثوابت الفلسطينية، أو المدن، أو التاريخ الفلسطيني، أو الشهداء، أو الأسرى، أو التراث الفلسطيني، أو المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية، اعتبر إرهاباً وعنفاً،

تقلص الدعم المقدم للتعليم الفلسطيني (الخارجي والداخلي): في السنوات الأخير بدأت تبرز قضية تراجع الدعم المالي الخارجي المقدم للتعليم الفلسطيني وهي لا تخرج عن كونها احدى التحديات المرتبطة بالاحتلال والتحريض الذي يقوم به اتجاه المناهج والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، فبعض الدول قلصت من دعمها وخاصة الدول في سلة التمويل المشترك، وانسحاب دولة بلجيكا من المساهمة في هذه السلة، ودول أخرى قطعت دعمها بشكل كامل مثل الولايات المتحدة الامريكية.ومن المظاهر الأخرى لهذا التحدي تقليص الدعم الموجه لوكالة الغوث وخاصة التعليم فيها، وبروز بعض الأصوات التي تنادي بإنهاء دورها في إغاثة وتشغيل وتعليم اللاجئين مما يشكل عبئا كبيرا على التعليم الفلسطيني في حال تقلصت او توقفت خدمات التعليم في وكالة الغوث. وفي السنتين الأخيرتين تم تقليص الموازنة التطويرية المقدمة للتعليم بسبب اعتبار الموازنة الفلسطينية موازنة طوارئ.

الانقسام السياسي وسيطرة حماس على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) في العام 2007 والتي انعكست آثارها مباشرة على التعليم، حيث اتخذت إجراءات من قبلها أثرت بشكل كبير على التعليم، ومنها:

1. قسم كبير من الموظفين والمعلمين تم تنحيتهم عن ممارسة عملهم في مدارسهم ومكاتبهم، واستبدالهم بموظفين ومعلمين موالين للجهة المسيطرة.
2. ضعف التنسيق بين المحافظات الشمالية والجنوبية في العديد من المشاريع والبرامج التربوية، وفي تطبيق بعض الأنظمة والتعليمات على شقي الوطن.

ظاهرة العنف في المدارس: على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها وزارة التربية والتعليم للحد من ظاهرة العنف في المدارس الا ان نسب العنف بأشكاله المختلفة ما زال يشكل تحديا للتعليم الفلسطيني حيث أظهرت نتائج مؤشر العنف للعام 2019/2018 ان نسبة العنف الجسدي (46%)، والعنف اللفظي (53%)، والعنف الناتج عن الإهمال (35.9%)، والعنف الجنسي (13.8%).

التعليم المتمركز حول المعلم والمنهاج: على الرغم من تبني وزارة التربية والتعليم نموذج التعليم التمركز حول الطالب كهدف استراتيجي للتعليم منذ الخطة الاستراتيجية الثالثة 2014-2019، وتزويد المعلمين بالتدريب وفق هذا المنحى في التعليم وتزويد المدارس بالعديد من التجهيزات والوسائل التربوية لتعزيزه الا ان التعلم ما زال متمركز حول الكتاب المدرسي والتحفيظ والتلقين الموجه نحو الامتحانات.

الالتحاق غير المتوازن في مسارات التعليم الثانوي وضعف الالتحاق بالتعليم المهني: من أبرز التحديات التي تواجه التعليم في التعليم المهني، تشتت إدارة نظام التعليم والتدريب المهني بين عدد من الوزارات، وهدر كثير من الوقت والجهد والمال، وغياب مساهمة القطاع الخاص، والمجتمع المدني في ادارة القطاع. وعدم استاجبة برامج التدريب المهني حاجة السوق، وارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين، وتدني نسبة الاقبال على التعليم والتدريب المهني والتقني، بالإضافة الى محدودية التخصصات المهنية والتقنية المرتبطة باحتياجات سوق العمل، وضعف البنية التحتية القائمة حالياً (مناهج، كوادر، تجهيزات، أنظمة، أبنية..الخ).

رزمة من التحديات التي تتعلق في حوكمة وإدارة التعليم: وفي مقدمتها عدم اكتمال الإطار الهيكلي للنظام التربوي، وتعدد مصادر المعلومات وقواعد البيانات وعدم ترابط الأنظمة المعلوماتية المختلفة من خلال شبكه الكترونية واحدة، وعدم اعتماد استراتيجية واضحة ومحددة لتدريب وتطوير الإداريين في النظام التربوي وفق مسارات تطويرية للوظائف الإدارية المختلفة للعمل في وزارة التربية والتعليم مما يشتت الجهود والأموال المخصصة للتدريب وعدم تحقيقها للنتائج المرجوة.، وضعف آليات

المساءلة في النظام التربوي وتحسين الشفافية في المجالات الإدارية والمالية والتربوية، لم تصل للمطلوب بسبب غياب سياسة واضحة للامركزية، علاوة على عدم توظيف نتائج تقارير التقييم، وغياب منهجية واضحة للتعامل معها والإفادة منها.

5. نظرة الى الأمام

1. توفير الموازنات التطويرية اللازمة لتعزيز التوجه نحو التعليم المدمج والذي يتضمن التعليم الوجاهي والتعليم عن بعد.
2. توفير الحماية الدولية للتعليم الفلسطيني وانجازاته من الاحتلال الإسرائيلي واستهدافه للمؤسسات التعليمية والعاملين والطلبة والمناهج. وممارساته التي تؤثر بشكل مباشر على العملية التعليمية مثل حجز أموال المقاصة، او منع تطوير البنية التحتية للتعليم في عدة مناطق مثل القدس ومناطق ج، او تنفيذ أنشطة تربوية..الخ.
3. توفير الحماية والدعم للتعليم في وكالة تشغيل واغاثة اللاجئين الفلسطينيين سواء في فلسطين او خارجها.
4. الاستمرار في تولي مكتب مجلس الوزراء جهود التنسيق بين القطاعات المختلفة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
5. التعاون بين الجهات الحكومية مثل وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين شركات القطاع الخاص من جهة أخرى؛ بهدف تسهيل وتقليل تكلفة عملية التعلم والتعليم عن بعد على الطلاب والمعلمين، وذلك من خلال تحسين جودة خدمات الإنترنت، وتقليل تكلفة رسوم الاشتراك بالإنترنت.
6. زيادة وتكثيف البرامج والدورات التدريبية المتعلقة بتحسين عملية التدريس عن بعد للمعلمين
7. التعاون بين وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، ووزارة التنمية الاجتماعية على إيلاء اهتمام أكبر بتوفير مستلزمات العملية التعليمية للطلاب الفقراء، وبخاصة أولئك في المناطق المهمشة.
8. تقديم الدعم لطلاب المعاهد والجامعات الذين لم يعد بإمكانهم توفير أقساط العملية التعليمية
9. توفير أجهزة إلكترونية للمعلمين والطلاب، وبخاصة في المناطق المهمشة، الذين لا يستطيعون توفيرها، من أجل استخدامها في التعلم الإلكتروني.
10. توفير غرف صفية إضافية من خلال مبانٍ يتم استئجارها، أو من خلال غرف صفية متنقلة في المناطق النائية، وتوفير عدد من العقود لمعلمين جدد لمواجهة الزيادة في عدد الغرف الصفية بسبب إجراءات التباعد.
11. دعم رياض الأطفال من خلال مساعدتهم بالتكاليف التشغيلية من دفع رواتب المعلمات، وتوفير المواصلات للطلبة، والكتب الخاصة بالأطفال
12. تخصيص جزء من موازنة التعليم بهدف توسيع الحيز المكاني للمرافق التعليمية الحالية، للتعامل مع الأزمات المستقبلية الشبيهة، وحتى مع الجائحة الحالية في حال استمرارها لأجل غير معروف.

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات

1. مقدمة

"إن المساواة بين الجنسين ليست مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان، لكنها قاعدةُ أساسٍ ضرورية لعالمٍ مسالمٍ ومزدهرٍ ومستدام". تركز غايات واستهدافات الهدف الخامس حول القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد جميع النساء والفتيات، وتحقيق التمكين الاقتصادي والمشاركة الاقتصادية والسياسية الكاملة لهن، وحصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

تؤمن جميع الشركاء من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بان تحقيق المساواة شرط مسبق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وخاصة القضاء على الفقر والجوع والوصول الى تعليم جيد تمتع جميع الافراد بصحة جيدة وتنمية الاقتصاد والعمل اللائق والوصول الى السكن والعمل اللائقين وحماية البيئة وتعزيز قدرات المؤسسات وتحقيق العدالة.

عبرت دولة فلسطين في خطة التنمية الوطنية 2021-2023 عن التزامها دوليا ودستوريا بمنع كافة مظاهر التمييز ضد المرأة ومحاربة كافة أشكال العنف الموجه ضدها، ووضعت مجموعة من السياسات لإزالة كافة العوائق التي تحول دون مشاركة كاملة للنساء في عملية التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة، حيث حددت الأولوية السابعة " القانون فوق الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية " في خطة التنمية الوطنية 2021-2023، مجموعة من السياسات العامة التي تسعى الى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات، وهي سياسات تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المراة، وتعزيز وصول المواطنين الى العدالة، وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين وتمكين الشباب والحد من الفقر متعدد الأبعاد. وخصصت خطة التنمية الوطنية في اطار سياستها العامة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تدخلين اساسين، التدخل السياساتي الأول، إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن، والتدخل الثاني، إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة، وخصصت استراتيجية عبر قطاعية وطنية 2021-2023 للايفاء بهذه الالتزامات والتي تم اعدادها والتوافق عليها مع جميع الشركاء من القطاع العام والمجتمع المدني والشركاء الدوليين ومؤسسات الأمم المتحدة.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.5: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان

المؤشر	حالة المؤشر
1.1.5: ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس	بلغت قيمة المؤشر في العام 2018، 2020، 40% وذلك حسب قاعدة البيانات UNSD، وفي دراسة خاصة حول الأطر القانونية ذات العلاقة في اللقضايا التمييزية في القوانين الوطنية، اشارت الى وجود 26 جانب من اصل 42 جانب ايجابي في الأطر التشريعية الوطنية، ووجود قصور في 16جانب تتعلق في جسر الفجوات التمييزية . تم الأخذ بالقيمة المنشورة للمؤشر على القاعدة الدولية unsd، ولكن يجدر الاشارة الى ان القيمة التي تم اخذها تتعلق بالاطر القانونية التي تعزز وتنفذ وتراقب المساواة بين الجنسين في مجال العنف ضد المرأة. حيث يقسم المؤشر الى 4 مؤشرات فرعية على القاعدة الدولية وتتعلق بالأطر القانونية التي تعزز وتنفذ وتراقب المساواة بين الجنسين في المجالات (1. العنف ضد المرأة، 2. الأطر القانونية الشاملة والحياة العامة، 3. التوظيف والفوائد الاقتصادية، 4. الزواج والأسرة)

فجوات في الاطار القانوني ذات العلاقة في تعزيز وانفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس

- لا يوجد قانون للتمييز يحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة
- لا تحمل شهادة المرأة نفس وزن الأدلة في المحكمة مثل شهادة الرجل
- لا توجد قوانين تتطلب صراحة إنتاج و / أو نشر إحصاءات النوع الاجتماعي
- لا عقوبات على عدم الامتثال للحصص المقررة للنساء أو حوافز لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية

- لا يوجد تشريع خاص بالعنف الأسري يشمل العنف النفسي / العاطفي
- لا يوجد تشريع بشأن العنف الأسري يشمل العنف المالي / الاقتصادي؟
- لا يوجد تشريع يجرم صراحة الاغتصاب الزوجي
- لا توجد التزامات في الميزانية تنص عليها الكيانات الحكومية لتنفيذ التشريعات التي تعالج العنف ضد المرأة من خلال إنشاء التزام على الحكومة بتوفير الميزانية أو تخصيص التمويل لتنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة
- لا ينص القانون على عدم التمييز على أساس الجنس في العمل
- لا يسمح القانون للمرأة بالقيام بنفس الوظائف التي يقوم بها الرجل
- لا يسمح القانون للمرأة بالعمل في نفس ساعات الليل التي يعمل فيها الرجل
- لا ينص القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر أو إجازة والدية متاحة للآباء أو للشركاء
- لا ينص القانون على الحد الأدنى لسن الزواج 18 سنة على الأقل ، دون استثناءات قانونية ، لكل من النساء والرجال(مذا بشأن قرار بقانون حول الحد الأدنى للزواج 18 سنة)
- لا يوجد للنساء والرجال حقوق متساوية في أن يكونوا وصيًا شرعيًا على أطفالهم أثناء الزواج وبعده
- لا يوجد للنساء والرجال حقوق متساوية في الاعتراف بهم كرئيس للأسرة أو رب الأسرة
- لا يوجد للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار مكان العيش

الأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. اصدار تقرير بمراجعة قانون الخدمة المدنية للموظفين العموميين، وتقديم التوصيات التي من شأنها أن تنصف المرأة في ميدان عملها.
2. إعداد تقرير حول "حقوق المنتسبات لقوى الأمن الفلسطينية- المساواة وعدم التمييز " بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" .
3. عملت الوزارة وبالتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، وهيئة الامم المتحدة للمرأة، والهيئة المستقلة لحقوق الانسان على اصدار مذكرة توجيهية بعنوان حقوق المرأة في ظل حالة الطوارئ الناشئة عن فيروس كوفيد-19.
4. التعاون مع مجلس منظمات حقوق الإنسان، وجمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة حيث بحثت الوزيرة مع محمود الافرنجي منسق أعمال المجلس ،ووفد من الجمعية ، ووفد من مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، آلية سبل التعاون المشترك لمأسسة وتعزيز وتوعيه النساء ذوات الإعاقة بحقوقهن.
5. التعاون مع جمعية النجدة الاجتماعية بقطاع غزة وتم التأكيد على اهمية تعزيز الشراكة والعمل المشترك ما بين الجمعية والوزارة في مجالات المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي وبرامج مناهضة العنف ضد المرأة.
6. تم عقد دورة تدريبة بعنوان "مفاهيم النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية"، والتي استهدفت كادر الوزارة في قطاع غزة
7. تم عقد دورة تدريبية للجنة المرأة في اتحاد المعلمين في مواضيع القوانين والاتفاقيات، والانظمة الانتخابية، بهدف زيادة نسبة النساء في مواقع صنع القرار.
8. تم تعديل قانون الانتخابات برفع نسبة النساء في المجلس التشريعي على القوائم الترشح من خلال ترشيح أمرأه اول ثلاث اسماء ومن ثم ترشيح امرأة في كل اربعة اسماء تلي ذلك.
9. تم عقد 3 ورش عمل مركزة لتعديل قانون الانتخابات المحلية بحضور المؤسسات النسوية ووزارة الحكم المحلي لضمان تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 30%.
10. تم عقد لقاءات مع صندوق النفقة لتطوير ودعم الصندوق بما يكفل حصول النساء على حقوقهن.
11. تم عقد ثلاث تشاورات مع الشركاء للوصول الى صيغة نهائية لقانون حماية الاسرة من العنف.
12. تم تطوير قانون المساعدة القانونية من خلال وزارة العدل.
13. تم عقد 3 لقاءات مع الشركاء وبقيادة وزارة العمل للوصول الى صيغة نهائية لقانون العمل مستجيب لاحتياجات النساء.

الغاية 2.5: القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

المؤشر	حالة المؤشر
1.2.5: نسبة النساء "المتزوجات" والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر	انخفض المؤشر من 37% عام 2011 الى 27% عام 2019 ، الا انه ارتفع بقوة جراء تأثير جائحة كوفيد-19 على وضعية حقوق النساء في المجتمع الفلسطيني حيث تشير بعض الدراسات غير تلك المنفذة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء إلى أنه وصل الى 56%.
2.2.5: نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن للعنف الجنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف	المتوفر حسب الاحصاءات الوطنية هو نسبة الفتيات (18-64) سنة اللواتي لم يسبق لهن الزواج وتعرضن لأشكال مختلفة من العنف الجنسي خلال 12 شهراً من اشخاص اخرين حسب المنطقة وفئات الاعمار، وتشكل نسبة العنف ضدهن 3.7% للعام 2019.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تنفيذ الحملة الخاصة بالثامن من آذار من خلال التركيز على قضايا التمييز ضد المرأة، خاصة في ظل جائحة كوفيد-19.
2. متابعة حالات الشكاوي المقدمة من قبل النساء فيما يتعلق بعدم مقدرتهن على الوصول إلى الخدمات أو اية انتهاكات أخرى قد يتعرضن اليها خلال فترة الأزمة .
3. العمل مع وحدة حماية الاسرة بالشرطة الفلسطينيــة لتخصيص رقم خاص لمتابعة شكاوي النساء والاطفال اللواتي يتعرضن للعنف.
4. العمل مع القضاء الشرعي على انتداب قاضي شرعي بالمحاكم لمتابعة قضايا المشاهدة والنفقــة خاصة في ظل حالة الطوارئ اثناء جائحة كوفيد-19.
5. تحديد اجراءات ومعايير خاصة للتعامل مع النساء المعنفات المصابات في كورونا في بيوت الأمان بالتنسيق مع وزارة الصحة ووزارة التنمية.
6. تحديد إجراءات من نيابة حماية الأسرة لضمان وصول النساء للعدالة وإنفاذ القــانون اثناء الجائحة.
7. اطلقت وزارة شؤون المرأة وبالتنسيق مع الشركاء المرصد الوطني الالكتروني للعنف ضد المرأة على الموقع الالكتروني (www.gbvo.mowa.pna.ps) وتم تدريب ما لا يقل عن 100 من مدخلي البيانات وبدأ المرصد بالعمل رويداً رويداً في استخراج المؤشرات، لتشكل رقما وطنياً
8. في اطار توثيق الجهود النسوية ودور المرأة الفلسطينية في ظل جائحة كوفيد-19: أنشأت الوزارة أداة الكترونية لرصد وتوثيق واقع النساء في ظل جائحة كوفيد-19 لتظهر دور النساء الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، والثقافي والدور الفعلي والهام الذي قامت به المرأة الفلسطينية وما تقوم به في ظل الطوارئ والحجر المنزلي، ويمكن الدخول لهذه الاداة من خلال المواقع التالي (**http://www.mowa.pna.ps/women-diary-cor**).
9. تنفيذ دراسة استطلاعية على 6 الاف اسرة لقياس حالات العنف ضد المرأة في ظل الطوارئ اثناء جائحة كوفيد-19، والتعرف على ابرز الاحتياجات الاساسية الخاصة بالنساء.
10. الانتهاء من دراسة " تقدير التكلفة الاقتصادية من العنف الممارس من قبل الزوج".
11. دراسة انظمة واوامر الحماية للنساء المعنفات" في ظل الاحتلال بالتعاون مع الاسكوا لتشكل مدخلاً لتحديث الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2020-2030.
12. "دراسة الخطاب الاجتماعي نحو قضايا المرأة على المنصات الالكترونية".
13. "تقرير حول آثار الاحتلال الاسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للنساء" اعدته الاسكوا بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة ويرفع للأمين العام للأمم المتحدة.
14. اطلقت وزارة شؤون المرأة وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، والذي يركز على معرفة نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف في اطار المنزل وخارجه، ويذكر في السياق نفسه أن الوزارة دعمت تنفيذ المسح بمبلغ 150 الف يورو ممولة من وكالة التعاون الايطالي.

15. تنفيذ الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة والمعروفة بحملة (ال 16 يوم) من خلال مؤتمرين وطنيين حاشدين من جميع المناصرين والمؤيدين، وباستهداف المسؤولين وصناع القرار وحضور ما لا يقل عن 1000 شخص تم توعيتهم وتعريفهم بالعنف ضد المرأة مجتمعياً، واظهار ابرز الانتهاكات الاسرائيلية من قتل واعتقال، وهدم، وتشريد.
16. **رفع وعي المواطنين بآليات الحماية:** من خلال اللقاءات الاذاعية (20 لقاء اذاعي) حول اليات الحماية واليات تعزيز المواطنات من النساء والفتيات والاشخاص ذوي الاعاقة الى الوصول الى موارد الحماية، واعداد برامج اعلامية توعوية مرئية ومسموعة (اذاعية وتلفزيونية) بمعدل (48 حلقة) حول مجموعة من قضايا التي تهم النساء. عقد ورشتين عمل مدة يومين لكل ورشة مع المؤسسات الاعلامية والاعلاميين للتوعية حول قضايا العنف ودور الاعلام في الحماية من العنف في اريحا وغزة.
17. اطلقت وزارة شؤون المرأة الجيل الثاني من الخطة الوطنية التنفيذية لتفعيل قرار 1325، والذي يختص بحماية النساء في مناطق النزاع، وذلك في مؤتمر دولي شارك فيه عدد من الخبراء الدوليين، والشخصيات الدبلوماسية المتابعة للقرارات، وبحضور ما لا يقل عن 750 شخص بشكل وجاهي، وعبر المنصات الالكترونية.
18. تسليم التقرير الطوعي لقرار 1325 والمعني بحماية النساء وقت النزاع، والذي ركز على الانتهاكات الاسرائيلية للأمين العام للأمم المتحدة.
19. تشكيل اللجنة الوطنية لنظام رصد الانتهاكات الاسرائيلية من خلال حصر المؤسسات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق القرار 1325.

الغاية 3.5: القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

المؤشر	حالة المؤشر
1.1.3.5 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 15 عاما	بلغت النسبة في العام 2017، 0.5 (0.3 في الضفة، و0.7 في غزة) وفي العام 2019، بلغت (0.7)%
2.1.3.5 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 18 سنة	تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019 ان نسبة هذا المؤشر بلغت 13.4% ونتوقع ان تنخفض الى ادنى مستوى لها خلال عام 2020 نتيجة لقرار منع الزواج في سن اقل من 18 عام الصادر نهاية عام 2019، بينما بلغت النسبة في العام 2017: 10.8% (8.5 في الضفة، 13.8 في غزة).

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. المتابعة مع ديوان قاضي القضاة لتحديد الاستثناءات من حالات الزواج تحت سن 18 عام.
2. التوصية من خلال اللجنة الفنية لمتابعة تنفيذ تحقيق الهدف الخامس على دراسة الاستثناءات والاسباب حولها.
3. تشكيل لجنة وزارية وفنية للحد من المظاهر السلبية ومنها محاربة الزواج القسري.

الغاية 4.5: الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها، بتوفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية، ووضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني

المؤشر	حالة المؤشر
1.4.5: نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان	تشير بيانات وزارة شؤون المرأة إلى زياجة الاعباء المنزلية على النساء في ظل جائحة كوفيد-19 نتيجة الحجر المنزلي واعلان حالة الطوارئ، حيث وصلت الى ارقام عالية وقياسية في اعمال الرعاية والعناية لصغار السن والكبار كذلك، ومما زاد التحدي هو تواجد الرجل المستمر داخل المنزل مما يجعلنا نؤكد بأن النساء عملت بما لا يقل عن 10 ساعات عمل يومياً في الرعاية والعناية اثناء عام 2020.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. العمل على السماح للنساء العاملات التي لديها أطفال تحت سن ال10 سنوات العمل من البيت وعن بعد وبقرار من مجلس الوزراء.
2. عملت الوزارة على تعقيم 100 مقر مؤسسي، وتوزيع 550 طرد غذائي لتلبية احتياجات النساء في ظل حالة الطوارئ والحجر المنزلي في قطاع غزة.

الغاية 5.5: كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

المؤشر	حالة المؤشر
2.1.5.5: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية	تحافظ النساء في الهيئات المحلية على نسبتها نتيجة الكوتا حيث وصلت في العام 2020 الى 20%، بينما كانت في العام 2017، 21.2، وما هو جديد ان هناك 3 نساء اصبحن في رئاسة المجالس المحلية.
2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية	ارتفعت نسبة النساء في المناصب الادارية من 17% عام 2018 الى 22.2% عام 2020

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. شكلت وزارة شؤون المرأة خلال هذا العام وأثناء جائحة كوفيد-19، وفي ظل حالة الطوارئ والحجر المنزلي **(300) لجنة ميدانية في التجمعات الفلسطينية تحت عنوان "لجان الاسناد والارشاد والتوجيه" بمعدل 8 نساء في كل لجنة**، بهدف تعزيز منعة النساء في التجمعات الفلسطينية خاصة المهمشة والبعيدة عند التعرض للاهتزازات والكوارث الصحية والاقتصادية، ولبناء قدرات تلك الفتيات للوصول الى مواقع صنع القرار.
2. **شكلت الوزارة (5) لجان وطنية، وهي**: اللجنة النسوية لمتابعة حالة الطوارئ في ظل كوفيد-19، بهدف توفير الاحتياجات الضرورية للنساء بشكل سريع وطارئ. ولجنة متابعة قضايا النوع الاجتماعي في قطاع التعليم بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وذلك بهدف تغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج ومن خلال المناهج. واللجنة الفنية لمراكز الحماية بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بهدف مراجعة نظام التحويل الوطني. وتشكيل فريق مختص في علم النفس وعلم الاجتماع للمساهمة في الحد من السلوكيات الخطرة ضد النساء. ولجنة مختصة من رجال الدين والقضاء للمساهمة في تفعيل وصول النساء للعدالة، وابراز صورة المرأة في الخطب الدينية والدعاوي.
3. تعزيز تواجد النساء في لجان الطوارئ وتقديم العون اللازم للأسر.
4. تشكيل فريق متخصص من فريق الوزارة عمل على اعداد الخطط الطارئة، والسياسات اللازمة، وتشكيل اللجان.
5. **الثالثة:** "النساء في مواقع صنع القرار" بالتعاون مع جهاز الاحصاء حول وجود النساء في مواقع صنع القرار.
6. **إحياء مناسبة اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية** والذي يصادف 26 اكتوبر من كل عام، وما ميز هذا العام هو تدشين نصب تذكاري للمرأة الفلسطينية والذي يعد أولوية قصوى في تذكر وضع المرأة الفلسطينية من حيث إنجازاتها، والتحديات التي تواجهها في النضال والتنمية، وقد افتتح دولة رئيس الوزراء النصب بحضور لا يقل عن 500 شخص من جميع المستويات.

7. التعاون مع المؤسسات الحكومية من وزارات وهيئات على كافة المستويات لتفعيل وحدات النوع الاجتماعي ودوائر التدريب، ودوائر الشكاوي والقانون لدراسة الاحتياجات اللازمة لبناء القدرات للنهوض بقضايا المرأة، ونتيجة لهذا التعاون تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم، كما تم استحداث وحدات نوع اجتماعي جديدة في عدد من المؤسسات الحكومية منها: (هيئة تسوية الأراضي، سلطة الأراضي، مؤسسة المواصفات والمقاييس، جريدة الحياة، وزارة الاتصالات، المركز الوطني لإدارة المخاطر والكوارث).
8. التعاون مع المحافظات الفلسطينية كافة لتفعيل وتطوير عمل منسقات تواصل اولاً، ولإنشاء آليات متينة لاستقبال مدخلات النساء المباشرة لطلب الحماية او التمكين، وقد تم زيارة كافة المحافظات الفلسطينية، وتم عقد مجموعات بؤرية مركزة للتعرف على احتياجات النساء.
9. التعاون مع كافة الاجهزة الأمنية لتفعيل دور اللجنة الاستشارية للنوع الاجتماعي في المؤسسة الأمنية، وذلك من خلال الاجتماع مع قادة الاجهزة والحصول على الدعم اللازم لعمل اللجنة.
10. المشاركة في فعاليات الدورة الـ39 للجنة المرأة العربية المنعقدة تحت شعار "تمكين المرأة تنمية للمجتمع" ، برئاسة المملكة العربية السعودية، وكذلك الاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة (64) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة على هامش أعمال اللجنة وذلك يومي 9 و10 فبراير 2020 بمدينة الرياض.
11. المشاركة بمداخلة في فعاليات المؤتمر الـ 16 لمركز الإعلاميات العربيات الذي انطلق عام 2020 تحت عنوان "الإعلام في مواجهة العنف السياسي ضد المرأة السياسية" تحت رعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال في العاصمة الأردنية، عبر تقنية الزووم.
12. المشاركة في أعمال الدورة الأولى العادية لمنظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والتي انطلقت من القاهرة ، حيث عُقد الاجتماع الافتراضي لكبار المسئولين في الدول الأعضاء في المنظمة، وتم تثبيت تمثيل دولة فلسطين بمكتب مجلس منظمة تنمية المرأة.

الغاية 6.5: كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهم

المؤشر	حالة المؤشر
1.6.5: نسبة النساء من سن 15 إلى 49 سنة اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية	البيانات غير متوفرة
2.6.5: عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء من سن 15 إلى 49 سنة على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابي	البيانات غير متوفرة

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. ضمان والتأكد من تعقيم مرافق الخدمة الأساسية الحرجة التي قد تلجأ اليها النساء لخدمات ضرورية مثل (العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي ، والدعم النفسي) .
2. تابعت وزارة شؤون المرأة مع وزارة الصحة الفلسطينية ووزارة الداخلية حول حالات الاصابة بالكورونا والتأكيد على تلقي المرضى المصابين للدعم اللازم المستجيب للنوع الاجتماعي .
3. اعادة تشغيل عيادات الصحة الانجابية وتحديداً رعاية الحمل الخطر وإيجاد بدائل للمتابعة والإشراف الصحي لهن، بالتنسيق مع وزارة الصحة.
4. **تم تنفيذ حملة وطنية للسلامة العامة للحد من انتشار وباء كورونا**، من خلال كل يوم معلومة في الصحة النفسية والتي استمرت لمدة شهر، تنفيذ ورش توعوية استهدفت وحدات النوع الاجتماعي المدني والأمني حول ادارة مخاطر الكوارث.
5. التعاون مع المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، مع أهمية التعاون في هذا الموضوع القطاعي مع كافة مكونات المجتمع، بمفهوم شمولي، يتناول مأسسة العمل، التوعية والتدريب، وتوزيع الأدوار، والخدمات والمعالجات.
6. التعاون مع الجمعية الفلسطينية لرعاية مرضى السرطان بالمنطقة الوسطى من قطاع غزة، والتأكيد على ضرورة العمل المشترك لتقديم الخدمات والاحتياجات الحقيقية لمرضى السرطان وخصوصا الأطفال والنساء والعمل في مجالات التمكين الاقتصادي للسيدات وبرامج مناهضة العنف ضد المرأة وكذلك ضد الأطفال مرضى السرطان ومرضى التلاسيميا وكذلك دعم التعليم المساند الأطفال المرضى من خلال مركز ريم التعليمي التابع للجمعية والذي يقدم خدمات التعليم والترفيه والدعم النفسي للأطفال المرضى.
7. تقديم الدعم النفسي ل (887) حالة، وتوفير الحماية بالتنسيق مع جهات الاختصاص لأكثر من 200 أمرأه.
8. المشاركة في الاجتماع الوزاري للجنة المرأة العربية لبحث آثار فيروس كوفيد-19 على المرأة والفتاة، الذي عقدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال العام 2020 برئاسة المملكة العربية السعودية-رئيس الدورة الحالية للجنة المرأة العربية، وبمشاركة وزراء ورؤساء الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في المنطقة العربية، والمنظمات الأممية. وطالبت د. آمال حمد وزيرة شؤون المرأة، الدول العربية بإنشاء شبكة عربية لمناصرة ودعم وتوحيد الجهود العربية، لإسناد المرأة الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية، ومسائلة الاحتلال على جرائمه ضد النساء الفلسطينيات، والاستمرار في الضم والتوسع والسيطرة على الأراضي الفلسطينية، كما طالبت بخلق آلية عربية لمعالجة الاحتياجات اللازمة للاجئات والنازحات الفلسطينيات في الدول العربية، ودراسة آثار كوفيد-19 عليهن من حيث توفير الحماية الاجتماعية اللازمة لهن.

الغاية a.5: إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية

المؤشر	حالة المؤشر
1.a.5: نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية بحسب الجنس ب. حصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحيازة	البيانات غير متوفرة
2.a.5: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها	البيانات غير متوفرة

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية:

1. المراقبة والاشراف على تنفيذ قانون العمل الفلسطيني في القطاعين الحكومي والخاص وذلك من اجل حماية الحقوق الاقتصادية والمعيشية للنساء العاملات .
2. توفير دعم مالي (لتعزيز الدخل) للفئات المهمشة من النساء ، وبالأخص الأرامل و الأسر التي تعيلها أمرأه
3. إنشاء وتفعيل اللجان والمؤسسات النسوية وتشكيل الشبكات لضمان توفير الاحتياجات الاساسية للنساء على مستوى التجمعات.
4. توزيع ما تم تسميته بطرود الكرامة للعديد من الأسر في قطاع غزة .
5. الحاق العاملات بالمياومة ورياض الاطفال، والمعنفات في بيوت الأمان لقائمة الاسر الفقيرة المستفيدة من قائمة وزارة التنمية.
6. التأكيد والضغط من أن القطاع الخاص سيدفع 50% من الراتب كحد أدنى للعاملات خلال الإغلاق
7. التنسيق مع بنك القدس لتمويل (7) جمعيات بمناسبة يوم التراث الفلسطيني.
8. تسهيل حصول الشركات غير الربحية للحصول على تمويل لنشاطات مرتبطة بتمكين النساء.
9. المشاركة في المؤتمر الدولي في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات عبر تقنية زووم والمنظم من وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والأسرة في المملكة المغربية لعرض التجربة الفلسطينية، بمشاركة وزراء الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة.

الغاية b.5: تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة

المؤشر	حالة المؤشر
1.b.5 نسبة الأفراد الحائزين على هواتف نقالة/خلوية، بحسب الجنس	انخفض هذا المؤشر بنسبة 10% لكل من الذكور والاناث في العام 2019 عن العام 2018 حيث كان للذكور 94% عام 2018 واصبح 79% وللإناث انخفض من 83% الى 70%.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. انشأت الوزارة شبكة تكنولوجية لحضور وتنظيم الاجتماعات والفعاليات عبر المنصات الالكترونية.
2. توقيع اتفاقية تعاون مع وكالة التعاون الايطالي على تنفيذ مشروع في مجال الهايتك، من خلال دعم مشاريع صغيرة للنساء.

الغاية c.5: اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

المؤشر	حالة المؤشر
1.c.5 نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تم توفير بيانات للمؤشر وتعتبر فلسطين من ضمن الدول التي تقترب من استيفاء المتطلبات

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. اعداد (17) ورقة بحثية علمية محكمة لرسم سياسات خاصة بقضايا المرأة من تعليم وعنف وصحة، وغيرها، تم عرضها في مؤتمر علمي في قطاع غزة تحت عنوان "قضايا المرأة الفلسطينية ما بين المقاربة الوطنية والدولية" بحضور عدد كبير من الخبراء الدوليين، والمحليين، وبافتتاح دولة رئيس الوزراء عبر المنصة الالكترونية ووزير التعليم العالي وذلك بالتعاون مع جامعة غزة.
2. مسح لكافة الجمعيات النسوية التي تشرف عليها الوزارة لتسهيل عملية الاتصال والتواصل، لاتخاذ سياسات بتمكين الجمعيات النسوية.
3. دراسة لمدى استجابة السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي من مجمل السياسات التي اتخذتها الدولة خلال 20 عام (2000-2020).
4. عملت الوزارة على انتاج ورقة سياسية بعنوان أثر كورونا على النساء وقد تم نشرها باللغتين العربية والانجليزية.
5. ورقة سياسية حول واقع النساء في المؤسسة الأمنية" تمهيداً لرفع نسبة النساء فيها الى 30%.
6. تحديث الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2020-2022 بمشاركة لا تقل عن 700 شخص من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعقد 10 اجتماعات مكثفة، و5 مجموعات بؤرية لنقاش قضايا العنف، والتمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي.
7. عملت الوزارة على اضافة برنامج خاص بتمكين المرأة على موازنتها الحكومية للتوسع في تقديم خدماتها للمرأة الفلسطينية وتزيد من تمكينها. لتصبح برامج الوزارة اثنين، برنامج حماية وبرنامج تمكين، كما عملت الوزارة ولأول مرة على تصميم (5) مشاريع تطويرية. ضمن موازنة الدولة خاصة بالتمكين الاقتصادي، والسياسي، والحد من العنف ضد المرأة، وتعزيز عمل معهد ابحاث سياسات النوع الاجتماعي.
8. بناء قدرات لطواقم العمل في القطاع العام لتفعيل دورهم في تنفيذ وتطبيق سياسات حساسة للنوع الاجتماعي لتساهم في تعزيز الوصول الى المساواة والعدالة بين الجنسين في القطاع العام، وتم تدريب ما لا يقل عن 180 موظف من موظفي الحكومة.
9. انشاء مجموعة خاصة بالنوع الاجتماعي في هيكلية منتدى المساعدات الدولية أو ما يعرف "باللاكس" وذلك لخلق آلية حوار مشتركة ما بين الحكومة والمجتمع المدني، والدولي والقطاع الخاص على قضايا المرأة، والتحديات التي أمامها.
10. .توقيع (14) مذكرة تفاهم وتعاون لتعزيز العمل المشترك على قضايا المرأة، وتفعيل المؤسسات على دمج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والموازنات المؤسسية،
11. تفعيل سبل تعزيز التعاون والعمل المشترك ما بين الوزارة وجامعة الاستقلال لما للجامعة من دور في رفد المؤسسة الامنية بالكوادر النسوية، وزيادة تمثيل النساء في المؤسسة الامنية، من خلال اعتماد نسبة للنساء في الجامعة مما ينعكس على زيادة نسبتها في المؤسسة الأمنية.
12. التعاون والتنسيق ما بين وزارة شؤون المرأة ومعهد التدريب العسكري من أجل تعزيز دور المرأة في المؤسسة الأمنية لتبؤها مراكز قيادية.
13. عقد ورشات عمل مع طاقم الوزارة في قطاع غزة لمدة 5 ايام حول اليات التنسيق والتشبيك و تفعيل تطبيق خطة العمل واعادة تنظيم جهود طاقم العمل في غزة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين.

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة

النساء الأكثر تضرر من جائحة كورونا

1. النساء اللواتي يتعرضن للعنف
2. النساء طالبات الحماية والعدالةالنساء الأمهات العاملات في القطاع العام والخاص.
3. النساء ربات الأسر والفقيرات
4. النساء العاملات بالمياومة
5. النساء العاملات في القطاع الصحي والأمني من خلال الدوام الالزامي.
6. النساء كبيرات السن واللواتي يعانين من امراض مزمنة كونهن الاكثر عرضه لخطر الاصابة.

1. شهدت جوانب عدم المساواة بين الجنسين والتحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي زيادة خلال فترة الجائحة، خاصة مع فقدان الآلاف من النساء لوظائفهن، وإغلاق عدد كبير من المشاريع الصغيرة التي تديرها نساء. كما أصبحت تواجه النساء صعوبة كبيرة في العثور على وظائف جديدة أو فرص ريادية من أجل تعافيهن الاقتصادي.
2. تضاعف نسبة العنف والتمييز ضد المرأة ثلاث مرات خلال فترة تفشي الفيروس، ما ألحق ضرراً بأغلب غايات الهدف الخامس، شهدت معدلات العنف المنزلي في فلسطين ارتفاعاً كبيراً، وبخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبشكل رئيسي في المجتمعات الأكثر فقراً، وهذا يشمل قطاع غزة ومخيمات اللاجئين والمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية
3. عززت جائحة كورونا من تبني بعض آليات التكيف السلبية والهياكل الأبوية الذكورية، وكذلك تعزيز وتوسيع نطاق عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، لم يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء الحوامل فيما يتعلق بالاستجابة للجائحة على مستوى المؤسسات في فلسطين، كما وزادت الأعباء المنزلية على نسبة كبيرة من النساء، وبخاصة تلك المرتبطة بتعليم الأطفال ورعايتهم،
4. أدى إغلاق المدارس إلى زيادة "أعمال الرعاية غير المدفوعة" التي تقوم بها النساء والفتيات، حيث أكدت نتائج بحث حول تأثير جائحة كورونا على النساء الفلسطينيات على أن جائحة كورونا خلقت ضغوطاً كبيرة على النساء العاملات، حيث اضطر جزء منهن إلى ترك العمل من أجل رعاية الأطفال، وبخاصة مع إغلاق المدارس ورياض الأطفال والحضانات، أما اللواتي طلب منهن العمل من المنزل فقد واجهن تحديات كبيرة في العمل ورعاية شؤون المنزل والأسرة في الوقت نفسه، كما أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن وزارة العمل الفلسطينية إلى أن النساء العاملات خلال الجائحة أكثر عرضة لأن يتم صرفهن من العمل دون أي نوع من التعويض أو الضمانات التي تكفل لهن العودة إلى وظائفهن.

التدخلات الخاصة في الحد من آثار جائحة كورونا على تعزيز المساواة بين الجنسين

- قيام وزارة الاقتصاد بإنشاء صندوق لدعم وتمكين النساء من خلال مشروع (GROW) بقيمة 50 ألف دولار من أجل شراء المنتجات من المزارعين وتزويدها للنساء، لتشجيع مشاريع التصنيع الغذائي المنزلي.
- قامت طواقم وزارة شؤون المرأة بالمتابعة الحثيثة للشكاوى المقدمة من النساء بخصوص عدم قدرتهن على الوصول إلى الخدمات مثل خدمات الحماية، وبخاصة خلال فترة الإغلاق الكامل، وتوقف وسائل النقل العام. كما نسقت الوزارة مع وزارة الصحة لتقديم الرعاية الصحية والدعم المستجيب للنوع الاجتماعي للمعنفات المصابات بكورونا.
- قامت وزارة شؤون المرأة بتشكيل 300 لجنة "إسناد وإرشاد وتوجيه" بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي في العديد من التجمعات السكنية، وبخاصة المهمشة منها، بهدف تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء في هذه التجمعات.
- تم تشكيل عدد من اللجان الوطنية أبرزها اللجنة النسوية لمتابعة حالة الطوارئ في ظل الجائحة الحالية، بهدف توفير الاحتياجات الأساسية للنساء بشكل سريع، إضافة إلى تشكيل لجنة مختصة بعلم النفس وعلم الاجتماع بهدف التوعية، والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- قام مجلس الوزراء بسن قرار يسمح للنساء اللاتي لدين أطفال دون سن العاشرة بالعمل من البيت عن بعد، دون إلزامية حضورهن إلى أماكن العمل، إضافة إلى إلزام المشغلين بالقطاع الخاص بدفع 50% من الراتب كحد أدنى للعاملات خلال فترة الإغلاق.
- إطلاق المرصد الوطني للعنف ضد المرأة، وتدريب نحو 100 من مدخلي البيانات بهدف استخراج مؤشرات وطنية لقياس العنف ضد المرأة.
- قامت بعض المؤسسات الأهلية المحلية والدولية مثل اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، و"أوكسفام"، بتوفير أشكال مختلفة من الدعم للنساء والمشاريع (وبخاصة الزراعية) التي تملكها وتديرها النساء في العديد من القرى الفلسطينية.

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

- يعتبر الاحتلال الإسرائيلي هو التحدي الاخطر لعمل وزارة شؤون المرأة وما يفرضه على الارض من تقسيمات تعيق التواصل وتعيق احداث التنمية وتدمر مقوماتها المتمثلة في الضم والحواجز واغلاق غزة وتهويد القدس، وحجز الأموال الفلسطينية. كما أن التغيرات السريعة ومواكبتها في ظل تكنولوجيا المعلومات وما يحدثه من اغتراب ثقافي في ظل تماهي الهوية الثقافية الوطنية ومحاولة الطمس والتعدي والسرقة التي يتبعها الاحتلال يجعل المسؤولية كبيرة لضمان حمايتها.
- **كما** ويعد الوضع السياسي الداخلي المتمثل بالانقسام تحد آخر لصناعة السياسات لكافة الفئات، على الرغم من ان هناك ترابط وتشابك في العديد من القضايا وتعزيز وتكامل الخبرات والانجازات ومتابعة العمل على القضايا على مسارين نظراً لتباين التشريعات في الضفة وغزة.
- **ولعبت** جائحة كورونا (كوفيد- 19) التي فاجأت العالم والتي قوضت كافة الخطط ولم يكن هناك خطط بديلة لحالات الطوارئ دوراً في اضعاف فرص الكثير من العمل المفترض ان يتم انجازه وأرهقت النساء في الأدوار الاجتماعية وخاصة الدور الإنجابي، كما إن الانقطاع الدوام الرسمي بسبب الجائحة الأمر الذي صَعّب من علاقات الاتصال والتواصل المباشر. وما رافقها من اقصاء النساء من المشاركة بفعالية في بداية مرحلة الطوارئ ومن المشاركة في لجان الطوارئ. اضافة لذلك، أثرت الجائحة بشكل سلبي على عمل العديد من القطاعات في المؤسسات الحكومية، وذلك بسبب الإجراءات الوقائية الصحية وسياسة الحجر الصحي التي اتبعتها الدولة، مما اضطر جميع المؤسسات الحكومية على العمل على نظام الطوارئ، والذي قلل من تواجد الموظفين على رأس عملهم، والعمل لساعات قليلة، واحياناً العمل من خلال المنزل، ولم يكن هناك خطة بديلة لحالة الطوارئ تلك، فقد تعطلت العديد من البرامج التي كان من المفروض تنفيذها في ذلك الوقت .
- اضافة الى أن الثقافة المجتمعية السلبية والتي تجعل من المرأة تابع للرجل وليس شريك حقيقي في البناء والنضال والتنمية، والتي تخلق التطرف المجتمعي اتجاه قضايا وحقوق المرأة مما أعاق احداث تغيير في السياسات الاجتماعية التي تسهم في تعزيز المساواة، ويأجج المجتمع اتجاه المفاهيم الغير السليمة للمساواة والعدالة بين الجنسين . مما تعيق من ترجمة الاقوال الى افعال، وتبطئ من تنفيذ البرامج التنموية على كافة الصعد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

5. نظرة الى الأمام

1. توسيع الخدمات النفسية الاجتماعية التي تستهدف النساء من خلال الوسائل الوجاهية والإلكترونية للعمل على توفير مساحات للنساء للتفريغ النفسي
2. تكثيف حملات التوعية الموجهة للنساء فيما يتعلق بالتعامل مع العنف (وبخاصة المنزلي) الذي يمكن أن يتعرضن له، والتي تتضمن التوعية بالإجراءات التي يمكن عملها، والجهات التي يمكن اللجوء إليها للحماية في حال تعرضن لهذا النوع من العنف.
3. توفير أماكن آمنة يمكن للنساء المعنفات اللجوء إليها، مع ضرورة وجود الاحتياجات الأساسية والضرورية للحياة في هذه الأماكن، وتوفير خدمات الدعم النفسي والحماية لهن. كما يجب أن تتوفر إمكانية وجود مرافق للحجر والعزل الصحي في حال كانت إحدى النساء المعنفات مصابة بكورونا.
4. خلق فرص تدريبية للنساء المتضررات من الجائحة، مع التركيز على إكسابهن مهارات جديدة ومهمة لتطوير أعمالهن، وافتتاح مشاريعهن الخاصة
5. توسيع خدمات الحماية الاجتماعية، منها المساعدات النقدية، وبرامج التمكين الاقتصادي التي تستهدف الفقراء، والفقراء الجدد، مع مراعاة دور النساء واحتياجاتهن، وتضمين المرأة بشكل عادل ضمن في برامج الحماية الاجتماعية وبرامج التمكين الاقتصادي
6. العمل على تغيير الثقافة المتعلقة بتوزيع الأعباء الأسرية والبيتية، وزيادة مساهمة الرجال فيها، من خلال حملات توعية مكثفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتلفاز.
7. تعزيز وتطوير التشريعات التي تدعم وتسهل عملية المساواة بين الجنسين.
8. تطوير وتنفيذ استراتيجية طويلة المدى ومستدامة لحماية النساء اللاتي يتعرضن للعنف بكل أنواعه، وتعزيز الجهود للحد من ثقافة العنف، وبخاصة المبني على النوع الاجتماعي

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

1. مقدمة

"لا تزال أوجه انعدام المساواة، القائمةعلى أساس الدخل أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو الانتماء العرقي أو الطبقي أو الإثني أو الديني أو الفرص المتاحة، مستمرة في جميع أنحاء العالم، داخل البلدان وفيما بينها. وانعدام المساواة يهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد، ويضر بجهود الحد من الفقر، ويدمر إحساس الناس بالتحقق وتقدير الذات. ويمكن أن يؤدي ذلك، بدوره، إلى تفشي الجريمة والأمراض والتدهور البيئي" الأمم المتحدة- لماذا الهدف العاشر.

أننا لا نستطيع تحقيق التنمية المستدامة وجعل الكوكب أفضل للجميع، إذا استبعدنا الناس من الفرص والخدمات، ومن فرصة الحياة الأفضل

يستند الحد من انعدام المساواة المزيد من الجهود للقضاء على الفقر المدقع والجوع، وزيادة والاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتوفير فرصالعمل اللائقة، وخاصة للشباب والفئات الضعيفة الأخرى، وتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل للجميع. وإلغاء القوانين والسياسات التمييزية واحلالها بسياسات اكثر عدلاً.

تبنت السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية رزمة من السياسات والتدخلات السياساتية التي تسعى للحد من عدم المساواة في القطاعات المختلفة، مثل سياسات توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية والنهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية وتوفير فرص عمل لائقة للجميع والحد من الفقر متعدد الأبعاد وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتعليم الجيد حق للجميع وتمكين الشباب

وخصصت خطة التنمية الوطنية رزمة من التدخلات السياساتية لتنمية الاقتصاد المحلي لا سيما في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال ولإزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة وتوفير فرص عمل ملائمة للشباب وتبني منهجيات وأساليب تعليم اكثر ادماجاً واكثر مراعاة للفروق وضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم خاصة للمناطق والفئات المهمشة.

وللحد من الفقر، خصصت خطة التنمية الوطنية مجموعة من التدخلات لضمان حد أدنى من الدخل للفقراء وتطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة ومراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة والادماج الاجتماعي وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين)، وتوفير الخدمات الأساسية بما يحقق الحياة الكريمة للاسر الفقيرة وزيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية وتوفير الإسكان ميسور التكلفة وضمان الامن الغذائي للسكان.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.10: التوصل تدريجيا الى تحقيق نمو الدخل ودعم إستمرار ذلك النمو لأدنى 40% من السكان

المؤشر	حالة المؤشر	
المؤشر 1.1.10 معدلات نمو نصيب الفرد من استهلاك الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان- 100%	*2009	25.60
	**2010	-4.70
	**2011	-4.70
*: هذه القيم لحصة ادنى 40% من الانفاق لعام 2009 **: تمثل النمو او التغير على هذه الحصة للاعوام 2010 و2011 و 2017	2017**	-8.59

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

تقديم مساعدات نقدية منتظمة للاسر الفقيرة لمساعدتها على تامين احتياجاتها الاساسية حيث قدمت الوزارة خلال عام 2020 ثلاث دفعات نقدية لحوالي 115,000 اسرة فقيرة تقع تحت خط الفقر الوطني وقدر المبلغ المصروف خلال العام بحوالي 408,481,700 شيكل.

الغاية 2.10: تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر			
	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1.2.10: نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة* *المؤشر يمثل نسبة السكان الذين متوسط استهلاكهم الشهري اقل من نصف وسيط الاستهلاك	2017	17.3	3.7	41.9

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

يقع على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية مهمة حماية وتمكين النساء اللواتي يتعرضن للعنف والإساءة والاستغلال، ومن هذا المنطلق حرصت الوزارة على تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية والحماية للمرأة وإعادة اندماجها في أسرتها والمجتمع، وتمكينها اجتماعياً، اقتصادياً، أكاديمياً، ثقافياً وقانونياً، لتصبح قادرة على القيام بدورها كعضو منتج وفاعل فيهما. ويستهدف برنامج التحويلات النقدية الاسر الفقيرة التي تراسها امراة حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية والتي ترأسها إمرأة 47,649 أسرة في عام 2020، 19,088 أسرة في الضفة الغربية و28,561 أسرة في قطاع غزة.
كما وتقوم الوزارة بتقديم العديد من الخدمات لهذه الفئة من خلال مرشدات المرأة في مديريات التنمية الاجتماعية او في المراكز التابعة لها، منها خدمات تمكين بعمل، خدمات قانونية، حماية، دعم اجتماعي وارشاد نفسي، كما وعملت الوزارة على اعادة اندماج حوالي 349 امراة في اسرهن دون الحاجة.

ويعتبر الاشخاص ذوي الاعاقة من الفئة المستهدفة ايضا في برنامج المساعدات النقدية وخاصة الاسر التي يرأسها شخص من ذوي الاعاقة حيث بلغ عدد الاسر التي يرأسها شخص من ذوي الاعاقة 18,177 لعام 2020. اما عدد الافراد المعاقين في البرنامج فقد بلغ 48،263 فرداً.

كما وتعمل الوزارة على اعادة اندماج الاشخاص ذوي الاعاقة في المجتمع من خلال تقديم رزمة من الخدمات لهم منها التدريب والتأهيل المهني في مراكز تابعة للوزارة تعمل على استهداف هذه الفئة.

بالاضافة الى الاعفاء الجمركي للمركبات للاشخاص ذوي الاعاقة مما يساهم في تسهيل حركتهم والانخراط في التعليم والتدريب والعمل، وقد بلغ عدد الاشخاص ذوي الاعاقة الذين حصلوا على اعفاء جمركي شخصي او بالانابة 479 ، كما وتقوم الوزارة سنويا بتجديد الاعفاءات الجمركية للاشخاص الذين لديهم اعفاء جمركي سابق.

وقدمت الوزارة 266 مشروع تمكين اقتصادي للاسر الفقيرة والمهمشة وتعمل على تقديم مشاريع تمكين اقتصادي للاشخاص ذوي الاعاقة مما يساهم في اعتمادهم على ذاتهم وانخراطهم في القوى العاملة والمجتمع .

وتعمل الوزارة ومن خلال الشراكة مع المؤسسات الحكومية على تعزيز ادماج النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة في الحياة العامة.

حيث تقوم وزارة الاشغال على العمل على مؤائمة الاماكن العامة لتتمكن الفئات الضعيفة والمهمشة من مسنين ومعاقين من الوصول اليها بالاضافة الى موائمة المساكن لهذه الفئات بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية والمجتمع المحلي.

وتعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير التعليم المهني وبرامج التدريب والتأهيل المهني ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تخصصات تلائم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومواءمات في المنهاج والمرافق، وتدريب الكوادر التعليمية على ذلك، بالاضافة الى الاشخاص ذوي الاعاقة في التعليم النظامي.

وتقوم الوزارة بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم بالعمل على اعادة دمج الاطفال المتسربين من المدارس وانخراطهم في التعليم النظامي، بالاضافة الى الاطفال الاحداث.

ويعمل صندوق التشغيل على تشغيل العاطلين عن العمل، وبشكل خاص النساء، الشباب، الأشخاص ذوي الاعاقة، وتمهير العاطلين عن العمل.

الغاية 3.10: ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

المؤشر	حالة المؤشر (العام 2018)							
	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكور	إناث	مخيم	ريف	حضر
1.3.10: نسبة السكان الذين أبلغوا أنهم شعروا شخصيا بتعرضهم للتمييز أو المضايقة خلال الاثني عشر شهرا الماضية، استناداً إلى أساس من التمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	10.5	8.0	14.5	11.6	9.2	16.9	7.3	10.3

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

من اولويات وزارة التنمية الاجتماعية والتي تنسجم مع اجندة السياسات الوطنية هو تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الانسان ولذلك عملت الوزارة خلال عام 2020 على انجاز المسودة الاخيرة من قانون حماية الاسرة من العنف كما تم الانتهاء من اعداد اللوائح التنفيذية لقانون حماية الأحداث ورفعت الى مجلس الوزراء لاقرارها، كم تم العمل على الانتهاء من إعداد المسودة الأولى من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما وتلتزم الحكومة الفلسطينية بتوظيف 5% من الاشخاص ذوي الاعاقة في المؤسسات الحكومية كما ينص القانون الفلسطيني.

الغاية 4.10: اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا

المؤشر	حالة المؤشر
1.4.10: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية	البيانات غير متوفرة
10.4.2: أثر السياسة المالية من حيث إعادة التوزيع	البيانات غير متوفرة

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. قامت وزارة التنمية الاجتماعية خلال عم 2020 بالعمل على تعديل وتطوير استراتيجية التنمية الاجتماعية 2021-2023، وافردت الهدف الاستراتيجي الثاني لتحقيق سياسة الحماية الاجتماعية وهو، تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني
2. كما وتلتزم الحكومة الفلسطينية ومن خلال خطة التنمية الوطنية على توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين و تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
3. رفع الحد الادنى للاجور من 1450 شيكل الى 1880 شيكل وسيبدأ تطبيقه بداية عام 2022.

الغاية 5.10: *تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات*

المؤشر	حالة المؤشر
1.5.10 : مؤشرات السلامة المالية	البيانات غير متوفرة

الغاية 6.10: ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

المؤشر	حالة المؤشر				
	المنظمة الدولية	الوحدة	السنة	العضوية	الحق في التصويت
1.6.10: نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية المصدر- وزارة الخارجية والمغتربين	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	مجلس الأمن	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	صندوق النقد الدولي	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	مؤسسة التمويل الدولية	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	بنك التنمية الإفريقي	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	مصرف التنمية الآسيوي	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	منظمة التجارة العالمية	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	مجلس تحقيق الاستقرار المالي	1.نعم/ 2.لا	2020	2	2
	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	1.نعم/ 2.لا	2020	1	1
	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	1.نعم/ 2.لا	2020	1	1
	منظمة الجمارك العالمية	1.نعم/ 2.لا	2020	1	1

الغاية 7.10: تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

المؤشر	حالة المؤشر
1.7.10: تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد	البيانات غير متوفرة
2.7.10: عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الادارة	البيانات غير متوفرة
3.7.10: عدد الأشخاص الذين ماتوا أو اختفوا في عملية الهجرة نحو وجهة دولية	البيانات غير متوفرة
4.7.10: نسبة السكان اللاجئين، بحسب البلد الأصلي	البيانات غير متوفرة

الغاية a.10: تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

المؤشر	حالة المؤشر
1.a.10: نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموا والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية	البيانات غير متوفرة

الغاية b.10: تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية

المؤشر	المصدر	حالة المؤشر		
b.1.10 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المؤستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	مليون دولار امريكي	2016	2416.1
		مليون دولار امريكي	2017	2154.3
		مليون دولار امريكي	2018	2240.9

الغاية c.10: خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر		
	المصدر	السنة	فلسطين
C.1.10تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة	قاعدة البيانات العالمية الشعبة الاحصائية للأمم المتحدة	2016	7.29
		2017	7.3
		2018	6.3
		2019	6.09

3. آثار جائحة كورونا على التقدم نحو تحقيق الغايات

1. عززت الجائحة من حالة اللامساواة، حيث انخفضت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة من 18.1% العام 2019 إلى 15.9% العام 2020 ، وزاد التفاوت وعدم المساواة بين الحضر والمخيمات، حيث بلغت معدلات البطالة بين الحضر 26.6%،وفي المخيمات إلى 37.3%، وذلك العام 2020، مقارنة بـ 25%، و36.2% 2019
2. أثرت الجائحة على العديد من الفئات الاجتماعية، وبدرجات متفاوتة، وذلك من حيث القدرة على مواجهة المرض صحياً وجسدياً مثل كون الجائحة أكثر فتكاً بفئة كبار السن، لا سيما أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة كالسكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي)، وكذلك اثرت على القدرة على مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية للجائحة، والقدرة على التكيف مع هذه الآثار والعيش في عالم- ما بعد ظهور الجائحة.
3. ارتفعت الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في معدلات الفقر والبطالة والأجور، وتزايد الفجوة بين النساء والرجال في المشاركة في القوى العاملة، وكذلك التفاوت بين فئات السكان في التأثر بالجائحة وسبل الحماية الاجتماعية المتوفرة.
4. أدت الآثار الإقتصادية للجائحة إلى زيادة أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل في فلسطين بشكل كبير، حيث أدت الى ظهور أعداد كبيرة من "الفقراء الجدد" الذين إرتبط ظهورهم بالظروف التي نتجت عن الجائحة. حيث أشارت تقديرات أولية للبنك الدولي بأن عدد الأسر الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد يرتفع بشكل كبير بسبب الجائحة ومن المتوقع ان ترتفع نسب الفقر في الضفة الغربية من 14% إلى 30% وفي قطاع غزة من 53% الى 63%.
5. زيادة اعداد العاطلين عن العمل بسبب الاغلاقات الطويلة والتي أثرت على غالبية القطاعات والأنشطة الاقتصادية حيث توقف قطاع السياحة تماماً، وتبعته قطاعات أخرى في سوق العمل الفلسطينية وداخل الخط الأخضر والمستوطنات.
6. كما وتلقي جائحة كورونا بظلالها على النساء اللواتي تأثرن بشكل عميق وكبير بالآثار السلبية العديدة للجائحة، وخاصة النساء العاملات صاحبات المشاريع الصغيرة والتي توقفت بسبب الجائحة، و النساء في القطاع الخاص اللواتي يعملن "بدون حماية مدفوعة" والفصل التعسفي الذي طال العديد منهن واللواتي يعلن أسرهن. بالاضافة الى الضغوط النفسية التي يتعرضن لها نتيجة زيادة الاعباء المنزلية والمشاكل الاسرية وخاصة العنف الذي ازداد سوءا في فترة الاغلاقات.
7. هذا ويعتبر الأشخاص من ذوي الإعاقة، من أكثر الفئات الإجتماعية تأثرا بالجائحة. اذ أن بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة "يواجهون صعوبة في تنفيذ الأجراءات الطبية الوقائية المتعلقة بأمور النظافة، كما أن بعض الأشخاص من ذوي الأعاقة

لا يستطيعون تنفيذ إجراءات التباعد الإجتماعي لأنهم بحاجة لمساعدة منتظمة من الناس الآخرين من أجل تلبية احتياجات الرعاية-الذاتية.

كما قامت وزارة التنمية بالإجراءات الآتية من أجل ضمان تحقيق المساواة:

8. مساعدة العائلات الفقيرة والمهمشة في تقديم الدعم المالي والطرود الغذائيوموادالتنظيف.
9. تقديم مساعدات مالية/دعم الدخل لجميع العاملات في دور الحضانة اللواتي توقفن عن العمل بفعل الإجراءات الوقائية التي اتّخذتها الحكومة.
10. تقديم مساعدات مالية/دعم الدخل للعاملات في رياض الأطفال اللواتي توقفن عن العمل وفقدن دخلهن بفعل الإجراءات الوقائية التي اتّخذتها الحكومة.
11. تقديم مساعدات مالية/دعم الدخل لعمال المياومة في السوق المحلي الذين فقدوا دخلهم بفعل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة، من خلال صندوق وقفة عز.
12. دعم المراكز الإيوائية (للمعاقين وكبار السن) بأدوات النظافة والطعام.
13. مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين عل بالبوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية بتوفير مستلزمات النظافة الأساسية لحمايتهم من العدوى بالفيروس، وحماية صحتهم بشكل عام.

4. التحديات أمام تحقيق الغايات ذات الأولوية الوطنية من الهدف

1. ارتفاع نسب البطالة
2. ارتفاع نسب الفقر
3. زيادة نسب العنف على الفئات المهمشة (معاقين، نساء ، اطفال)
4. إجراءات الاحتلال الإسرائيلي واثرها على زيادة نسب الفقر
5. الأزمة المالية التي تعاني منها دولة فلسطين
6. تضرر مشاريع التمكين الاقتصادي للاسر الفقيرة المستفيدة من الوزارة ومشاريعها، وهي مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وكانت الاكثر هشاشة وتعرضا للانكشاف الاقتصادي في الجائحة
7. النقص الحاد في العوائد المحلية والخارجية لدى الحكومة الفلسطينية في الجائحة
8. تعطيل عمل معظم مؤسسات القطاع العام والخاص في الجائحة

5. نظرة الى الأمام

- تخصيص موزانة من الموازنة العامة قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات الفقراء والمهمشين في حالة الطوارئ.
- تطوير نظم المعلومات فيما يتعلقبالاستجابة السريعة للأزمات والكوارث، وضرورة أن يكون هناك نموذج على السجل الوطني الاجتماعي خاص بالأزمات وقادر على تلبية احتياجات المؤسسات المختلفة.
- قييم المؤسسات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية والعمل على دعم وتقوية المؤسسات التي لم تتخلى عن مسؤولياتها في ظل الجائحة اتجاه مستفيديها.
    - تعزيز التنسيق في تقديم المساعدات للفئات الفقيرة والمهمشة.بين جميع الأطراف مع وزارة التنمية االجتماعية
    - عمل تقييم لمدى فعالية الدفع الرقمي وجاهزيته للتعامل مع المتأثرين من الأزمات.
    - توسيع الخدمات النفسية الاجتماعية التي تستهدف النساء من خلال الوسائل الوجاهية والإلكترونية وتوفير مساحات للنساء للتفريغ النفسي، وجزء من هذهالتدخلات يمكن أن ينفذ عن طريق البرامج التلفزيونية، أو من خلال التوعية عبرمواقع التواصل الاجتماعي.
    - توسيع خدمات الحماية الاجتماعية، منها المساعدات النقدية، وبرامج التمكين الاقتصادي التي تستهدف الفقراء والفقراء الجدد، مع مراعاة دورالنساء واحتياجاتهن.

- تحديد جهات متخصصة في شؤون المرأة والعمل للمساعدة الحكومة الفلسطينية في صياغة سياسات حمايةالأسر للتعايش مع ظروف الجائحة، ومساعدة العائلات على التأقلم مع التغييرات في ظروف التعليم والعمل.
- تطوير التشريعات التي تعمل على الحد من انعدام المساواة، وإعداد اللوائح القانونية لتسهيل تطبيقها، وإعداد آليات للرقابة على تطبيق ذلك

سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة- الكوكب

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها اداره مستدامه و بامان

1. مقدمة

يسعى الشركاء الوطنيين والدوليين لقطاع المياه الى وصول جميع الافراد في جميع التجمعات السكنية والاحياء في الضفة الغربية وبما فيها القدس، وقطاع غزه الى مياه الشرب النظيفة وبتكاليف ميسورة للجميع ودون عناء، وربط جميع المنازل بخدمات صرف صحي وإعادة تدويرها ووقف جميع اشكال التلوث لمصادر المياه. يقع ايضاً في نطاق الهدف السادس زيادة كفاءة استخدامات المياه في جميع القطاعات والإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات وخاصة ضمان الوصول الى الحق في المياه المسلوبة من الاحتلال العسكري الإسرائيلي والمستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية، وبما فيها القدس.

تركز حكومة دولة فلسطين في اطار السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية 2021-2023 على ان "الحكومة في خدمة المواطن" وتسعى الى تقديم أفضل الخدمات لهم من خلال إعادة هيكلة هيئات الحكم المحلي لإتاحة فرصة أكبر للمواطنين للتعبير عن الطريقة والآلية التي تدار بها شؤون حياتهم. وإطلاق مبادرة رئيسية ترمي إلى الارتقاء بنوعية الخدمات التي نقدمها للمواطن، بما يشمل إنشاء نظام فعال لإدارة مرافق خدمات المياه والكهرباء بما ينسجم مع القوانين ذات الصلة، وإصلاح وتطوير قطاع الأراضي، وفي هذا الاطار حددت الحكومة مجموعه من التدخلات السياساتية ذات العلاقة في تطوير قطاع المياه لهذا الغرض واهمها.

- إيجاد نظام فعال لإدارة مرافق خدمات المياه بما ينسجم مع القوانين ذات الصلة
- تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة في قطاع المياه.
- ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي.
- التوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها لا سيما الأرض والمياه النظيفة

اطلقت الحكومة في اطار خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية الوطنية للمياه 2021-2023 *" ماء السماء يحيي الأرض بعد موتها"* وذلك سعياً منها لتعزيز جهود جميع الشركاء تجاه تحقيق رؤية وطنية موحدة لقطاع المياه. ترتكز الرؤية الوطنة لقطاع المياه على ان يكون قطاع المياه والمياه العادمة منظم ويساهم في تعزيز السيادة الفلسطينية وضمان استدامة المصادر المائية وفق أسس صحية وبيئة واجتماعية واقتصادية متينة تحقق متطلبات الشعب الفلسطيني الأساسية والتنموية وذلك في اطار خمسة محاور عمل

1. إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من ناحية النوعية والكمي
2. تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها
3. تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام
4. تطوير وبناء مؤسسات المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة
5. ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.6: تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030

المؤشرات	2014	2017	2018	2019
1.1.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة*	%61.5	%59.1		39.5%
نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه	93.3%	93.4%	93.4%	93.3%
*بلغت النسبة في الضفة الغربية في العام 2017، 94.7% وفي قطاع غزة 11.3%، وفي المناطق الحضرية بلغت لنفس السنة 54.1% وفي المناطق الريفية قد بلغت 93.6% بينما بلغت في المخيمات 40.6%				

يعزى التراجع الذي تعكسه البيانات حول نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة الى اختلاف الاليه التي تم احتساب المؤشر بها في العام 2019 ، والذي اعتمد على مسح حيث مسح ميداني من خلال ، MICS بحيث تم عمل فحص بكتيري للمياه التي يتم شربها من خلال الكاس حيث شمل المسح جميع محافظات الوطن.
تتركز الأسر غير المربوطة بالشبكة العامة للمياه في قرى شمال شرق جنين و بيت عمره في الخليل اضافه الى التجمعات الواقعه في المناطق المسماه " ج" والتي يصعب ربطها بالشبكات، ويعود السبب الأساسي في عدم اكتمال المشاريع لربطها بشبكات مياه الى عدم وجود الدعم المادي والمعيقات التي يضعها الإحتلال الاسرائيلي والأوضاع المائية في قطاع غزة. الجدول ادناه يبين بعض المؤشرات ذات العلاقة حسب بيانات سلطة المياه الفلسطينية والتي تظهر أن هناك انخفاضاً في حصة الفرد من مياه الشرب في العام 2019، مقارنة في العام 2018 و هذا بسبب محدوديه كميات المياه المزودة لاغراض الشرب و ارتفاع عدد السكان.

المؤشرات	2016	2018	2019
كمية المياه المنزلية -حصة الفرد من مياه الشرب (لتر /فرد /يوم) على مستوى الوطن	83	88.3	82
نسبة التجمعات التي لا تصلها خدمه المياه	5%	4%	%4
النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية على مستوى الضفة الغربية	95%	96%	%96
نسبه الفاقد على مستوى شبكه التوزيع	33.4%	36.3%	%36.3

التدخلات والأنشطة التي تم تنفيذها خلال العام 2020 لتحقيق الغاية

1. إنشاء و تأهيل و توسعه شبكات مياه وخزانات المياه و محطات ضخ المياه في العديد من التجمعات في محافظات الوطن منها (بناء خزان وتوسعة واعادة تأهيل لشبكة مياه بلدة جماعين،انشاء خزان مياه وخط مياه ناقل لقريةعراق بورين، إنشاء شبكة مياه داخلية لقرية خربة جبارة/طولكرم، الخط الناقل ومحطة الضخ لقرية سفارين، انشاء شبكة توزيع مياه داخلية لقرية فقوعة، استكمال ترميم الخط الناقل لمنطقة ريف دورا الغربي، استكمال اعمال تمديد وتوسعة خط مياه رئيسي في تلة الصمود/يطا، تاهيل وتوسعة شبكة مياه بيت فجار-محافظة بيت لحم، تاهيل شبكة مياه داخليه لقرية بتير،اعادة تاهيل شبكة مياه قرية زعتره / محافظة بيت لحم، اعادة تأهيل شبكة مياه فرخة
2. متابعة ومراقبة مصادر المياه التابعة للهيئات المحلية من حيث عمليات تعقيم مياه الشرب، ومدى مطابقتها للمواصفات المعتمدة، وفحص نسبة التعقيم في هذه المصادر والتي بلغت (90) مصدراً.
3. تنظيم عمليات توزيع المياه بالصهاريج في كافة محافظات الوطن، حيث تمت معاينه 597 صهريج و تاهيلها و الالتزام بالشروط الصحيه لنقل المياه. بالاضافه الى فحص ومعاينه نقاط تعبئة المياه بالصهاريج بالتعاون مع وزارة الصحة، وقد بلغ عدد العينات التي تم اخذها من مصادر مختلفة (مصارد وصلات تعبئه، نبعات ، ابار ،خطوط ناقلة، شبكات مياه ، خزانات، ومنازل ... وغيرها) 1921عينة وقد تبين ان نسبة المطابقة منها لشروط الصحة العامة وصل الى حوالي 96%.
4. حملة لضمان سلامة ومأمونية المياه المنقولة بالصهاريج وخاصة في ظل زيادة الطلب على المياه المزودة من خلالها في المناطق التي تعاني من نقص في كميات المياه المزودة
5. انشاء خط مياه ناقل لمكب النفايات لصالح مجلس الخدمات المشترك لقرى شمال وشمال غرب القدس
6. تنفيذ مشروع لنقل وصلة ترقوميا الى جسر بيت كاحل بهدف الحد من الفاقد على المسار لتوفير (1400م3/يوم) لصالح محافظة الخليل، وسيتم بالمرحلة القادمة الشبك مع شركة ميكروت.
7. انشاء خزانات مياه فى محافظة خانيونس و محافظة دير البلح لاستيعاب كميات مياه اضافية من شركة ميكروت
8. توريد وتركيب عدادات مسبقة الدفع لصالح بلدية اريحا.
9. توريد مواد كيماءية لمحطات التحلية محدودة الكمية فى المحافظات الجنوبية.
10. توريد وقود لتشغيل محطات التحلية محدودة الكمية.

الغايه 2.6: تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

المؤشرات		2015	2017	MICS 2019
1.2.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي،		99.2	99.7	%97.6
1.2.6 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه				%95.2
المؤشرات		2017	2018	2019
نسبة الأسر الموصولة بشبكة العامة للصرف الصحي	الضفه	32%	32%	32%
	غزه	75%	76%	76%
عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية		10	10	10
نسبه الأفراد الذين لا يوجد لديهم مرحاض			0.067%	

بناءاً على تعريف المؤشر الذي يعتبر وجود المرحاض البسيط هو بمثابة خدمه الصرف الصحي، ولا يوجد إلا القليل من السكان يمارسون عاده التغوط في العراء، فمن الممكن أن تكون حصراً في التجمعات النائية بالرغم من وجود الدعم من قبل المنظمات الأهلية التي تعمل على بناء الوحدات الصحية بتلك التجمعات.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. قامت سلطة المياه بمجموعة من الاجراءات الاحترازية والوقائية بهدف تأمين سلامة عمل مرافق الصرف الصحي بكل مكوناتها، وحماية الطواقم العاملة فيها من خطر الإصابة بالأمراض المعدية و لاسيّما الاصابة بفيروس COVID-19 المستجد.
2. تجهيز المواصفات الفنية اللازمة لتركيب وحدات معالجة مدمجة والعمل على حشد التمويل اللازم لها من الجهات المانحة، وذلك كحل استراتيجي للتخلص من مياه الصرف الصحي بشكل آمن لثلاث من مستشفيات الحجر المعتمدة على الحفر الامتصاصية
3. تنظيم عمل صهاريج النضح من خلال تحديد 28 نقطة تفريغ محددة في محطات المعالجة ومحطات الضخ والأودية، بلغ عددها (28)، وتحديد أسعار استرشادية لنقل المياه العادمة
4. تشكيل اللجنة الوطنية لاعداد دليل اجراءات التعامل مع مياه الصرف الصحي، وتوحيد الجهود بين كافة الوزارات ذات العلاقة حيث ضمت اللجنة ممثلا عن كل من الوزارات التالية: الصحة، الحكم المحلي، الزراعة، جودة البيئة، الاجهزة الامنية، وسلطة المياه.
5. تنفيذ رزمة من المشاريع لتاهيل وتطير البنية التحتية ذات العلاقة في الصرف الصحي (استكمال وتطوير مشروع صرف صحي اريحا، ارطاس،نابلس الغربية، باقة الشرقية والنزلات، وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي في منطقة بيت لحم – بيت جالا – بيت ساحور.
6. تشغيل محطة معالجة المياه العادمة فى محافظة خانيونس.
7. تشغيل محطة معالجة المياه العادمة لمحافظتى غزة والوسطى.
8. توريد وقود لتشغيل محطات الضخ و محطات المعالجة.
9. تزويد التجمعات بوحدات صحيه و مرافق غسل الايدي من خلال المؤسسات.

الغاية 3.6: تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030

المؤشرات	2019	2020
1.3.6 سبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية المعالجة بطريقة آمنة	%80	*48.36
قاعدة بيانات UNSD- WHO		

مؤشرات إضافية- سلطة المياه	2017	2018	2019
النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الأراضي الفلسطينية	%4	% 6	%12
كمية المياه العادمة المعالجة في محطات الصرف الصحي داخل الاراضي الفلسطينية (مليون متر مكعب)	8.5 ضفة 40 غزة	9 ضفة 40 غزة	a. ضفه 40 غزه
النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية	%80	%80	%80
عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية	10	10	10

التدخلات و الأنشطة المنفذه لتحقيق الغاية

1. جمع وتحليل مصادر المياه من آبار جوفيه وينابيع ومراقبتها بشكل موسمي قبل وبعد الأمطار بالإضافة إلى مراقبه مصادر المياه المستخدمة للزراعة، حيث بلغت نسبه مصادر المياه المراقبة إلى 80%.
2. عملت سلطه المياه على تدخلات عديده بالشراكة مع ممولين منها، إنشاء محطة تياسير لتنقية مياه الصرف الصحي مع شبكات للصرف الصحي ونظام إعادة الاستخدام،اعمال صيانة وتنظيف محطة صرف صحي جنين، ومشروع وادي زومر.
3. تاهيل محطه العروب و ربطها بالطاقه الشمسيه
مشروع الصرف الصحي في باقة الشرقية والنزلات في محافظة طولكرم
تشغيل محطة المعالجة المركزية في محافظة خانيونس
المرحله الاولى من محطه غزه المركزيه و استخدام الطاقه الشمسيه

الغاية 4.6: زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030

المؤشرات وطنية ذات علاقة	مصدر المعلومات	2017	2018	2019
كمية المياه المنتجة سنوياً من المصادر التقليدية (مليون متر مكعب)	سلطة المياه، الإحصاء	126	124.5	142.4
كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي (مليون متر مكعب)	سلطة المياه،وزارة الزراعة	2.5	2.5	2.5
كميه المياه المتاحه سنويا	سلطة المياه، الإحصاء	375.2	389.5	417.9
كمية المياه المحلاة المتاحة سنوياً (مليون متر مكعب)	سلطة المياه	3.9	4.2	4.4
كمية المياه المشتراه سنوياً من شركة ميكروت (مليون متر مكعب)	سلطة المياه	83.2	85.7	84.2

التدخلات و الأنشطة المنفذه لتحقيق الغاية

- برنامج مراقبه وقياس كميات المياه المسحوبة من الإبار والمتدفقة من الينابيع ويتم حساب كميات الأمطار، هذه القياسات لا تشمل الآبار المستغله من الجانب الاسرائيلي داخل الضفة الغربية لعدم وجود بيانات بالخصوص.
- انجاز دراسه و خطه للحصاد المائي في جنوب الضفه على مستوى التجمعات.
- تاهيل محطات تحلية على مستوى التجمعات في قطاع غزة.
- توفير قطع الغيار اللازمة لصيانة و انشاء وصلات مكروت لبعض التجمعات.
- زيادة سعة و فدرة محطة تحلية مياه البحر – دير البلح للمرحلة الثالثة.
- البدئ بتحضير الوثائق الخاصة بمحطة التحلية المركزية,
- تاهيل بئر في مرج نعجة.

الغاية 5.6: تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.5.6 درجه تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية	يوجد لدى سلطة المياه استراتيجية للمياه العابرة للحدود، وهناك خطه تشغيليه كما يوجد قياسات لكميات استخراج المياه من الأحواض الجوفية المشتركة ولكن لا يوجد أي معلومات من الجانب الإسرائيلي بالخصوص. تم العمل من خلال تعبئه استبيان مع اسكوا على احتساب المؤشر 1.5.6 درجه تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال استبيان و كانت قيمه المؤشر 62 و اخذ بعين الاعتبار وجود السياسات و الخطط و المشاركه المجتمعيه و البناء المؤسسي من النقاط المرتبطه بالاداره المتكامله للمياه.
2.5.6 نسبة منطقة حوض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال إدارة الأحواض المائية	من الصعب احتساب هذا المؤشر حيث ان احتسابه يتعلق بالاتفاقيات المتعلقه بين البلدان بما يتعلق بالاحواض المشتركة، وفي الوقت الحالي لا يوجد أي اتفاقيات مع أي جولة أخرى لهذا العرض.

التدخلات والأنشطة ذات العلاقة في تحقيق الغاية

1. توريد وتركيب مضخة مياه بئر مياه اريحا رقم1 محافظة اريحا
2. توريد وتركيب مضخات و ماتورات ولوحات كهربائية لأبار سلطة المياه
3. تاهيل بئر الريحيه
4. البدء بمحطه معالجه الخليل
5. البدء مشروع وادي السمن

الغاية 6.6: حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.6.6 نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن	البيانات غير متوفرة

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

اعداد نطام حمايه المصادر

الغاية: a.6 تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر		
	2017	2018	2019
1.a.6 مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءا من خطة حكومية منسّقة للإنفاق مليون دولار _ UNSD	106.12	141.64	114.30

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

تنفيذ العديد من المشاريع في قطاع المياه والصرف الصحي ليصل **عددها الى (56) مشروعا وبتكلفة تقديرية بلغت (507) مليون دولار**، حيث كان عدد المشاريع المكتملة (17) مشروعا بتكلفة (4) مليون دولار، بينما بلغت المشاريع قيد التنفيذ (39) مشروعا وبتكلفة (461.5) مليون دولار، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذه المشاريع مقسمة حسب القطاعات (مياه وصرف صحي)، وحسب المحافظات الشمالية والجنوبية (قطاع غزة):

#	تصنيف المشروع	المشاريع المكتملة (2020)				الاجمالي	
		المحافظات الشمالية		المحافظات الجنوبية			
		العدد	التكلفة $	العدد	التكلفة $	العدد	التكلفة $
1	مياه	6	2,836,095	1	638,205	7	3,474,300
2	صرف صحي	2	7,680,672	8	34,434,234	10	42,114,906
3	مياه وصرف صحي (مختلط)	0	0	0	0	0	0
	الإجمالي	8	10,516,767	9	35,072,439	17	45,589,206

المشاريع قيد التنفيذ (2020)

#	تصنيف المشروع	المشاريع قيد التنفيذ (2020)				الاجمالي	
		المحافظات الشمالية		المحافظات الجنوبية			
		العدد	التكلفة $	العدد	التكلفة $	العدد	التكلفة $
1	مياه	14	81,948,434	5	82,400,000	19	164,348,434
2	صرف صحي	12	167,410,654	7	128,757,861	19	296,168,515
3	مياه وصرف صحي (مختلط)	0	0	1	1,008,540	1	1,008,540
	الإجمالي	26	249,359,088	13	212,166,401	39	461,525,489

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. المتابعة المستمرة لأداء مزودي الخدمات من خلال توزيع الاستبيانات وتحليلها والخروج بتقارير حول أولويات احتياجات مزودي خدمات المياه والصرف الصحي والعمل على تحديث قاعدة البيانات.
2. توفير الدعم اللازم لتغطية اولويات احتياجات عدد من مزودي الخدمات.
3. تنفيذ مجموعة من المشاريع التشغيلية الطارئة والتي اشتملت على توريد معدات وقطع للصيانة، توريد مواد ومضخات للتعقيم، مستلزمات الحماية الشخصية للعاملين في قطاع المياه والصرف الصحي، وذلك بهدف ضمان استمرارية عمل مرافق المياه والصرف الصحي التابعة لسلطة المياه ولمزودي خدمات المياه والصرف الصحي،
4. توفير الدعم الفني اللازم من قبل سلطة المياه لمزودي الخدمة على مستوى التشغيل والصيانة وتعقيم المرافق وتدريب الكوادر الفنية.
5. توفير المبادئ التوجيهية لعمل مزودي خدمات المياه والصرف الصحي في الحالات الطارئة بهدف مساعدة مزودي خدمات المياه لاعداد خطة الطوارئ الخاصة بهم، والتي تهدف الى حماية المواطنين من الأمراض المنقولة بالمياه بشكل عام وأثناء جائحة كورونا بشكل خاص و توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة المياه ووزارة الحكم المحلي بهدف توفير الدعم اللازم لتطبيقها.
6. تم تنفيذ العديد من البرامج لرفع كفاءه العاملين في قطاع المياه من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع الدول المانحةبالاضافه الى توقيع اتفاقيات بمل يخص الاداره المتكامله للمصادر المائيه تتضمن برامج بناء قدرات و تبادل خبرات.

الغاية b.6 : دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

المؤشر	2014	2017	2019
1.b.6نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف UNSD Global DB	10	10	10

مؤشرات إضافية	مصدر المعلومات	2019
أنظمة وتعليمات مياه متكاملة	سلطة المياه	رفع مسودة نظام حفر واستخراج المياه لمجلس الوزراء
نسبة العمل المنجز لتحسين الأداء المالي والإداري والتشغيلي لدائرة مياه الضفة الغربية نحو إنشاء شركة المياه الوطنية	سلطة المياه	%20
عدد مرافق المياه الإقليمية المنشأة	سلطة المياه	0
نسبة العمل المنجز لإنشاء وحدة توزيع مياه الجملة في غزة نحو إنشاء شركة المياه الوطنية	سلطة المياه	%0
النسبة المئوية لمرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة [5]	مجلس التنظيم	%57
كفاءة التحصيل: نسبة التحصيل المالي لفواتير المياه	مجلس التنظيم	[6](%76)
النسبة المئوية للوصلات المربوطة بعدادات مسبقة الدفع	مجلس التنظيم	[7](%13)

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تم عمل العديد من السياسات مثل سياسه المشاركه المجتمعيه و سياسه تقليل الفاقد و التي تعمل على زياده كميات المياه و ايضا نظام التعرفه الذي يحدد الاسعار بالاضافه الى تحسين التحصيل لضمان المصاريف التشغيليه و عمل الصيانه اللازمه
2. تم العمل مع مزودي الخدمات انجاز خارطه الطريق لانشاء المصالح الاقليميه (أنظر الجدول أدناه).
3. تنفيذ برنامج الامن المائي لتحسين الحوكمه في قطاع المياه. وسيدعم البرنامج التخطيط والسياسة والرقابة لسلطة المياه.
4. تطوير خطة و طنية لاصلاح قطاع المياه من قبل فريق وطني، واستصدار مجموعة من القرارات الهامة من قبل مجلس الوزراء، و التي تسهم في تطوير كفاءة خدمة المياه على مستوى الجملة من خلال انشاء شركة المياه الوطنية، ودعم عملية انشاء مرافق المياه الاإقليمية
5. برنامج الترابط بني المياه والطاقة والغذاء: حيث يسعى البرنامج في إحدى جزئياته إلى التطوير المؤسساتي وإنشاء مرفق مياه في منطقة طوباس وميثلون وفق خارطة الطريق.
6. برنامج تقوية كفاءة إدارة خدمات المياه في بلدية جنين: ويهدف إلى تطوير القدرات المؤسساستيه و الماليه و التقنيه لقسم المياه في بلديه جنين. و تحسين خدمات المياه. و سيسهم ايضا في تنميه قدرات مقدمي خدمات المياه و تعميم الاجراءات و الادله التي يتم اعدادها للمشروع على جميع مقدمي الخدمات الاخرين عبر سلطه المياه بالاضافه للخبرات المتراكمه خلال مراحل تنفيذ المشروع .
7. تطوير نظام الفوترة الحسابات الماليه لمرافق توزيع المياه المنشاه و قيد الإنشاء.
4. انشاء/ ترخيص جمعيات لمستخدمي المياه استنادا الى النظام الجديد.

[5] الاستقلالية تنطبق على مصالح المياه كرام الله وبيت لحم ومجالس الخدمات المشتركة والجمعيات مثل أبوديس والبلديات التي فصلت دوائر المياه كالخليل ونابلس.

[6] قد يكون هناك انخفاض في نسبة تحصيل في العام 2020 بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن جائحة كوروناوحجز أموال المقاصة.

[7] من المتوقع زيادة النسبة المئوية في حال إقرار نظام التراخيص، وتم تسمية مقدمي الخدمات من قبل سلطة المياه كمرافق وتمت المباشرة بفصل الحسابات لهذه المرافق عن حسابات البلديات

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة

"حسب *خبراء الأمم المتحدة / يعدّ توفر خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والوصول إليها أمراً أساسياً لمكافحة فيروس كوفيد-19، والحفاظ على صحة ورفاهية الملايين. ولن يتم إيقاف كوفيد-19 دون الحصول على المياه المأمونة للسكان الذين يعيشون في حالة ضعف*" . كما،يمكن أن تكون آثار كوفيد-19 أكبر بكثير فيما يخص فقراء الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، الذين لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة".

1. تشكيل لجنة طوارئ للتعامل مع المستجدات، ووضع وتنفيذ خطة احترازية هدفت إلى رفع الجاهزية في المتابعة والعمل والتواصل بين سلطة المياه ومختلف الشركاء، للتقليل من المخاطر المتعلقة بخدمات المياه والصرف الصحي المقدمة للمواطن في ظل هذا الوباء العالمي، ومتابعة تشغيل كافة المرافق المائية لضمان استدامة ومأمونية خدمات المياه والصرف الصحي، من حيث توفير المواد اللازمة، ومتابعة كافة أعمال التشغيل والصيانة، وتكثيف عمليات مراقبة جودة المياه، بالتوازي مع تكثيف إجراءات التعقيم والتدريب عليها، مع الالتزام التام بتعليمات الصحة والسلامة العامة للعاملين في كافة مواقع العمل
2. اصدار عدد من التعاميم العاجلة لمزودي الخدمات في بداية مرحلة الطوارىء بهدف ضمان التزام مزويدي الخدمات بالحفاظ على مصادر المياه و محطات الضخ وحمايتها و ضمان مأمونية مياه الشرب واعتماد آليات التعقيم المعتمدة ودورية عمل الفحوصات اللازمة لمياه الشرب، والحماية المتعلقة بمرافق الصرف الصحي بما يشمل عمليات التعقيم و جودة المياه المعالجة، ومأمونية التزود بصهاريج مياه الشرب، والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحي بصهاريج النضح، واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية طواقم العمل
3. العمل على تقييم وضع مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتحديد الاحتياجات الطارئة من خلال استبيان تم ارساله لكافة مزويدي الخدمات، بهدف اتخاذ الاجراءات المناسبة و توفير الدعم و الاحتياج اللازم لقيام مزودي الخدمات بالمهام المنوطة بهم خلال هذه الفترة.
4. حصر وتحديد مصادر المياه البديلة للاستخدام كنقاط تزود بديلة /إضافية تغطي التجمعات الفلسطينية في شمال وجنوب الضفة الغربية، والعمل على تحديد الاحتياجات للقيام بعملية الربط اللازمة لهذه التجمعات للتأكد من جهوزيتها عند الحاجة لهذه المصادر البديلة .
5. التواصل مع الشركاء والمانحين لحشد الدعم المالي والفني اللازم لتوفير المواد والمعدات اللازمة لتنفيذ خطة الطوارئ.
6. تخصيص رقم للطوارىء (124) للتواصل مع الجمهور واستقبال الشكاوى.
7. اتخاذات الاجراءات اللازمة لاستمرار تشغيل عدد من المنشآت الحيوية لتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية.
8. تكثيف تعقيم مرافق المياه على مستوى الجمله و رفع مستوى الأمان فيها، من خلال اتخاذ اجراءات احترازية منها منع دخول أو خروج لمن هو غير مصرح له لضمان استدامة مصادر المياه ومأمونيتها.
9. على الرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدها العام 2020، وعلى رأسها حالة الطوارىء، إلاّ أنّ سلطة المياه واصلت العمل محققةً انجازات كمية ونوعية هامة وفق محورين أساسيين ساهما في تحقيق طفيف لاهداف التنميه المستدامه تمثلا في: تنفيذ ومتابعة التدخلات المنبثقة عن خطة الطوارئ، و استمرار تنفيذ و متابعه التدخلات و المشاريع و البرامح المنبثقه عن الخطه الاستراتيجيه لسلطه المياه و تنفيذ مشاريع البنيه التحتيه.

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1. الاحتلال الإسرائيلي معيق أساسي لتنمية قطاع المياه: تُعتبر المياه إحدى قضايا الحل النهائي ، لذلك فإن كثيراً من جوانبها عالق رهن الحل السياسي وممارسات الاحتلال الإسرائيلي إتجاه مصادر المياه، الأمر الذي يتطلب ضرورة التمسك بالمطالب والمواقف الثابته تجاه حقوقنا المائية، حيث تعتبر لجنة المياه المشتركة عائقاً مهما في تطوير قطاع المياه، بسبب ربط الموافقة على المشاريع الفلسطينية بالموافقة على مشاريع تخص المستوطنات في الضفة الغربية في محاولة لشرعنتها، الأمر الذي يعتبر مرفوضاً.بالاضافه الى ربط الموافقه على المشاريع بموافقه إداره الاحتلال، بالإضافة الى سيطرة الإحتلال الإسرائيلي على المصادر المائية الفلسطينية السطحية والجوفية، فالاحتلال يستغل أكثر من 85% من المصادر

الجوفية في جميع الأحواض الجوفية في الضفة الغربية، يحرم الفلسطينيين من حق الوصول والاستخدام لنهر الأردن والبحر الميت.

2. زيادة الطلب المتنامي على المياه كنتيجة طبيعية للنمو السكاني من جهة ولتحقيق الاحتياجات المائية المتزايدة للتنمية في القطاعات المختلفة وعلى رأسها الزراعية والصناعية والتي تشكل مصدر دخل رئيسي للكثير من الأسر الفلسطينية، ويرافق ذلك نقص متزايد في كميات المياه المتاحة نتيجة للسياسات الإسرائيلية التعسفية التي تسيطر من خلالها على معظم المصادر المائية في فلسطين، وانعكاسات التغير المناخي الذي يؤثر سلبا على مصادر المياه كماً ونوعاً،

3. تواجه سلطة المياه في غزة مشكلة توفير الطاقة اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشاريع والبرامج المائية وعلى رأسها التحلية والصرف الصحي، حيث تعتبر القيود والإجراءات الإسرائيلية المتبعة لإدخال المعدات والمواد و المضخات من المعابر من التحديات الرئيسية أمام تنفيذالمشاريع ، حيث تواجه المشاريع في تدخلاتها المختلفة مخاطر التأجيل بشكل مستمر نتيجة هذه القيود المفروضة على المواد وقطع الغيار المطلوبة.و بالتالي ترتيب التزامات و تعويضات ماليه.

4. ارتفاع مديونية سلطة المياه لخزينة الدولة نتيجة عدم دفع البلديات لمستحقاتها من أثمان المياه والغاء تمويل مشاريع مياه وصرف صحي من بعض الممولين بسبب ضعف مستوى التحصيل والكفاءة.

5. نظرة الى الأمام

1. دعم التجمعات التي لا تصلها المياه بوسائل تخزين وضخ المياه لضمان وصول المياه إلى جميع السكان فيها –لا سيما الفقراء- بشكل عاجل، إلى حين إيجاد حلول جذرية قابلة للتطبيق.
2. معالجة مشاكل الصرف الصحي في المناطق التي تعاني من هذه المشكلة بشكل سريع تفادياً لمزيد من المشاكل الصحية.
3. تنفيذ التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة لموارد المياه المتاحة، من خلال منهج متكامل يستند إلى هيكلية قطاع المياه وتكامل أدوارها بما فيها التعاون مع الدول المجاورة.
4. العمل على إنشاء شبكات مياه جديدة، وتأهيل بعض الشبكات التالفة، للمساهمة في ضمان توافر خدمات المياه.
5. دعم مشاريع وبرامج تعمل على تأهيل منظومة الصرف الصحي في فلسطين.
6. بناء قدرات مزودي الخدمات والعاملين في قطاع المياه والصرف الصحي، بحيث يكونون قادرين على إدارة خدمات المياه والصرف الصحي في حال أي أزمات أو كوارث مستقبلية.
7. تخصيص الموازنات اللازمة من التمويل الوطني والمساعدات الإنمائية الدولية لتطوير البنية التحتية في قطاع المياه والصرف الصحي.
8. ممارسة الضغط الدولي على إسرائيل من قبل المؤسسات الدولية؛ من أجل رفع يدها عن مصادر المياه الفلسطينية، والتوقف عن تلويث المناطق الفلسطينية بمياه الصرف الصحي من المستوطنات، وبخاصة في ظل التحديات الصحية الكبيرة من انتقال الفيروس عبر مياه الصرف الصحي. كذلك الحال بالنسبة لقطاع غزة الذي يفتقر إلى الأدوات اللازمة والضرورية لعمليات صيانة وتطوير محطات تحلية المياه فيه، ما يعيق تقديم المياه الصالحة للاستخدام للمواطنين في ظل الطب المتزايد خلال الجائحة. فالمطلوب الضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار عن غزة، وتسهيل دخول الأدوات اللازمة لمحطات تحلية المياه.

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

1. المقدمة

يدعم نظام الطاقة الثابت جميع القطاعات من الأعمال التجارية والدواء والتعليم إلى الزراعة والبنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة .وعلى العكس من ذلك، فإن عدم توفر فرص الوصول إلى إمدادات الطاقة وأنظمة التحويل يشكل عائقا أمام التنمية البشرية والاقتصادي. لعدة عقود، كان الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط أو الغاز، هو المصدر الرئيسي لإنتاج الكهرباء، ولكن حرق أنواع الوقود الكربوني ينتج كميات كبيرة من غازات الدفيئة التي تتسبب في تغير المناخ، وتترك آثارا ضارة على رفاهية الناس وعلى البيئة.وهذا يؤثر على الجميع، وليس على القلة فقط. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الكهرباء في العالم يزداد بوتيرة سريعة .وباختصار، يمكن القول إنه من دون إمدادات مستقرة للكهرباء، لن يكون بمقدور البلدان إدارة اقتصاداتها.

يمكن للبلدان تسريع عملية الانتقال إلى نظام موثوق ومستدام وميسور التكلفة للحصول على الطاقة، من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وإعطاء الأولوية الممارسات الموفرة للطاقة، واعتماد تكنولوجيات الطاقة النظيفة وبنيتها التحتية.ويمكن للأعمال التجارية صون وحماية النظم الإيكولوجية لتكون قادرة على استخدام وتطوير مصادر الطاقة الكهرومائية لتوليد الكهرباء والطاقة الحيوية، والالتزام بالحصول على 100% من احتياجاتها التشغيلية من الكهرباء من مصادر متجددة .ويمكن لأرباب الأعمال التقليل من الطلب الداخلي على النقل من خلال إعطاء الأولوية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتشجيع الوسائط الأقل كثافة في استخدام الطاقة، مثل السفر بالقطارات بدلا من السيارات والسفر الجوي.ويمكن للمستثمرين الاستثمار بدرجة أكبر في خدمات الطاقة المستدامة، بما يدخل إلى السوق تكنولوجيات جديدة بسرعة.

تنظر خطة التنمية الوطنية 2021-2023، لتعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة بما يساهم في ديمومة التنمية وتسخير وتوفير مصادر طاقة جديدة، حيث حددت السياسة العامة للخطة "بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني المرتكزة على التنمية بالعناقيد" في احدى تدخلاتها السياساتية، جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، بالتركيز على مجموعة من القطاعات من ضمنها قطاع الطاقة، وايضاً في اطار سياستها توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية حددت تدخل سياساتي لربط التجمعات السكانية بمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها ومن ضمن سياستها العام ضمان استدامة البيئة حددت تدخلات سياساتية لها علاقة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها لا سيما الأرض والمياه والطاقة وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة

تأخذ الرؤية الوطنية لقطاع الطاقة والتي تم اعتمادها في اطار خطة التنمية الوطنية بعين الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية في فلسطين وتستجيب للمتغيرات الديموغرافية وزيادة الطلب على الطاقة، كما وتشجع التنمية الاقتصادية والصناعية والحفاظ على البيئة والتزامات الحكومة الفلسطينية بما يتعلق بالتوقيع على اتفاقية باريس الخاصة بتغير المناخ وتنص هذا الرؤية على:

" بناء نظام طاقة وطني فلسطيني شامل ومتكامل وقادر على تأمين الطاقة من مصادرها المتعددة بحيث تكون مؤمنة وكافية لسد احتياجات التنمية الشاملة المستدامة وباسعار تعكس الكلفة الحقيقية للتزويد والاستهلاك، مع استغلال كافة مصادر الطاقة المتوفرة محلياً وخاص مصادر الطاقة النظيفة، كما وتكون ذات كفاءة وجودة وموثوقية عالية تحقق مواصفات الجودة العالمية اللازمة للتطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي، بحيث تكون الوسائل المستخطمة في تأمين وتزويد احتياجات الطاقة ذات تقنية عالية وتتوافق مع المعايير البيئية الدولية"

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030

المؤشر	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
1.1.7 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء %	2017	99.9	99.9	99.9	100.0	99.8	100.0
	2019	100	100	100	100	100	100
2.1.7 نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين	2017	99.2	99.5	98.7			
	2019	98.9	99.8	97.5			

الغاية 2.7: تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030

المؤشر	الوحدة	السنة	فلسطين
1.2.7 حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة	%	2016	13.6
		2017	10.3
		2018	10.7
		2019	11.7
نسبة الطاقة المتجددة من اجمالي الطاقة المنتجة محليا		2018	%15
		2019	%18

الغاية، 3.7 مضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030

المؤشر	الوحدة	السنة	فلسطين
7.3.1. كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي	ميجاجول/دولار امريكي	2016	4.0
		2017	3.8
		2018	3.6
نسبة الطاقة المستخدم لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي	%	2018	4.5
		2019	3.3

الغاية، a.7 تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030

بلغت قيمة المؤشر حسب قاعدة بيانات UNSD Global **في العام 2017**، 6.33 مليون دولار امريكي وفي العام 2018، 37.5 مليون دولار امريكي

الغاية، b.7 توسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم المقدم لكل منها، بحلول عام

المؤشر	الوحدة	السنة	فلسطين
7.b.1 السعة الكهربائية المركبة في الدول النامية (واط/فرد)	واط/فرد	2017	7.4
	واط/فرد	2018	8.2
	واط/فرد	2019	16.1

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة

- انخفض كل من استهلاك الطاقة بنسبة 12%، وتسديد الفواتير بنسبة 23% في فترة الإغلاق الشامل، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام 2019، وذلك بسبب توقف الأنشطة التجارية والصناعية.
- إعاقة تنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة في الفترات المخطط لها.
- تأجيل استيفاء الديون القديمة والأقساط على المشتركين، كما تم شحن كهرباء بالدفع الآجل لبعض المشتركين غير المقتدرين، على أن يتم استيفاؤها بعد انتهاء حالة الطوارئ.
- تحويل موازنات مشاريع سلطة الطاقة الممولة من الخزانة العامة لموازنة طوارئ، وبالتالي لم يكن هناك مخصصات مالية لتنفيذ هذه المشاريع، مثل مشروع تأهيل شبكات الكهرباء لمناطق (ج) في الضفة الغربية، إضافة إلى تأهيل هذه الشبكات الخاصة بالمدن لاستيعاب مشاريع الطاقة المتجددة.
- زيادة النفقات في مجالات معينة بهدف مواجهة جائحة كورونا، مثل توفير وتوصيل الكهرباء بشكل دائم للمستشفيات ومراكز الحجر الصحي، وشراء وتسليم مولدات لهذه المستشفيات، وتركيب خطوط ضغط متوسط، وتركيب محولات، حيث أدى ذلك إلى استنزاف كافة الموارد المتوفرة لدى سلطة الطاقة، ما أعاق تنفيذ المشاريع الجديدة وبخاصة تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة.
- حدوث نقص شديد في مخزون شركات التوزيع، وبخاصة الكوابل، والعدادات (مسبق الدفع)، ولمبات الإنارة بسبب إغلاق النقاط الحدودية.
- صعوبة الوصول إلى بعض المناطق لإصلاح الأعطال، وبخاصة في مناطق الأغوار الشمالية.
- لم تتمكن شركات التوزيع من إنجاز الاشتراكات الجديدة، واقتصر عملها على أعمال الصيانة الطارئة خلال هذه الفترة.
- تأجيل الدين المجدول على المشتركين لحين انتهاء الجائحة، في الوقت الذي زاد فيه عدد الشيكات المرتجعة بسبب حالة الطوارئ.
- العديد من الهيئات المحلية لم تقم بدفع الاستحقاقات المالية المترتبة عليها لسلطة الطاقة ولشركات التوزيع.

التدخلات والأنشطة المنفذة للحد من تأثير الجائحة على تحقيق غايات الهدف

قامت سلطة الطاقة؛ وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن متابعة تنفيذ هذا الهدف بالإجراءات الآتية من أجل ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:

- التواصل الدائم مع الدول المانحة ووزارة المالية الفلسطينية من أجل توفير مخصصات مالية لمواجهة تأثيرات الجائحة على قطاع الطاقة، تكللت هذه الجهود بموافقة البنك الدولي بتاريخ 2020/4/7 على برنامج "تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة" بميزانية مقدارها 63 مليون دولار للمرحلة الأولى، مع العلم أن المشروع سيتم تنفيذه على خمس مراحل بموازنة تزيد على 150 مليون دولار.
- قامت شركات التوزيع بإشراف سلطة الطاقة بتوفير عمليات الشحن الآجلة للمواطنين ذوي الدخل المحدود، على أن يتم السداد بعد انتهاء الجائحة.
- تنظيم دوام الموظفين والحفاظ على الحد الأدنى في المقر الرئيسي لسلطة الطاقة، واستخدام أسلوب العمل عن بعد، من أجل استمرارية تقديم الخدمات، وضمان عدم تعطل إمدادات الطاقة للمواطنين والمؤسسات المختلفة.
- إصدار تعميم على شركات توزيع الكهرباء للعمل بالحد الأدنى من الموظفين، وبما لا يؤثر سلباً على تقديم الخدمة للمواطنين، والالتزام بإجراءات السلامة العامة، ووقف العمل بقرار قطع الكهرباء لمن يتخلف عن دفع فاتورتين، وتمكين المواطنين من شحن عدادات الكهرباء عن بعد، أو بالوصول إلى منازل المحجور عليهم، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف عن المواطنين خلال فترة الجائحة. كذلك التعميم على شركات توزيع الكهرباء بتوفير إمكانية تسديد المواطنين للفواتير المستحقة

عليهم من خلال شركات خدمات المدفوعات المرخصة من قبل سلطة النقد بتاريخ 2020/6/2.

- سلطة الطاقة بعدد من التدخلات تمثلت بتوفير مخصص مالي من أجل إنشاء محطات طاقة شمسية متجددة تولد الكهرباء للمزارعين في المناطق المهمّشة للمحافظة على صمودهم في أراضيهم، وبخاصة مع مخططات الضم الإسرائيلية التي تزامنت مع الجائحة.
- استمرار العمل في بناء مغذيات الطاقة والتحضير لتشغيل محطات التحويل الثلاث في رام الله ونابلس والخليل، والانتهاء من كافة المتطلبات الفنية لتشغيلها، لما لها من إثر إيجابي في تحسين تقديم الخدمة للمواطنين

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

- يعتبر توفر الطاقة الكهربائية من أكبر التحديات التي يعاني منها قطاع غزة، حيث إن أكثر من 97% من السكان هناك تصلهم الخدمة بشكل متقطع ولساعات محدودة خلال اليوم، ويعود ذلك إلى الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على غزة منذ العام 2007، حيث تمنع إسرائيل تزويد غزة بالوقود اللازم لتشغيل محطة الطاقة الرئيسية هناك.
- الاعتماد شبه الكامل على إسرائيل فيما يتعلق بقطاع الطاقة نتيجة للالتزام ببروتوكول باريس الاقتصادي الذي يحتم على الجانب الفلسطيني استيراد الكهرباء أو الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء من إسرائيل،
- يشكل تدني نسبة التحصيلات وتراكم الديون على المواطنين نتيجة لعدم التزام نسبة من المواطنين بدفع أثمان الطاقة الكهربائية المستهلكة، عائقاً أمام سير عملية تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية في فلسطين

5. نظرة الى الأمام

- العمل على معالجة نقص المواد والمعدات فيما يخص عمل سلطة الطاقة.
- معالجة تدني نسبة التحصيلات عن الطاقة الكهربائية المستهلكة، باستخدام وسائل التحفيز المناسبة لحث المواطنين على الدفع مثل الخصومات على إجمالي الفواتير المستحقة عند الالتزام بالدفع، وغيرها.
- تطوير مهارات العاملين في قطاع الكهرباء من خلال التدريب الفعال، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة الأزمات.
- تفعيل تبادل الخبرات في مجال تطوير قطاع الطاقة مع الدول الشقيقة والصديقة والاستفادة من تجاربهم في معالجة الأزمات المتعلقة بهذا القطاع.
- تكثيف الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وبخاصة في المناطق التي يصعب فيها إنشاء شبكة كهرباء قطرية، كذلك في المناطق الزراعية، حيث إن شركات توزيع الكهرباء تواجه العديد من الصعوبات في إيصال التيار الكهربائي، وتوفير شبكات الكهرباء لبعض المناطق.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

1. المقدمة

يتعلق مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين بتعزيز كفاءة الموارد والطاقة والبنية الأساسية المستدامة وتوفير فرص الحصول على الخدمات الأساسية والوظائف الخضراء واللائقة وتحسين نوعية الحياة للجميع. ويساعد تنفيذها على تحقيق خطط التنمية الشاملة، والحد من التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في المستقبل، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية والحد من الفقر.

لقد برز الاهتمام الوطني في مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين بشكل مبكر من خلال العديد من الأنشطة والمبادرات التي تصب في هذا المجال، تماشيا مع الاهتمام العالمي في تعزيز هذا المفهوم الذي يعتبر واحدا من أهم الأدوات التي تقود إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتعتبر الخطة الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين الركيزة الأساسية في السير قدما نحو تحقيق هذا المفهوم وتعزيزه وتنفيذ ما يمكن تنفيذه من تدخلات وبرامج وأنشطة، حيث سيتم التركيز في السنوات الثلاث القادمة على تنفيذ تلك الخطة والتأكد من أن كافة القطاعات التنموية قد أخذت ذلك بعين الاعتبار.

من المتوقع على الصعيد العالمي أن ينضم المزيد من الناس إلى الطبقة الوسطى على مدى العقدين المقبلين .وهذا أمر جيد لتحقيق الازدهار على المستوى الفردي، ولكنه سيزيد الطلب على الموارد الطبيعية المضغوطة بالفعل .وما لم نشرع في العمل لتغيير أنماط استهلاكنا وإنتاجنا، فسوف نلحق ببيئتنا ضررا يتعذر إصلاحه

يتمحور هذا الهدف حول توفر الاستهلاك والإنتاج المسؤولين من خلال العديد من الأدوات، أهمها تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، من خلال إحداث فصل منهجي بين النمو الاقتصادي من جهة، وتنامي استخدام الموارد والتدهور البيئي من جهة أخرى، وذلك بغية إنجاز "المزيد بتكلفة أقل"، عن طريق خفض كثافة استخدام الأنشطة الاقتصادية الحالية للطاقة، والحد من الانبعاثات والنفايات الناتجة عن الاستخراج والإنتاج والاستهلاك والتخلص من النفايات.

إن عدم توفر ما يكفي من قواعد بيانات محلية أو دولية خاصة بالمؤشرات المتعلقة بهذا الهدف، إضافة إلى وجود مؤشرات غير إحصائية مرتبطة بالأطر القانونية وغيرها، وجزء من هذه المؤشرات صعبة القياس في السياق الفلسطيني، يخلق تحديات مهمة في قياس التقدم في تحقيق هذا الهدف عبر السنوات.

تسعى السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية 2021-2023، الى ديمومة التنمية وتسخير وتوفير مصادر طاقة جديدة. وتحسين جودة البيئة لجعل فلسطين أكثر اخضرارا وتطوير مصادر الطاقة البديلة، وذلك من منطلق مسؤولية جمعية وعالمية وتولي الخطة إدارة الموارد الطبيعية وديمومتها أهمية خاصة وذلك من منطلق المسؤولية تجاه الأجيال الحالية والقادمة.

حددت خطة التنمية الوطنية في اطار سياستها العامة ضمان استدامة البيئة رزمة من التدخلات الأساسية ذات العلاقة في ضبط معدلات التلوث وتعزيز الأدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة والتوسيع في إدارة المياه العادمة واستخدامها والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها لا سيما الأرض والمياه والطاقة وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.12: تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها

المؤشر	حالة المؤشر			
	المصدر	الوحدة	السنة	القيمة
1.1.12: عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية.	سلطة جودة البيئة	خطة	2017	1
	سلطة جودة البيئة	خطة	2018	1

	سلطة جودة البيئة	خطة	2019	1

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

قامت فلسطين بإعداد خطة العمل الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين في العام 2016، وأطلقتها عام 2017 وتغطي الخطة الفترة الزمنية 2017-2022 لتتماشى مع الدورة التخطيطية الوطنية فيما يتعلق بأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطة قد تناولت ثلاثة قطاعات رئيسية ذات أولوية من هذا المنظور وهي قطاع الزراعة والغذاء، وقطاع الإنشاءات والإسكان بالتركيز على البناء الأخضر، وقطاع السياحة بالتركيز على السياحة البيئية. من جانب آخر تم التعامل مع مواضيع المياه والنفايات والطاقة في الخطة على أنها مواضيع عبر قطاعية تتقاطع مع القطاعات الثلاثة الرئيسية ذات الأولوية.

هذا وتم إدماج مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين في أجندة السياسات الوطنية، حيث برز ذلك المفهوم في أكثر من موقع لاسيما في التدخلات السياساتية التي أدرجت تحت السياسة الوطنية المتعلقة بضمان استدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي. كما وتم إدراج وإدماج هذا المفهوم في العديد من الاستراتيجيات القطاعية.

الغاية 2.12: تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.2.12: الأثر المادي، ونصيب الفرد من الأثر المادي، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي	البيانات غير متوفرة
2.2.12: الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	البيانات غير متوفرة

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. إعداد تقرير عن الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، وتأثير ذلك على تدهور الموارد الطبيعية، حيث تم تقديمه للمقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
2. إعداد تقرير عن الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية وتأثيرها على الموارد الطبيعية، حيث تم تقديمه للجنة المشكلة من مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.
3. إعداد بلاغ مقدم إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والمواد السامة بعنوان الأضرار الصحية والبيئية الناتجة عن جهاز إدارة النفايات الذي أنشأته إسرائيل بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. (حالة مكب تفلان).
4. تنفيذ جولات الرقابة والتفتيش المستمرة على المشاريع التطويرية المختلفة وذلك لمراقبة أدائها وضبط المخالفين.
5. مراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي التي يتم تقديمها لكافة المشاريع التطويرية وذلك لمنح الموافقات البيئية بموجبها من أجل ضمان إدارة الموارد الطبيعية وتنفيذ العمليات الإنتاجية بشكل مستدام وتقليل الأثر البيئي إلى الحد الأدنى واتخاذ الإجراءات التخفيفية اللازمة لذلك.
6. البدء بإعداد قانون حماية الطبيعة.
7. مراجعة وتقييم تقرير حالة البيئة في فلسطين والذي اعده برنامج الامم المتحدة للبيئة.
8. عمل مسح ميداني لأكثر من 60 نبع وبئر في محافظة الخليل، شمل هذا المسح ينابيع كل من: وادي العروب، بيت امر، تفوح، حسكة، واد القف، واد الشقاق، كنار ونقر، تضمن هذا المسح اجراء قياسات للخصائص الفيزيائية لتلك الينابيع، قياس التدفق، وتقييم مصادر التلوث التي تهدد تلك الينابيع.
9. اصدار عدد 90 من الموافقات البيئية لمشاريع تطويرية وأنشطة.
10. اصدار 70 موافقة بيئية لتركيب خلايا شمسية فوق اسطح المدارس.
11. اصدار 82 موافقة بيئية لبناء وتشغيل ابراج بث خلوي لصالح شركة جوال.
12. اصدار 80 موافقة بيئية لبناء وتشغيل ابراج بث خلوي لصالح شركة أوريدو.
13. القيام بتكثيف اعمال الرقابة من خلال الزيارات الميدانية لمكبات النفايات الصلبة (مكب المنيا ومكب زهرة الفنجان ومحطات الترحيل) وذلك للتأكد من التزام مشغلي المكبات بالتعليمات الفنية.
14. تم انجاز حوالي 450 جولة رقابة وتفتيش، والتعامل مع حوالي 150 شكوى بيئية وتحويل عدد من الشكاوي الى القضاء.
15. متابعة مشروع غاز غزة والحصول على دعم هولندي لمساعدة سلطة جودة البيئة في مراجعة وتقييم دراسة التقييم البيئى والاجتماعي وتقرير تحديد النطاق (report Scoping) الخاص بالمشروع.

الغاية 3.12: نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.3.12: الأثر المادي، ونصيب الفرد من الأثر المادي، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي	البيانات غير متوفرة
2.3.12: الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	البيانات غير متوفرة

الغاية 4.12: تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.4.12: : عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة.	انضمت فلسطين الى العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وهي كالتالي: o اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية. o فلسطين عضو كامل في اتفاقية بازل بشأن التحكم بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود. o فلسطين عضو كامل في اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. o فلسطين عضو كامل في اتفاقية ميناماتا بشان الزئبق.
2.4.12: نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة	بلغت هذه القيمة ما مقداره 106891 طن سنويا، وهو ما تم تقديره في العام (2015) من خلال اعداد التقرير الوطني الأول حول النفايات الخطرة في فلسطين.

مؤشرات بديلة إضافية بموجب بيانات وتقارير سلطة جودة البيئة:

1. المؤشر : كمية النفايات الإلكترونية والكهربائية المتولدة في فلسطين وتشمل النفايات المهربة من الجانب الاسرائيلي.[8] بلغت هذه القيمة ما مقداره 600900 طن سنويا بما يشمل النفايات المهربة من اسرائيل، وهو ما تم تقديره في العام (2015) من خلال التقرير الوطني الأول حول النفايات الخطرة في فلسطين.

2. المؤشر: كمية النفايات الطبية المتولدة من مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات.[9] بلغت هذه القيمة ما مقداره 914.4 طن سنويا وهو ما تم تقديره في العام (2015) من خلال التقرير الوطني الأول حول النفايات الخطرة في فلسطين. وفي تحديث صدر عن وزارة الصحة الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي فان التقديرات تشير الى انتاج ما يقارب 1600 طن من هذا النوع من النفايات في الضفة الغربية في العام 2020. من الجدير بالذكر أن هذه الزيادة لاشك قد تأثرت بالجائحة.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. بدء العمل على اعداد الخطة الوطنية لإدارة النفايات الطبية
2. منح التصاريح اللازمة للمواد الكيميائية التي يتم إدخالها إلى فلسطين بما يشمل المبيدات الزراعية.
3. منح التصاريح الخاصة بنقل النفايات الخطرة.
4. التدقيق على المعايير والمواصفات البيئية المتعلقة بمكبات النفايات الصحية.
5. مراقبة العمليات الجارية في المكبات الصحية من منظور بيئي.
6. ضبط العديد من محاولات تهريب النفايات الخطرة الى فلسطين من داخل الخط الأخضر وذلك بالشراكة بين سلطة جودة البيئة والضابطة الجمركية.
7. إعداد نظام المواد الكيماوية والخطرة والقائمة والتعليمات المتعلقة به.
8. اعتماد نظام إدارة النفايات الخطرة من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني.
9. البدء بمشروع تعزيز القدرات المؤسسية لدولة فلسطين من أجل الإدارة السليمة للنفايات والمواد الكيميائية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة بموجب اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم والعملية الداعمة نحو التصديق على اتفاقية ميناماتا. حيث من المتوقع أن تكون المخرجات كوادر فنية مدربة وقادرة على التعامل مع المواد الكيميائية ونفاياتها بما يتلاءم مع الاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة.
10. إعداد التقرير الوطني حول النفايات الخطرة استجابة لمتطلبات اتفاقية بازل.

[8] المصدر: التقرير الوطني الأول للنفايات الخطرة في فلسطين 2015-2016.

[9] المصدر: التقرير الوطني الأول للنفايات الخطرة في فلسطين 2015-2016.

11. تصـــميم واعتماد شـــعار للنفايات الالكترونية – واقع وحلول واعتماده من قبل جامعة الدول العربية وتعميمه على الدول العربية للاحتفال بيوم البيئة العربي تحت هذا الشعار.
12. إصدار دليل إرشادي للتعامل مع النفايات الصلبة للحد من تفشي فيروس كورونا.
13. مراجعة وتقييم التقارير الخاصة بمشروع ادارة النفايات الالكترونية في جنوب الخليل.
14. توقيع اتفاقية مع برنامج الامم المتحدة الانمائي لتركيب وتشـــغيل محرقة طبية في المختبرات المركزية-كلية العروب الزراعية.

الغاية 5.12: الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.5.12: : معدل إعادة التدوير على الصـــعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها.	بلغت قيمة المؤشر حسب وزارة الحكم المحلي ما يقارب (1%)10، وهي نسبة تعتبر قليلة جدا اذا ما قورنت مع الاستهداف الذي كان محددا في الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة والتي قدرت ب 30% في العام 2022.
مؤشرات بديلة إضافية بموجب بيانات وتقارير سلطة جودة البيئة: المؤشر: نسبة تغطية المكبات الصحية للمناطق التي تغطيها خدمات الجمع للنفايات الصلبة11. وفق كتاب البيانات الخاص بادارة النفايات الصلبة في مجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية وقطاع غزة فان هذه النسبة بلغت في العام 2019 حوالي 89% بينما كانت حوالي 53% في العام 2017. هذا يشير الى تحسن خدمة التخلص من النفايات الصلبة في مكبات صحية بدلا عن التخلص العشوائي منها في مكبات عشوائية مفتوحة. من جهة أخرى بلغت نسبة التجمعات السكنية التي تتلقى خدمات جمع ونقل النفايات 95% في العام 2019 وهي نفس النسبة التي كانت عليه في العام 2017[12]. كما بلغ متوسط إنتاج الفرد اليومي في فلسطين من النفايات الصلبة حوالي 0.744 كغم في العام 2018[13]، في حين انه بلغ 0.91 كغ/فرد/يوم في الضفة الغربية و بلغ 0.7 كغم/فرد/يوم في قطاع غزة للعام 2019[14].	

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تنفيذ برامج توعوية تستهدف كافة فئات المجتمع الفلسطيني لرفع الوعي بقضايا البيئة والمحافظة عليها من التلوث، والتركيز على مسألة خفض إنتاج النفايات الصلبة من خلال التدوير وإعادة الاستخدام وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.
2. تدريب ومشاركة حوالي 150 مشارك من القطاعات والشركاء المختلفين في مجال ادارة النفايات الخطرة.

[10] المصدر: Data Book of Solid Waste Management of Joint Services Councils in West Bank and Gaza, July 2019.
[11] المصدر: Data Book of Solid Waste Management of Joint Services Councils in West Bank and Gaza, July 2019.
[12] المصدر: Data Book of Solid Waste Management of Joint Services Councils in West Bank and Gaza, July 2019.
[13] المصدر: تقرير المراجعة النصفي لأجندة السياسات الوطنية 2019
[14] المصدر: Data Book of Solid Waste Management of Joint Services Councils in West Bank and Gaza, July 2019.

الغاية 6.12: تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة والشركات عبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها

المؤشر	حالة المؤشر
1.6.12: عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة	البيانات غير متوفرة

الغاية 7.12: تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية

المؤشر	حالة المؤشر
1.7.12: عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام	البيانات غير متوفرة

الغاية 8.12: ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.8.12: مدى تعميم مراعاة '1' تعليم المواطنة العالمية و '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية، و (ب) المناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب	البيانات غير متوفرة

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. بدء مراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي 2020- 2030.
2. تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة البيئية في المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
3. إحياء كافة المناسبات البيئية، وذلك من خلال احتفالات في كافة المحافظات بالإضافة إلى إصدار تقارير صحفية وإحصائية مشتركة بين سلطة جودة البيئة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
4. تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة البيئية في المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
5. تم تنفيذ محاضرات وندوات وبرامج متعددة.
6. تم تنفيذ مجموعة من الحملات البيئية في محافظات عدة.
7. تنظيم لقاءات تلفزيونية وإذاعية حول الوضع البيئي وإثارة مواضيع بيئية متعددة.
8. اعداد تقرير بعنوان كورونا والمياه والبيئة.
9. المشاركة في اعداد اطلس التنمية من خلال انجاز الجزء الخاص بالأهداف البيئية من أهداف التنمية المستدامة.
10. المشاركة في اعداد التقرير الوطني للتنمية المستدامة 2018-2019 من خلال انجاز الجزئية الخاصة بالأهداف البيئية من أهداف التنمية المستدامة.
11. اقامة الحدائق المدرسية والنوادي البيئية في المدارس ومؤسسات المجتمع المحلي بالتعاون مع مؤسسات القطاع المدني.
12. تم اطلاق فعاليات المخيم الكشفي العربي البيئي الافتراضي الأول في القاهرة تحت رعاية سلطة جودة البيئة، حيث شارك في المخيم 16 دولة عربية، يهدف هذا المخيم إلى بناء قدرات الكشافين العرب ورفع مستوى الوعي البيئي لديهم والإسهام في إعداد وبناء جيل كشفي بيئي مسؤول لديه القدرة على إطلاق المبادرات البيئية وتنفيذها على أرض الواقع، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مناصرة قضايا البيئة التي تواجهها مجتمعاتهم والتحضير لأنشطة هامة لدمج الحركة الكشفية في مجال البيئة.
13. تنظيم المعرض البيئي للتنوع الحيوي في محافظة بيت لحم وفي محافظة رام الله والبيرة.
14. نشر إعلانات توعوية لسلطة جودة البيئة (الصيد الجائر، الحد من انتشار الأمراض الوبائية المعدية من الحيوانات البرية) بالتنسيق مع هيئة الاذاعة والتلفزيون.
15. تنظيم عدد من البرامج الاذاعية على النحو التالي:
    - اذاعة صوت فلسطين (برنامج تحت الفية، اعداد سبوتات بيئية توعوية).
    - راديو اجيال (برنامج اسبوعي ضمن المجلة المنوعة).

الغاية a.12: دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة

المؤشر	مصدر البيانات	السنة	القيمة
1.a.12: السعة الكهربائية المركبة في الدول النامية (واط/فرد)	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2011	0.1
	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2012	0.1
	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2013	0.1
	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2014	0.7
	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2015	2.6
	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2016	5.4
	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2017	7.4
	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2018	8.2
	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2019	16.1
	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2020	19.6

الغاية b.12: وضـــع وتنفيذ أدوات لرصـــد تأثيرات الســـياحة المســـتدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة

المؤشر	حالة المؤشر
1.a.12: تنفيذ أدوات محاسبية موحدة لرصد الجانبين الاقتصادي والبيئي لاستدامة السياحة	البيانات غير متوفرة

الغاية c.12: ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

المؤشر	حالة المؤشر
1.c.12: مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري	البيانات غير متوفرة

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة

1. زيادة كبير في النفايات الخطرة (الطبية) سواء في مراكز الحجر الصحي أو المستشفيات، وبالتالي أصبحت هناك أعباء إضافية للتخلص منها. من جانب آخر،
2. شكل ازدياد كميات النفايات اليومية للمواطنين، وذلك بسبب إجراءات السلامة الصحية المتبعة في ظل جائحة كورونا التي تشمل (عبوات المنظفات، المناديل المطهرة، العبوات البلاستيكية، الكمامات)، عبئاً إضافياً جديداً على العاملين في مجال جمع النفايات والتخلص منها، عدا عن السلوك الخاطئ لتعامل المواطنين مع هذا النوع من النفايات، حيث يتم إلقاء النفايات في الأماكن العامة (مثلاً التخلص من الكمامة ورميها في الشارع).
3. إقبال المواطنين بشكل غير مدروس وغير مبرر على اقتناء كميات كبيرة من الغذاء والمشروبات بسبب إغلاق الأسواق المحلية، ما يؤدي إلى تلف الأطعمة المكدسة فوق حاجة المواطنين لقلة معرفتهم بأساليب التخزين الصحيحة للأغذية.
4. أدت إجراءات السلامة المفروضة من قبل الحكومة في ظل جائحة كورونا إلى قضاء وقت أكبر للمواطنين في منازلهم، ما أثر بشكل واضح على زيادة استهلاك الطاقة والمياه (بنسبة 30% تقريباً)، وإلى زيادة الضغط على موارد المياه المحدودة لدينا

بسبب حرص المواطنين الزائد على استخدام المياه بشكل أكبر في عمليات التنظيف اليومي، ما دفعهم إلى شراء واستخدام المياه المعبأة التي تحولت إلى عبء على البيئة في سلسلة النفايات المولدة وعمليات جمعها والتخلص منها.

التدخلات الخاصة في الحد من تاثير جائحة كورونا على تحقيق الغايات

- إعداد الأدلة الإرشادية الصحية والقانونية لكيفية التعامل مع النفايات الخاصة بالمؤسسات الصحية وعمليات التخلص منها، وبالشراكة مع وزارة الصحة ومجالس الحكم المحلي والهيئات المحلية القروية والبلديات، ويشمل ذلك المستشفيات، ومراكز الحجر الصحي، وطواقم البلديات والهيئات المحلية
- تم تنفيذ العديد من العمليات المشتركة مع وزارة الصحة والبلديات بهدف جمع النفايات والتخلص منها؛ إما بالحرق وإما بالدفن، إضافة إلى إرشاد العمال لآليات التعامل مع هذا النوع من النفايات، وذلك لاحتكاكهم الدائم بالجمهور
- رفع وعي المواطن بخصوص الإنتاج والاستهلاك المستدام وأثره الإيجابي على المجتمع، وبخاصة أن الاستهلاك تزايد بفعل الإغلاق والحجر

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1. سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على ما يقارب 65 % من مساحة فلسطين، وهذا يعني سيطرتهم اعلى المصادر الطبيعية والتحكم بها وسرقتها، وتقييد إجراءات المؤسسات الفلسطينية في المناطق المسيطر عليها، وتهريب النفايات الإسرائيلية والتي تحتوي أيضا على نفايات خطرة إلى الأراضي الفلسطينية، مما يشكل عائقا ويزيد من العبء والأثر على الموارد الطبيعية. واعاقة الاحتلال للعديد من المبادرات مثل إنشاء محطات الترحيل، إنشاء المكبات الصحية، إنشاء وحدات لإعادة تدوير النفايات.
2. محدودية الأراضي المناسبة لإقامة مكبات نفايات صحية، وذلك بسبب الممانعة الإسرائيلية خاصة وأن الأراضي المناسبة لذلك تقع في المناطق المسماه "ج"، وعدم وجود خيار استراتيجي آخر غير الطمر الصحي حتى الآن للتخلص من النفايات والاستفادة منها، مما يعني الاستمرار في التخلص منها في المكبات الصحية، والتي أصبحت لا تكفي للكميات الكبيرة المنتجة والمتزايدة.
3. الممارسات التي تتمثل في الصيد والرعي الجائر والتوسع العمراني وإنشاء المصانع مثل مناشير الحجر والكسارات والمحاجر، وما ينجم عنها من تلوث، الأمر الذي أدى إلى تدمير المواطن الطبيعية للأصناف، كما أدى إلى تقطيع وتجزئة الأنظمة البيئية وعدم تواصل الأراضي. وكنتيجة حتمية لذلك تختفي البيئات الطبيعية وتضمحل المجتمعات النباتية والحيوانية المرتبطة بها أو تصبح مهددة بالانقراض.
4. محدودية المصادر المالية اللازمة لتنفيذ ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة من أهداف وتدخلات.
5. اقتراب وصول المكبات الصحية الموجودة في الضفة وغزة إلى السعة التصميمة، وقد تم الشروع بعمليات توسعة في هذه المكبات ولكنها محدودة لمحدودية مصادر التمويل.
6. لا زال مستوى الوعي لدى المواطنين في هذا المجال محدودا وبحاجة إلى المزيد من البرامج التوعوية المستمرة والتي يجب أن تنطلق بناء على استراتيجية وطنية خاصة بالتوعية.

5. نظرة الى الأمام

- توسيع وتفعيل خدمات الطوارئ الخاصة بجمع النفايات والتخلص منها.
- حشد الدعم الدولي من أجل القيام بمشاريع تطويرية في قطاع البيئة، وبخاصة مع توجه الناس الكبير خلال فترة كورونا إلى السياحة الداخلية بسبب توقف حركة السفر، ما أدى إلى حدوث تدهور بيئي واستنزاف للموارد الطبيعية
- توفير خدمة الطمر الصحي لكافة التجمعات السكانية في سبيل اغلاق المكبات العشوائية نهائيا والتخلص منه، حيث أنه ما زال هناك تجمعات سكانية غير مشمولة بخدمة الطمر الصحي لعدم توفر مكبات صحية وبالتالي استخدام المكبات العشوائية.
- تعزيز التعاون والتنسيق وحشد الموارد من اجل الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، وبخاصة وزارة الزراعة، وسلطة المياه، ومؤسسات الحكم المحلي
- توفير التمويل الكافي لتنفيذ خطط سلطة جودة البيئة في المجالات البيئية المختلفة، ومن ثم تعزيز قدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تقع تحت مسؤوليتها
- وضع استراتيجية للمدى الطويل للحد من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، الأمر الذي يعزز من تنفيذ مؤشرات هذا الهدف

الهدف13 : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

1. مقدمة

كان عام 2019 ثاني أحر عام على الإطلاق، وارتفعت مستويات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى أرقام قياسية جديدة في عام 2019. يؤثر تغير المناخ على كل الدول في جميع القارات، ويعطل الاقتصادات الوطنية ويؤثر على الحياة، فتتغير أنماط الطقس، و ترتفع مستويات سطح البحر، وتصبح الأحداث الجوية أكثر حدةً.وعلى الرغم من توقع انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 6 في المائة في عام 2020 بسبب حظر السفر والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19، فإن هذا التحسن مؤقتٌ فقط.

يركز الهدف الثالث عشر على تعزيز المرونة والقدرة على المنعة والصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار، وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. كما يركز هذا الهدف على دور انبعاثات الغازات الجوية في تغير المناخ، وبخاصة ثاني أكسيد الكربون الذي يحظى بالنسبة الأكبر من مجموع الانبعاثات.

تعد فلسطين من الدول الأقل إسهاما في انبعاث غازات الدفيئة، والأقل تأثيرا في تشكل ظاهرة تغير المناخ العالمية لكنها الأكثر تأثرا به في منطقة شرق المتوسط، ويكون هذا التأثير واضحا من خلال التغير الواضح في كميات وتوزيع هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وتبدل أحوال الفصول الأربعة، مما يعكس تأثيره على القطاع الزراعي والمائي والطاقة والإسكان والبنية التحتية والأمن الغذائي وغيرها من القطاعات الأخرى.

تحسبا لذلك وتقديرا لتلك الآثار سعت فلسطين إلى أخذ هذا الموضوع على محمل الجد من كافة النواحي القانونية والمؤسسية والتخطيطية وبناء القدرات، حيث برزت أهمية التكيف مع ظاهرة التغير المناخي في خطة التنمية الوطنية 2021-2023 ضمن السياسة الوطنية الهادفة إلى ضمان استدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي.

2. التقدم نحو تحقيق غايات الهدف

الغاية 1.13: تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار

المؤشر	حالة المؤشر		
	2017	2018	2019
1.1.1.13: عدد الوفيات بسبب الكوارث لكل 100000شخص.	1.42	0.0206	-
2.1.1.13: عدد المفقودين بسبب الكوارث لكل 100000شخص.	0	0	-
3.1.1.13: عدد المتضررين نتيجة للكوارث لكل 100 000 شخص	42	6.283	-
2.1.13: عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث.	تتوفر لدى فلسطين استراتيجية		
3.1.13: نسبة السلطات المحلية التي لديها وتطبق استراتيجيات الحد من المخاطر على مستوى السلطات المحلية بالاتساق مع الاستراتيجية الوطنية للحد من المخاط	%68.8	68.8	68.8

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تنفيذ مشروع إعداد خطط تنفيذية للمساهمات المحددة وطنيا في قطاعات: الصحة، المياه، النفايات الصلبة، النقل والمواصلات والمرأة، والممول من البنك الاسلامي للتنمية والبنك الدولي.
2. الحصول على موافقة لتمويل مشروع تقرير الانبعاثات المحين لمدة سنتين وذلك من مرفق البيئة العالمي والتنفيذ من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي وشركات دولية متخصصة.
3. تنفيذ مشروع إعداد التقرير المحين للإنبعاثات: فصل التخفيف والممول من مرفق البيئة العالمي والمنفذ بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي.

4. المشـــاركة في إعداد مقترح مشـــروع لصـــندوق المناخ الأخضـــر بقيمة 10 مليون دولار بالمشـــاركة مع وزارة الزراعة وبرنامج الغذاء العالمي.
5. تقديم مقترحات مشـاريع لصـندوق المناخ الأخضـر بالشـراكة والتعاون مع وزارة الزراعة ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ودائرة الارصاد الجوية وشركة ديلويت اليابانية بقيمة 2.5 مليون دولار.
6. تقديم مقترح مشروع لصندوق المناخ الاخضر بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة.
7. الحصـــول على موافقة لتمويل مشـــروع حول اعداد خطط تنفيذية للمســـاهمات المحددة وطنيا ويشـــارك في التنفيذ البنك الاسلامي للتنمية والبنك الدولي.
8. اختتام اعمال مشـــروع اعداد خطط تنفيذية للمســـاهمات المحددة وطنيا لقطاعي الطاقة والزراعة والممول من الحكومة البلجيكية.

الغاية 13.2: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

المؤشر	حالة المؤشر		
	2016	2017	2018
1.2.13: عدد البلدان التي لديها مسـاهمات محددة وطنياً، واسـتراتيجيات طويلة الأجل، وخطط تكيُّف وطنيـة، واســـتراتيجيـات على النحو الوارد في البلاغـات المتعلقة بالتكيف، وبلاغات وطنية	يوجد لدى فلسطين استراتيجية وطنية للتعامل مع تغير المناخ وكذلك يوجد خطط للمساهمات المحددة وطنيا في العديد من القطاعات[15]		
2.2.13: مجموع كميـات المنبعثـات من غـازات الـدفيئـة (1000 طن مكـافيء (CO2	4,645.50	4,777.20	4,527.70

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. مراجعة خطة الاستجابة لجائحة كورونا – برنامج الامم المتحدة للبيئية.
2. اعداد دراسة حول ادماج القطاع الخاص في مشاريع تغير المناخ.
3. مراجعة وتقييم الشـروط المرجعية والوثائق للمسـتشـارين الخاصـين بمشـاريع التغير المناخي في اطار تقرير المسـاهمات المحددة وطنيا مثل (اعداد خطط تفصـيلية لقطاع الطاقة، والزراعة، والنقل والمواصـلات، والصـحة، والنوع الاجتماعي، والمياه والمياه العادمة) وإعداد الفصل الخاص بالتخيفيف من الانبعاثات في اطار التقرير المحدث كل سنتين- BUR.
4. الحصول على موافقة صندوق المناخ الأخضر على تمويل مشروع: أثر كوفيد 19 على تنفيذ خطط المناخ الوطنية وتعزيز العمل المناخي في فلسطين.

الغاية 3.13: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

المؤشر	حالة المؤشر
1.3.13: مدى تعميم مراعاة (1) تعليم المواطنة العالمية و(2) التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية، (ب) والمناهج الدراسية، (ج) وتدريب المعلمين، (د) وتقييم الطلاب	البيانات غير متوفرة
1.1.3.13: مدى تعميم مراعاة '1' تعليم المواطنة العالمية و '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في السياسات التربوية الوطنية	0.875
2.1.3.13: مدى تعميم مراعاة '1' تعليم المواطنة العالمية و '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في المناهج الدراسية	0.708
3.1.3.13: مدى تعميم مراعاة '1' تعليم المواطنة العالمية و '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في تدريب المعلمين	0.800

[15] سلطة جودة البيئة

4.1.3.13: مدى تعميم مراعاة '1' تعليم المواطنة العالمية و '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في تقييم الطلاب	0.833

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تطوير ورقة علمية بعنوان أثر جدار الفصل العنصري على زيادة تركيز ثاني اكسيد الكربون في الجو بسبب اقتلاع وتدمير الأشجار الناتجة عن بناء الجدار.
2. إعداد نشرة تعريفية حول المساهمات المحددة وطنيا فيما يخص التكيف مع تغير المناخ باللغة العربية.
3. متابعة مقترح مشروع اعداد خرائط كتم التربة مع و كالة الفضاء الأوروبية بتقنية الاستشعار عن بعد.

الغاية a.13: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

المؤشر	حالة المؤشر
1.a.13: المبالغ المقدمة والمجمعة سنوياً بدولارات الولايات المتحدة في ما يتعلق باستمرار الهدف الجماعي الحالي المتعلق بتعبئة الأموال للوفاء بالتزام توفير 100 بليون دولار الى غاية عام 2025	البيانات غير متوفرة

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة

من المتوقع أن الإغلاقات وحظر التجوال أثناء الجائحة قد أدى إلى انخفاض الانبعاثات، وبخاصة أن النقل البري مسؤول عن 47% من هذه الانبعاثات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 ح)، أي إن إجراءات احتواء الجائحة عملت على تخفيض الانبعاثات، وهو ما أشار إليه ممثل سلطة البيئة بوجود آثار إيجابية تتمثل في أن تقليص عمل المنشآت الصناعية، ومحدودية سير المركبات التي تعتمد على البترول في عملها، أديا إلى الحد من عمليات احتراق الوقود وانبعاث الغازات.

التدخلات المنجزة للحد من تاثير الجائحة على تحقيق الغايات

- قامت سلطة جودة البيئة باستكمال إعداد برنامج وخطة عمل لتنفيذ مشاريع في مجال التغير المناخي والخاص بالصندوق الأخضر.
- الانتهاء من إعداد خارطة طريق لتحديد التكنولوجيا المستخدمة في تنفيذ خطط التكيف مع تغير المناخ.
- تفعيل خطة طوارئ بالشراكة مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة من أجل مواجهة الفيضانات خلال موسم الشتاء.

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1. عدم قدرة فلسطين كدولة من الاستفادة من صناديق المناخ والصناديق الخضراء بشكل عام بسبب الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على تلك الموارد.
2. ما زال الاهتمام الوطني دون المستوى المطلوب في هذا الأمر.
3. ضعف القدرات والإمكانيات الفنية على مستوى المؤسسات الشريكة ذات العلاقة.
4. التأثر العالي المستوى لفلسطين من آثار التغير المناخي العالمي رغم عدم تأثيرها في ذلك التغير لقلة الانبعاثات مقارنة مع غيرها من دول المنطقة والعالم.
5. المصادر الإسرائيلية للانبعاثات والتي تشكل أضعاف الانبعاثات الفلسطينية.
6. ضعف وقلة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والتدخلات التي من شأنها تعزيز التكيف مع هذا التغير المناخي الذي أصبح يطال كافة القطاعات والمجالات التنموية

5. نظرة الى الأمام

1. التعاون بين جميع الأطراف وخاصة سلطة المياه لتوفير البدائل مثل تحلية المياه، أو صيانة شبكات المياه؛ من أجل تقليل الفاقد من المياه.
2. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، من خلال الحوافز المالية والقانونية، للمحافظة على البيئة وتقليل التلوث بعد تزايده بسبب جائحة كورونا، وبخاصة النفايات الطبية، الأمر الذي يساعد في تقليل الأثر السلبي على المناخ.

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

1. مقدمة

تضمن طبيعة عمل المحيطات أنظمة عالمية تجعل الأرض صالحة لعيش البشر، إذ يتم توفير وتنظيم مياه الأمطار ومياه الشرب والطقس والمناخ والسواحل والكثير من غذائنا وحتى الأكسجين في الهواء الذي نتنفسه عن طريق البحار. لذا فإن إدارة هذه الموارد العالمية الأساسية بعناية يعدّ أحد الملامح الرئيسية لمستقبلٍ مستدام.

تكمن أهمية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بسبب تعرض الساحل الفلسطيني في قطاع غزة لمجموعة من مشاكل بيئية أهمها: استخراج الرمال، والبناء العشوائي الذي أدى إلى تعرية الشاطىء، وأيضا التلوث نتيجة تدفق المياه العادمة غير المعالجة، وإلقاء النفايات وغيرها من التأثيرات التي أدت إلى زيادة نسبة تلوث الشاطئ، بالإضافة إلى الضخ الجائر للمياه من الجانب الإسرائيلي على حدود القطاع أو الضخ الزائد للحوض الساحلي داخل قطاع غزة، ولعل من اهم المشاكل التي تهدد المناطق الساحلية في الوقت الحاضر هي مشكلة التغيرات المناخية التي تنذر بحدوث العديد من المشاكل البيئية من أهمها ارتفاع منسوب مياه البحر.

على الصعيد الفلسطيني، فإن معظم هذه المقاصد ومؤشراتها لا تتلاءم مع واقع فلسطين الطوبوغرافي، حيث طول الساحل أمام قطاع غزة لا يتجاوز 45 كم. إن الساحل البحري في قطاع غزة ملوث بصورة كبيرة بمياه الصرف الصحي، حيث يتدفق إليه 58% من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً، وبمعدل 46 مليون متر مكعب سنوياً من أصل 80 مليون متر مكعب (World Bank, 2018). أضف إلى ذلك أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وكجزء من سياسة الحصار، قلّصت المجال المسموح فيه للصيد البحري إلى 12 ميلاً بحريّاً، وبمرور السنين قلّصت إسرائيل المجال أكثر وأكثر فجعلته أحياناً بعُمق 3 أميال فقط، ويتراوح اليوم بين 6-9 أميال بحرية. هذا كله أدى إلى استنزاف في الثروة السمكية في هذه المساحة المحدودة التي غالباً لا تكون مناسبة فنياً لصيد كميات مجدية من الأسماك. في السياق ذاته، أشارت سلطة جودة البيئة إلى أنه نتيجة لانعدام فرص العمل في ظل جائحة كورونا، لجأ عدد متزايد من المواطنين في قطاع غزة إلى الصيد البحري، الذي نتج عنه زيادة كبيرة في كمية الصيد، التي تهدد بدورها الثروة السمكية في بحر غزة. كما أثر انقطاع الطاقة المستمر في قطاع غزة، بشكل خطير، على عمليات معالجة الصرف الصحي، حيث يتم التخلص منها عن طريق البحر، وهذا يؤدي إلى تهديد الأحياء البحرية من نباتات وأسماك

تتمحور مقاصد هذا الهدف حول منع التلوث البحري بجميع أنواعه، والحد منه بقدر كبير، وإدارة النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، وتقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، وتنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.14: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025

المؤشر	حالة المؤشر
1.1.14: مؤشر تلوث المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية العائمة.	البيانات غير متوفرة

الغاية 2.14: إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.2.14: نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تتم إدارتها باستخدام مقاربات قائمة على النظم الإيكولوجية	البيانات غير متوفرة

الغاية 3.14: تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

المؤشر	حالة المؤشر
1.3.14: قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات	لا ينطبق على فلسطين

الغاية 4.14: تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.4.14: نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجي	البيانات غير متوفرة

الغاية 14.5 : حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.5.14: نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحري	البيانات غير متوفرة

الغاية 14.6: حظر أشكال معينة من الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بضرورة أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة، للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.6.14: التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم	البيانات غير متوفرة

الغاية 7.14: زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.7.14: مصائد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا وجميع البلدان	البيانات غير متوفرة

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة.

- افتتاح محطة جديدة لمعالجة المياه العادمة في خان يونس بعد التشغيل التجريبي، وذلك من أجل مواجهة التلوث المتزايد لمياه البحر في قطاع غزة خلال فترة الجائحة، والانتهاء من إنشاء الخط الناقل للمياه العادمة المعالجة، وتفعيل خطة التشغيل لشبكة ري تخدم حوالي 5000 دونم من الأرض الزراعية في شمال غزة، إضافة إلى صيانة وتطوير محطة معالجة المياه العادمة في رفح.
- العمل على إدارة الزيادة الواضحة على مهنة الصيد نتيجة فقدان الوظائف في القطاعات الأخرى، من خلال استكمال تطوير قدرات الصيادين في مجال تأهيل القوارب، وتوفير شبكات صيد جديدة، بدعم من أوكسفام، والشؤون الخارجية الكندية للتنمية، وبالتعاون مع اتّحاد لجان العمل الزراعي، إضافة إلى استمرار دعم الثروة السمكية والاستزراع السمكي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1. تلوث مياه البحر بالنفايات الصلبة والمياه العادمة التي تتدفق اليه.
2. قلة المساحة المسموح للجانب الفلسطيني في الوصول اليها للصيد.
3. الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، مما يؤدي إلى صعوبة إقامة المشاريع.
4. نقص الطاقة المزودة لقطاع غزة مما يؤثر على عمل وكفاءة كافة المشاريع ومرافق البنية التحتية.
5. عدم توفر المعلومات الدقيقة والكافية لرصد التقدم في تحقيق هذا الهدف.
6. جائحة كورونا وما رافقها من تعطيل للخدمات وزيادة الضغط عليها لاسيما في قطاع غزة مما زاد من العبء الواقع على البيئة البحرية والساحل.

5. نظرة الى الأمام

1. مواجهة تزايد تصريف المياه العادمة في البحر بشكل جذري، وذلك باستكمال إنشاء ما يلزم من محطات التكرير، وتوسيع الموجود منها، تحقيقاً للاستدامة المطلوبة للحفاظ على البحر والموارد البحرية.
2. توفير الكهرباء اللازمة لتشغيل محطات الصرف الموجودة من خلال مصادر بديلة مثل الطاقة الشمسية أو المولدات في حال عدم توفر الكهرباء من مصدرها الرئيسي، وذلك لمواجهة تداعيات الجائحة على تزايد الطلب على الكهرباء، ومن ثم انخفاض ما يصل لمحطات تكرير مياه الصرف الصحي.
3. مواجهة تقليص مساحة الصيد في البحر من قبل سلطات الاحتلال في سياق تقييد الحركة نتيجة الجائحة، وذلك بممارسة الضغط السياسي باتجاه سماح إسرائيل، سلطة الاحتلال، بتوسعة مساحة الصيد وفقاً للاتفاقيات الدولية بما فيها إتفاقية قانون البحار، وعضوية دوبة فلسطين فيها.
4. العمل على تخفيف أثر الجائحة على الصيادين، من خلال حلول مستدامة تتعلق بتطوير مرافق الصيد، وتنمية وتطوير قدرات الصيادين وأدوات الصيد، حيث يعاني العديد من الصيادين من مستويات معيشية صعبة، نتيجة عدم قدرتهم على تحديث أدواتهم، ونتيجة منع الصيد من قبل سلطات الاحتلال

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

1. مقدمة

تؤدي الظروف والتغيرات المناخية و/أو العوامل البشرية المتمثلة بالرعي الجائر والتوسع الزراعي والعمراني باتجاه الأراضي الهامشية والتي تعتبر مراعي طبيعية لاسيما مناطق السفوح الشرقية التي يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 300 ملم إلى تدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي بالإضافة إلى تدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانجراف التربة، مما يؤثر على الأمن الغذائي والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك وإمدادات المياه والصناعة وإنتاج الطاقة والسياحة.يعتبر التصحر أحد الأمور المهمة التي يجب اتخاذ إجراءات لمكافحته، وفي هذا السياق فان فلسطين ملتزمة بأهداف الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر ومتطلباتها.

تولي لسياسة العامة لخطة التنمية الوطين اهتمام في ضمان استدامة البيئة وتسعى الخطة الى تنفيذ مجموعة من التدخلات ذات العلاقة في تطوير الزراعة و تحسين جودة البيئة وجعل فلسطين أكثر اخضرارا وذلك من منطلق مسؤولية جمعية وعالمية وتولي خطة التنمية مكانة خاصة لظاهرة التغير المناخي والحد من التلوث البيئي بأشكاله المختلفة. و إدارة الموارد الطبيعية وديمومتها وذلك من منطلق مسؤوليتنا تجاه الأجيال الحالية والقادمة. كما تبنت الخطة تدخل سياساتي خاص في المحافظة على التنوع الحيوي، والمحميات الطبيعية، وزيادة رقعة المساحات الخضراء

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.15: ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.1.15: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	بلغت النسبة في العام 2011، 1.68% وفي العام 2018، 4.06%. أما في العام 2020 بلغت 1.68%
2.1.15: نسبة المواقع الهامة من التنوع البيولوجي البري وللمياه العذبة المشمولة في المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	بلغت قيمة هذا المؤشر 4% عام 2016، و4.27% للعام 2020 حسب قاعدة بيانات UNSD
مؤشر وطني: نسبة مساحة المحميات الطبيعية إلى المساحة الكلية لأراضي الدولة: بلغت نسبة مساحة المحميات الطبيعية إلى المساحة الكلية لأراضي الدولة 9 % في العام 2018، دون أن يكون تغير على هذه النسبة منذ العام 2016.	

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. إعداد قائمة بالطيور الواجب حمايتها في فلسطين.
2. اعداد المعايير الوطنية للحفاظ على موقع التراث العالمي بتير بالتعاون مع وزارة السياحة ووزارة الزراعة.
3. القيام بحملة جمع للبذور البرية لقائمة من النباتات البرية التي تعتبر اصول للخضروات في فلسطين بالتعاون مع اتحاد لجان العمل الزراعي وشركة ريجيك زوان الهولندية، وتزويد الاتحاد بقائمة أنواع الأشجار النادرة والمهددة لاكثارها.
4. إعداد قائمة بأهم النباتات البرية في فلسطين.
5. مراجعة التقرير العربي الموحد حول جهود الدول العربية في مجال التنوع الحيوي 2020 –المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ جامعة الدول العربية.
6. انجاز ملف المحميات الطبيعية التي عليها اعتراضات من المخططات الهيكلية وهي محمية شوباش ومحمية وادي الدلب ومحمية سوبا بالتعاون مع وزارة الزراعة.
7. انجاز مبادرة التنوع الحيوي في حقول الزيتون المعمرة في منطقة مسلية – جنين بالتعاون مع جامعة النجاح ومنتدى حماية الطبيعة العالمي.

8. تحديث خرائط لبعض المحميات بناء على معايير و توجيهات لجنة المحميات الوطنية.

الغاية 2.15: تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.2.15: نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة	البيانات غير متوفرة

الغاية 3.15: مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.3.15: نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة	البيانات غير متوفرة
مؤشر وطني : نسبة الأراضي المهددة بالتصحر.: بلغت نسبة الأراضي المهددة بالتصحر 16.5% في العام 2018، وهي النسبة ذاتها منذ العام 2016 ولا تتوفر بيانات جديدة حول المؤشر.	

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تجهيز ملف حالة التصحر وتدهور الاراضي في فلسطين وإرساله الى المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة " اكساد" حتى يتسنى للمركز اصدار التقرير النهائي عن حالة التصحر وتدهور الاراضي في فلسطين.
2. متابعة مقترح مشروع اعداد خرائط كتم التربة مع و كالة الفضاء الأوروبية بتقنية الاستشعار عن بعد.

الغاية 4.15: كفالة حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر
1.4.15: التغطية محسوبة بالمناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي	بلغت النسبة في العام 2016، 8.5%، و 19.96% للعام 2020 (مصدر البيانات: UNSD).
2.4.15: مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي (كم2)	بلغت قيمة هذا المؤشر في العام 2016، 12.5 كم^2، ولا تتوفر بيانات جديدة حوله

الغاية 5.15: اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها

المؤشر	حالة المؤشر
1.5.15: مؤشر القائمة الحمراء	بلغت قيمة هذا المؤشر حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ العام 2015- 2018 (0.78%). بلغت قيمة المؤشر خلال العام 2020 (0.89%) (المصدر: قاعدة بيانات UNSD)

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. المشاركة في متابعة وتنفيذ مشروع تأهيل المسار البيئي السياحي بتير (عين البلد) – حوسان (عين الهوية) بالتعاون مع بال تريد وبلدية بتير وبلدية حوسان وذلك من خلال مشروع تعزيز الصادرات الخضراء في فلسطين.
2. اعداد الخطة الحفاظية للتنوع الحيوي في موقع وادي المخرور- موقع التراث العالمي-بتير ودوام المشاركة والاشراف على تنفيذ مشروع المحافظة على التنوع الحيوي في وادي المخرور.
3. جولات تقييمية للمحميات الطبيعية التي تتداخل مع اعتراضات المخططات الهيكلية للبلديات في محافظات مختلفة.

الغاية 6.15: اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها

المؤشر	حالة المؤشر
1.6.15: عدد البلدان التي اعتمد أطر تشريعية وإدارية وسياساتية لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع	لا تتوفر بيانات

الغاية 7.15: اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

المؤشر	حالة المؤشر
1.7.15: نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع	لا تتوفر بيانات

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. متابعة ملف الصيادين في فلسطين عبر كافة وسائل التواصل ومصادرة الكثير من الطيور الجارحة من الصقور والعقبان (عدد 220) وكذلك بعض الحيوانات البرية كالغزلان (عدد 20) والضباع (عدد 2) وإطلاقها في الطبيعة.
2. اطلاق سراح عدد من الغزلان البرية التي تمت مصادرتها من الصيادين وبعض الطيور الجارحة في منطقة دوما- نابلس.
3. اعداد نشرة خاصة بعدم التعامل مع الحيوانات البرية وصيدها واكلها تفاديا من انتشار الفيروسات و الأوبئة.

الغاية 8.15: اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.8.15: المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام للحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	لا تتوفر بيانات

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

تم اعداد مسودة الشروط المرجعية الخاصة بالإطار الوطني الخاص بالسلامة الاحيائية على طريق إعداد هذا الاطار.

الغاية 9.15: إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020

المؤشر	حالة المؤشر
1.9.15: (أ) عدد البلدان التي وضعت أهدافاً وطنية تشبه أو تتواءم مع الهدف 2 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011- 2020، في استراتيجياتها وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والتقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف؛ (ب) ومراعاة التنوع البيولوجي في النظم الوطنية للمحاسبة والإبلاغ، والتي تعرف بأنها تنفيذ لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية	لا تتوفر بيانات

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. بدء العمل على مراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي.
2. بدء العمل على إعداد التقرير الوطني السادس للتنوع الحيوي، حيث تم الانتهاء من اعداد الشروط المرجعية والإعانات الخاصة وتقييم المتقدمين للمشروع.

الغاية *a*.15: حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

المؤشر	حالة المؤشر
1.a.15: المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداما مستداما	بلغت قيمة المؤشر في العام 2016/ 15.87 مليون دولار امريكي ووفي الام 2017، 16.9 مليون وارتفعت في العام 2018، الى 54.05 مليون دولار امريكي.

الغاية *b*.15: حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات

المؤشر	حالة المؤشر
1.b.15: المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام للحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	بلغت قيمة المؤشر في العام 2016/ 15.87 مليون دولار امريكي ووفي الام 2017، 16.9 مليون وارتفعت في العام 2018، الى 54.05 مليون دولار

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة.

1. ازدياد ظاهرة الصيد الجائر للحيوانات البرية خلال الجائحة، حيث يتجه المواطنون في أوقات فراغهم إلى ممارسة الصيد دون اتّباع تعليمات وقوانين حظر الصيد، ما أضر بالعديد من أصناف الحيوانات مثل الغزلان والطيور
2. ازديات قطع الأشجار البرية بهدف استخدامها للتدفئة والطبخ (وبخاصة في الأرياف)، وغالباً فإن هؤلاء المواطنين ممن فقدوا وظائفهم وموارد دخلهم بسبب جائحة كورونا أصبحوا يبحثون عن بدائل لا تتطلب منهم رأس مال.
3. تفعيل السياحة البيئية، وانتشار ثقافة المشي، وتعرف المواطنون على المحميات الطبيعية والنباتات والحيوانات والمواقع التاريخية التي تمتلك الإرث الطبيعي والثقافي، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من الترابط بين المواطن والطبيعة، وتعزيز الحرص الوطني على المحافظة عليها.

4. الرعي الجائر والتوسع الزراعي والعمراني باتجاه الأراضي الهامشية والتي تعتبر مراعي طبيعية لاسيما مناطق السفوح الشرقية التي يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 300 ملم إلى تدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي بالإضافة إلى تدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانجراف التربة، مما يؤثر على الأمن الغذائي والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك وإمدادات المياه والصناعة وإنتاج الطاقة والسياحة.

التدخلات للحد من آثار جائحة كورونا على تحقيق الغايات

1. رصد عمليات الصيد الجائر التي ارتفعت بشكل كبير خلال الجائحة والعمل على تطبيق القانون عليهم. على سبيل المثال، في العام 2020، تم ضبط حوالي 230 طائراً يتم تداولها بشكل غير قانوني، وما يقارب 20-30 غزالاً، وتم إعادة إطلاقها في الطبيعة.
2. استكمال تأهيل وزراعة المراعي الطبيعية، وحماية وإدارة المحميات الطبيعية من أجل مواجهة الطلب الكبير من المواطنين على السياحة الداخلية خلال فترة الجائحة.
3. زراعة غابات جديدة بمساحة 1500 دونم بالتعاون مع وزارة الزراعة، حيث أصبح هناك حاجة ملحة لهذا التدخل في سياق زيادة إقبال المواطنين على التنزه وزيارة المحميات الطبيعية
4. استمرار الجهود الخاصة بإعداد الإطار الوطني الخاص بالسلامة الأحيائية، للاستفادة من آثار كورونا على الحياة في البر وتلافيها، وضمان تحقيق الاستدامة في جهود تطوير هذا الهدف

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1. جدار الفصل العنصري والذي أدى إلى تقطيع وتجزئة الأنظمة البيئية والموائل الطبيعية.
2. ممارسات الاحتلال التي تتمثل بتجريف الأراضي واقتلاع وقطع الأشجار في الغابات وغيرها.
3. تغير المناخ وما لذلك من أثر على الغابات والتنوع الحيوي.
4. عدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة والكافية لرصد التقدم في تحقيق هذا الهدف.
5. جائحة كورونا وما رافقها من نظام دوام الطوارىء والذي أثر على عملية تنفيذ الأعمال والتخطيط لها.
6. الضغط الزائد الواقع على الطبيعة نتيجة لجائحة كورونا.

5. نظرة الى الأمام

1. تطوير المحميات الطبيعية وزيادة أعدادها للحفاظ على التنوع الحيوي في فلسطين.
2. السعي إلى الشراكة مع خبرات المؤسسات الدولية ذات العلاقة بموضوع الحياة في البر لوضع استراتيجيات تطوير وحماية التنوع الحيوي في فلسطين، التي تشهد بعض الآثار السلبية نتيجة تداعيات الجائحة
3. وضع خطة طويلة المدى لزيادة مساحة الغابات وحماية الأراضي من الزحف السكاني والعمراني، ومحاولة تطبيق ذلك في المنطقة (ج) أيضاً، التي قد تساعد في الحماية من الأزمات عموماً، بما فيها تداعيات جائحة كورونا.
4. تطوير وتعزيز السياحة البيئية القائمة على الطبيعة في سبيل حمايتها ودمج المجتمعات المحلية فيها

سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة- محور النمو الاقتصادي والازدهار

الهدف (8): تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعماله الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

1. مقدمة

تبنت "الخطة الوطنية للتنمية" 2021-2023، نموذج تنموي جديد قائمة على الانفكاك عن الاحتلال والتنمية بالعناقيد، على فرضية ان الانفكاك عن الاحتلال هو العنوان الأول للبرنامج الاقتصادي، وتعديل النموذج الاقتصادي الفلسطيني العنوان الثاني. يستند النموذج التنموي الجديد إلى تحقيق تحول في مخرجات النظام التعليمي، وطبيعة الوظائف وفرص العمل مما يؤدي اتحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل ، وبهذا تحقق عملية التنمية دعما لصمود الفلسطيني على أرضه واستغلال طاقاته البشرية سواء في الوطن أو في الشتات، مع تعزيز الوحدة الوطنية، وتعزيز دور الشباب وتمكين المرأة وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.وإن نجاح التنمية بالعناقيد يكمن في قدرتها على تحفيز الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة تلبي الطلب المتزايد على فرص العمل نتيجة للنمو السكاني الطبيعي

سياستنا: توفير فرص عمل لائقة للجميع

- اعتماد إجراءات تُعنى بالتعجيل بخلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية بين القطاعين العام والخاص
- اعتماد إجراءات تُعنى بالإسراع في تمكين الخريجين من كلا الجنسين من إطلاق مشاريعهم الخاصة والريادية
- إنفاذ القوانين ذات العلاقة لضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية

في ظل استمرار الاستعمار الاسرائيلي لفلسطين، ينبغي أن توازن سياساتنا الاقتصادية بين توفير فرص العمل بشكل فوري، كضرورة ملحة، وبين إرساء قواعد اقتصاد وطني مستقل وقائم على التنافس في المرحلة التي تعقب انتهاء الاحتلال، وهما هدفان مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. وتهدف الحكومة إلى توفير مشاريع للشباب، في مجالات الزراعة، والحرف، والبرمجة والتطبيقات الإلكترونية، والتحول في التعليم، جزئياً، نحو التعليم المهني. وهذا كله من شأنه أن يحقق مجموعة أهداف: أولها، الارتقاء بالتعليم المجرد، الفلسفة، والعلوم الإنسانية، والاجتماعية، بجعلها أكثر تخصصاً، وأقل جماهيرية، ما يعزز نوعية التعليم في هذه المجالات، ويقلل من الضغط على سوق العمل فيها، ما يعطي الفرصة للكفاءات النوعية فيها. ثانيا، زيادة عدد العاملين في مشاريع ذاتية، ومهنية، مختلفة. ثالثا، يؤدي تغيير نمط ملكية أماكن العمل ومصادر الدخل، لزيادة تمكين الأفراد، وحريتهم بعيداً عن الارتباط بالوظيفة العامة، أو المانح الخارجي، أو عجلة الاقتصاد الإسرائيلية.

تركز الرؤيا الوطنية، على الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية أيضاً من خلال التركيز على تشغيل الشباب وتفجير الطاقات الكامنة فيهم، بالإضافة لتمكين المرأة من القيام بدورها القيادي في المجتمع وفي الاقتصاد وفي بناء أسس لعائلة ومجتمع منتج وليس مجتمعاً مستهلكاً فقط. ومن هنا أيضاً ضرورة أن تراعى احتياجات الشباب والنساء بحيث يجدون في الحكومة وبرامجها ما يدعم تمكينهم لتحقيق مشاريعهم الريادية واندماجهم في سوق العمل.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.8: الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا

المؤشر	حالة المؤشر			
	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1.1.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2018	-1.3	0.1	-6.3
	2019	-1.2	-0.7	-2.5
	2020	-13.7	-13.4	-14.8

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تم انجاز المسودة النهائية لمشروع قانون الشركات الجديد، هذا القانون الحديث والعصري، والذي سيساهم في إحداث نقلة نوعية في بيئة الاستثمار في فلسطين، إضافة لتحسين مرتبة فلسطين ضمن تقرير البنك الدولي حول بيئة الإعمال، وقد تم رفع مسودة مشروع القانون لمجلس الوزراء.
2. إعفاء الشركات الجديدة المسجلة من كافة الرسوم حتى نهاية عام 2020، وذلك من اجل تحفيز الاستثمار وهذا ساهم في زيادة عدد الشركات المسجلة الجديدة، حيث تم تسجيل 1625 شركة جديدة منذ بداية الجائحة في شهر آذار وحتى نهاية عام 2020، وبرأسمال 287 مليون دولار أمريكي.
3. عقد اجتماعات الهيئات العامة للشركات المساهمة العامة وفق إجراءات السلامة العامة المعتمدة، حيث نتج عنها توزيع إرباح بما يزيد عن 130 مليون دولار أمريكي، استفاد منها أكثر من 46 ألف مساهم.
4. بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في جميع المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة 79 منشأة، بمعدل استثمار تصل قيمته إلى 158 مليون دولار، كما استثمرت الشركات المشغلة والمطورة ما يقارب 60 مليون دولار في المدن الصناعية كافة، هذا بالإضافة للاستثمار الحكومي والبالغ 35 مليون دولار، وقد اتخذت هيئة المدن الصناعية منذ بداية جائحة كورونا خطة طوارئ للحيلولة دون توقف عجلة الإنتاج الصناعي في فلسطين، لا سيما في المدن الصناعية، وخصوصاً الصناعات التي يحتاجها السوق الفلسطيني خلال الأزمة وأهمها الصناعات الغذائية والدوائية والمستلزمات الصحية وغيرها.
5. عملت هيئة تشجيع الاستثمار على تمديد العمل بعقد حوافز للمشاريع الإستثمارية في المدن والمناطق الصناعية الحره، وتمديد العمل بعقد حوافز لتشجيع الإستثمار في مشاريع تكنولوجيا المعلومات، كما صادق مجلس الوزراء في جلسته رقم (61) بتاريخ 15 حزيران 2020 على عقد حزمة حوافز لغايات تشجيع الاستثمار في منطقة الأغوار والمناطق المسماة (ج).
6. تمديد العمل بعقد حوافز للمشاريع الإستثمارية في المدن والمناطق الصناعية الحره، وتمديد العمل بعقد حوافز لتشجيع الإستثمار في مشاريع تكنولوجيا المعلومات.

الغاية 2.8: تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

المؤشر	حالة المؤشر			
	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
معدل النمو (%) السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2016	7.9	9.5	5.0
	2017	1.9	3.1	-5.3
	2018	3.5	1.1	6.0
	2019	1.5-	1.3-	2.4-

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تنفيذ فعاليات يوم المنتج الوطني في الأول من تشرين الثاني، وشملت هذه الفعاليات العديد من الأنشطة الإعلامية والتثقيفية، وإعلان بيان صحفي مشترك ما بين وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول المنتج الوطني، إضافة لتنفيذ عدد من المعارض للمنتجات الوطنية.
2. اعداد خطط العناقيد الصناعية للنهوض بالقطاع الصناعي في محافظتي الخليل ونابلس،
3. تكثيف الرقابة والزيارات الميدانية لمختلف القطاعات الصناعية، وبالأخص القطاعات التي تنتج وسائل مكافحة فيروس كورونا من كمامات، معقمات وغيرها، حيث تم إغلاق عدد من المصانع غير الملتزمة بالمواصفات والتعليمات.
4. تم إعداد واعتماد (125) مواصفة فلسطينية جديدة، وبذلك أصبح مجموع ما تم اعتماده من مواصفات حوالي (4400) مواصفة، في مجال إصدار التعليمات الفنية الإلزامية فقد تم اعتماد عدد (9) تعليم فني إلزامي جديد، وبذلك أصبح مجموع ما تم إصداره حتى الآن (93) تعليم فني، كما تم منح 22 شهادة جديدة في مجال الجودة والإشراف والحلال والمنتجات الآمنة.

الغاية 3.8: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

المؤشر	السنة	حالة المؤشر				
		فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكور	إناث
1.1.3.8: نسبة العمالة غير الرسمية من مجموع العمالة، بحسب الجنس – 100%	2018	67.1	72	53.6	71.2	44.7
	2019	64.9	69.1	53.1	69.3	41.8
	2020	62.1	65.7	50.5	67	35.8
2.1.3.8: نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس- 100%	2018	65.0	70.1	50.8	69.4	40.7
	2019	62.9	67.1	50.9	67.5	38.0
	2020	59.8	63.6	47.6	65	31.4
3.1.3.8 نسبة العمالة غير الرسمية في العمالة الزراعية، بحسب الجنس- 100%	2018	98.9	98.5	99.9	98.9	99.1
	2019	97.2	96.7	99.3	97.7	95.1
	2020	96.1	95.2	99.2	96.2	95.5

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تنظيم ورش عمل قطاعية للمنشآت الصناعية بهدف توعيتها حول الاستغلال الأمثل للموارد وخفض التكاليف، والتعريف بالاتفاقيات الدولية والعربية الموقعة وما هي متطلبات التصدير لكل منها.
2. تنظيم دورات تدريبية فنية متخصصة لتدريب صاحبات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والجمعيات الإنتاجية في موضوع بطاقة البيان، والمواصفات والمقاييس.

3. إطلاق مبادرة صندوق التضامن لدعم المشاريع النسوية خلال فترة الجائحة، من اجل تعزيز صمود تلك المشاريع، من خلال تزويدهن بالمواد الأولية لاستمرار بقاء مشاريعهن وتحقيق الدخل لصاحبات المشاريع من جهة، ومن جهة أخرى شراء منتجاتهن المتكدسة وتسويقها وحمايتها من التلف.
4. العمل على صياغة تعريف وتصنيف جديد للمنشآت الاقتصادية

الغاية 4.8: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

المؤشر	حالة المؤشر
1.4.8: الأثر المادي ونصيب الفرد من الأثر المادي ونصيب الناتج المحلي الاجمالي من الأثر المادي	البيانات غير متوفرة.
2.4.8: الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي والاستهلاك المادي المحلي من الناتج المحلي الإجمالي	البيانات غير متوفرة.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. إطلاق "مشروع مستدامة"، والذي يهدف لتوفير حلول الطاقة البديلة والمستدامة في القطاع الصناعي وفق معايير بيئة.
2. اطلاق "مشروع سويتش ميد"، والذي يهدف الى تعزيز قدرات المنشآت الصناعية في الإنتاج النظيف وكفاءة استخدام الطاقة.
3. جاري العمل على تنفيذ مشروع "عيش فلسطين" لتشجيع السياحة الداخلية.
4. تنفيذ مجموعة من المحاضرات والحصص الدراسية التوعوية حيث.
5. انتاج 20 فيلم توعوي في مجال الخطة الوطنية لانعاش السياحة الفلسطينية في ظل الجائحة.
6. بانتظار قانون السياحة الجديد من أجل الانتهاء من اعداد الخطة الوطنية للمسارات.
7. إنجاز مسار سياحي جديد تحت عنوان السياحة البطيئة بالتعاون مع جمعية الحياة البرية.

الغاية 5.8: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة ، بحلول عام 2030

المؤشر	حالة المؤشر					
	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	اناث	ذكور
1.5.8: متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة*- شيقل	2018	123.0	143.6	63.1	92.5	128.6
	2019	128.6	151.7	61.4	98.6	134.7
	2020	132.7	155.3	61.9	107.7	137.1

حسب الفئة العمرية	17-15	19-18	29-20	39-30	49-40	59-50	60+
2018	68.5	83.0	101.8	129.3	146.4	148.9	153.7
2019	70.3	84.5	109.1	132.6	151.5	160.6	152.2

2020	72.0	89.0	115.1	134.3	153.8	158.6	159.9

المشرعون وموظفو الإدارة العليا	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	عمال الخدمات والباعة في الأسواق	المهرة في العمال الزراعة والصيد	في العاملون الحرف وما إليها من المهن	الآلات مشغلو ومجمعوها	المهن الأولية
186.0	112.8	79.2	81.5	182.2	102.1	114.7
186.3	116.0	82.5	110.2	187.7	108.4	126.7
178.3	123.2	84.4	96.7	190.9	114.9	127.6

المؤشر	حالة المؤشر					
	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	اناث	ذكور
2.5.8: معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة_100%: (*): بيانات عام 2019 و2020 حسب التعريف المنقح للبطالة	2018	30.8	17.6	52.0	51.2	25.0
	*2019	25.3	14.6	45.1	41.2	21.3
	*2020	25.9	15.7	46.6	40.1	22.5

حسب الفئات العمرية						
10-17	18-19	20-29	30-39	40-49	50-59	60+
32.8	46.2	44.3	26.2	16.5	15.2	8.4
29.8	36.8	38.3	21.4	12.6	10.9	7.3
35.1	39.4	39.4	23.5	12.0	9.9	7.2

- **أهم التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية**

1. تقديم تحويلات نقدية بقيمة 700 شيقل لحوالي 54 الف عامل/ة متعطل عن العمل في السوق المحلي.
2. الدعم القانوني الموجه لتحصيل حقوق العاملين داخل الخط الأخضر وفي السوق المحلي
3. تقديم الدعم للمنشات الصغيرة وبالغة الصغر بمحفظة مالية بقيمة 4 مليون دولار،
4. خلق 923 فرصة عمل مؤقتة ضمن برنامج التشغيل المؤقت في غزة ،.
5. تقديم الدعم ل 269 مشروع مدر للدخل سواء كانت متناهية الصغر او متوسطة او صغيرة،
6. خلق 650 فرصة عمل دائمة ضمن برنامج التشغيل الذاتي.
7. قام صندوق التشغيل بالمساهمة في تقوية وتعزيز دور 23 مؤسسة قاعدية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتقديم دعم فني واداري لها، وتقديم منحة بقيمة 2000 يورو لكل منها.
8. تنفيذ رزمة من البرامج التدريبية في مجالات إدارة المشاريع الصغيرة ، مهارات حياتية وادارة المشروع، تحليل السوق
9. تمويل مشاريع اقراضية بفائدة 5% متناقص بدعم من بنك فلسطين ومتابعة 74 قرض مقدمة سابقا بفائدة صفرية للمعاقين
10. تفعيل برنامج الرقابة على منشآت العمل وتنفيذ 10990 زيارة ميدانية لمنشات القطاع الخاص تمخضت عن تحويل (89) شكوى للقضاء وتوجيه 2390 تنبيه و558 انذار و42 اغلاق كلي بسبب مخالفة اشتراطات السلامة والصحة المهنية
11. تلقي ومعالجة 1191 شكوى عمالية والاجابة عن 14939 استشارة قانونية
12. الاشراف على تاسيس 14 منظمة نقابية وتصويب اوضاع 33 منظمة اخرى واصدار 14 نظام داخلي لمنظمات نقابية وتعديل 25 نظام اخر
13. المتابعة والإشراف على230 مركز مهني خاص وأهلي منها 116 مركز تدريب مهني تم ترخيصه خلال هذا العام، حيث بلغ عدد خريجيها 5183 خريج

الغاية 6.8: الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020

المؤشر	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكور	إناث
1.6.8: نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب	2018	33.4	28.0	41.7	27.9	39.2
	2019	33.4	27.7	42.2	26.7	40.4
	2020	34.5	29.4	42.1	30.0	39.1

أهم التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تسجيل 1600 متدرب ومتدربة في برامج التدريب المهني وتطوير مراكز التدريب مهني
2. توفير نظام موارد بشرية ومستودعات محوسب للوزارة، والمراكز والمديرات ومكاتب العمل.
3. تخريج 5183 متدرب ومتدربة من مراكز التدريب المهنية الخاصة والأهلية
4. تطوير مواد تدريبية مساندة ل 11 برنامج تدريب وتقييم 35% من المناهج وضبط البرامج وتوحيدها بنسبة 85% واعداد دليل المدرب المهني

الغاية 7.8: اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

المؤشر	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	غزة	ذكور	إناث	17-5	17-10
1.7.8: النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر	2018	2.9	4.0	1.3	5.5	0.2	6.6	2.9
	2019	3.0	4.3	1.3	5.8	0.2	6.7	3.0
	2020	1.9	2.9	0.6	3.6	0.2	4.2	1.9

أهم التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تنفيذ 10990 زيارة ميدانية لمنشات القطاع الخاص حيث استفاد من تلك الزيارات حوالي 40000 عامل وعاملة
2. المصادقة على 45 نظام داخلي للمنشات
3. تنظيم عمل 170 حدث واخراج 35 طفل من سوق العمل .
4. انجاز نظامين لقانون مشرفي السلامة المهنية.

الغاية 8.8: حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

المؤشرات	مصدر المعلومات	*القيمة*	
		2018	*2020*
1.8.8: التواتر في معدلات اصابات العمل المميتة وغيرالمميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم- مسجلة في وزارة العمل -الضفة الغربية	وزارة العمل	776 إصابات قاتلة: 7	576 إصابات قاتلة: 10
داخل الخط الأخضر		318 إصابات قاتلة: 25	122 إصابات قاتلة: 20
عدد اصابات العمل المسجلة لدى شركات التأمين		7,385	6,762
8.8.2 زيادة في الامتثال لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استنادا إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين	وزارة العمل	النقابات المسجلة في السنة:13 1,036 ذكور 302 اناث اتفاقيات جماعية 10: 17,166	النقابات المسجلة في السنة:15 652 ذكور 365 اناث اتفاقيات جماعية 9: 764

أهم التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. استمرار متابعة تنفيذ البرنامج الثاني للعمل اللائق.
2. استمرار العمل مع الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في مشروع تعزيز العمل النقابي باستهداف النساء العاملات.
3. تأثر تنفيذ بعض التدخلات والانشطة الاخرى بجائحة كورونا.

الغاية 9.8: وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030

المؤشر	*حالة المؤشر*	
	2018	*2019*
1.9.8: الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو	2.5	2.9

أهم التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تم تنفيذ مجموعة من النشاطات في اطار الخطة الوطنية لانعاش وعودة السياحة الأجنبية الى فلسطين ومنها منصة جاهزين الجزء الثاني ومنصات قياس جهوزية المنشآت السياحية
2. العمل على إطلاق تطبيق الكتروني يهدف الى تنظيم وتسهيل زيارة السياح لكنيسة المهد.
3. عقد دورة تدريبية لدليل سياحي محلي/ مدينة بيت لحم باللغات النادرة.
4. تقييم تصنيف الفنادق المصنفة.
5. البدء بإجراءات ترخيص فنادق جديدة.
6. تصنيف الفنادق المرخصة حديثا.
7. الإنتهاء من المسودة النهائية لقانون السياحة .
8. التأكد الدائم من مستوى جودة الخدمة المقدمة من مؤسسات القطاع السياحي الخاص والأفراد العاملين في القطاع السياحي.
9. التأكد من التزام مؤسسات القطاع الخاص بالقانون وحصولها على التراخيص اللازمة حسب القانون.

8.a زيادة دعم المعونة المقدمة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بوسائل منها الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمو

المؤشرات	مصدر المعلومات	*القيمة*	
		2017	*2018*
1.1.a.8: إجمالي التدفقات الرسمية من أجل المعونة للتجارة (حسب مبدأ الاستحقاق)- دولار امريكي	-OECD, CRS	121.26968	129.69642
2.1.a.8: إجمالي التدفقات الرسمية من أجل المعونة للتجارة (حسب المبدأ النقدي)	OECD, CRS	217.73693	133.30034

الغاية b.8: وضـــع وتفعيل اســـتراتيجية عالمية لتشـــغيل الشـــباب وتنفيذ الميثـاق العـالمي لتوفير فرص للعمـل، الصـــــادر عن منظمـة العمـل الدولية، بحلول عام 2020

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.b.8: وجود اســـتراتيجية وطنية مكتملة وموضـــوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشـغيل الشـباب، سـواء بوصـفها اسـتراتيجية قائمة بذاتها أو عنصراً من استراتيجية وطنية للتشغيل	تم اعتماد برنامج العمل اللائق مع منظمة العمل الدولية وتم اعتماد الاستراتيدجية الوطنية للتشغيل

أهم التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

اعتماد واطلاق الااستراتيجية الوطنية عبر قطاعية للتشغيل .

الغاية 10.8: تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقه

المؤشر	حالة المؤشر	
	السنة	القيمة
a.1.10.8: عدد فروع المصارف لكل 000 100 نسمة من البالغين	2017	4.7
	2018	13.0
	2019	12.9
b.1.10.8: أجهزة الصرف الآلي لكل 000 100 نسمة من البالغين	2015	22.40
	2019	25.00
	2020	25
2.10.8: نسبة البالغين 15 سنة فأكثر الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة- 100%	2011	19.43
	2014	24.24
	2017	25.02
	2018	55.0
	2019	32.8
	2020	44.0

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة

1. انخفضت معدلات التوظيف، وفقد آلاف العمال مصادر دخلهم، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وتعطلت عجلة الإنتاج في أغلب القطاعات. وتراجعت الإيرادات الحكومية، بشكل كبير، نتيجة لتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية.
2. تراجع معدل النمو الاقتصادي للعام 2020 بنسبة 12% مقارنة بالعام 2019، وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020أ). فقد تراجع نشاط الخدمات في العام 2020 عن 2019 بنسبة 10%، وقطاع الإنشاءات بنسبة 35% والنشاط الصناعي فتراجع بنسبة 12%، والزراعي بنسبة 11%. وهذا سيؤدي الى تراجع معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
3. انخفض إجمالي عدد العاملين في سوق العمل من 993 ألف عامل العام 2019 إلى 943 ألف عامل العام 2020
4. أغلقت معظم المنشآت السياحية بشكل كامل، كما توقف تدفق السياحة الخارجية بشكل كامل بفعل إغلاق الحدود والمطارات، ما أدى إلى فقدان أكثر من 10 آلاف عامل وظائفهم في هذا القطاع

التدخلات ذات العلاقة في الحد من آثار جائحة كورونا على الهدف

1. ضمان توفر السلع الغذائية الأساسية (الطحين، الأرز، السكر، اللحوم، الزيوت في السوق المحلي، إضافة لتوفر المنظفات والمعقمات والمحارم الورقية، حيث تم العمل على دراسة كفاية المخزون السلعي المتوفر في السوق المحلي

من السلع الأساسية في سلة المستهلك الفلسطيني، لضمان وفرة هذه السلع وبما يلبي احتياجات المواطن، ورفع الجاهزية والاستعداد الكامل لتلبية احتياجات السوق.

2. حرصاً على ضمان توفير سلع أمنة ونظيفة وبأسعار عادلة خاصة السلع الأساسية تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، حيث تم نشر قائمة السقف السعري والتي تضم 7 سلع أساسية تتفرع إلى أصناف، تتولى طواقم حماية المستهلك وشركائها رصدها ومراقبتها بصورة يومية، وضمان توفر المعقمات والكمامات ومستلزمات الوقاية الطبية في الأسواق، وسحب عينات من الكمامات وإجراء فحوصات المطابقة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

3. تلبية احتياجات ومستلزمات القطاع الصحي خاصة في مجالات (الكمامات، اللباس الواقي، المعقمات)، حيث تم تسهيل تشغيل 53 مصنعاً يقوم بإنتاج هذه الاحتياجات وفقاً للتدابير الصحية المعمول بها، كما تم إعادة تأهيل عدد من مشاغل الخياطة لإنتاج المستلزمات الصحية وفق المواصفة الفلسطينية وتم منحهم رخص للتشغيل.

4. إعفاء الشركات الجديدة المسجلة من كافة الرسوم من شهر ايار 2020 حتى نهاية عام 2020، وذلك من اجل تحفيز الاستثمار.

5. عملت هيئة تشجيع الاستثمار على تمديد العمل بعقد حوافز للمشاريع الإستثمارية في المدن والمناطق الصناعية الحره، وتمديد العمل بعقد حوافز لتشجيع الإستثمار في مشاريع تكنولوجيا المعلومات، كما صادق مجلس الوزراء في جلسته رقم (61) بتاريخ 15 حزيران 2020 على عقد حزمة حوافز لغايات تشجيع الاستثمار في منطقة الأغوار والمناطق المسماة (ج).

6. ضمن سعي وزارة الإقتصاد الوطني لقياس اثر جائحة كورونا على المنشآت وخصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بادرت الوزارة بتنفيذ مسح ميداني شمل 2600 منشأة، لتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على القطاع الخاص بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

7. في بدايات الجائحة في 2020، تم توقيع اتفاقية بين وزارة العمل والمجلس التنسيقي للقطاع الخاص واتحاد نقابات العمال، لدفع ما نسبته 50% على الأقل من أجور ورواتب العمال خلال الأشهر الأولى من الإغلاق بحد أدنى 1000 شيكل، على أن يدفع الأجر المتبقي بعد انتهاء الأزمة.

8. عقد اتفاق ثلاثي ما بين الحكومة، والعمال، وأصحاب العمل، لإنشاء محفظة مالية في صندوق التشغيل لمنح قروض ميسرة للمنشآت المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، حيث استفاد منها نحو 200 منشأة.

9. تم العمل على إعفاء المشاريع المرخصة كالمهن السياحية من رسوم الترخيص للعام 2020.

10. إصدار قرارات عدة بهدف تخفيف أثر الجائحة على المنشآت، كان أبرز هذه القرارات كان تمديد الحق المالي للشيكات ودفعات القروض الشهرية والدورية لمدة أربعة أشهر (وستة أشهر للمنشآت السياحية)، ومنح مُصدر الشيك حق عدم تغطيته، حتى لو كان يملك رصيداً بنكياً. كما حظرت تحصيل الرسوم والعمولات أو أي فوائد إضافية على المدفوعات المؤجلة، وأوصت البنوك ومؤسسات الإقراض بتعليق التصنيف الائتماني في نظام الشيكات المرتجعة للأفراد والمشاريع المتضررة من الجائحة.

11. قامت سلطة النقد، وبالتنسيق مع البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة بتطوير برنامج "استدامة" وبحجم 300 مليون دولار، لتقديم قروض ميسرة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

12. قامت وزارة المالية في بدايات الجائحة بتنفيذ إجراءات تسهيلية بما يتعلق بالضرائب، مثل إلغاء غرامات التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية.

13. قامت الحكومة بصرف مساعدات لنحو 40 ألف عامل متضرر من خلال صندوق "وقفة عز"، وبالتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص.

14. قام صندوق الاستثمار الفلسطيني في بداية الجائحة بإطلاق برنامج الإقراض الطارئ "إسناد" لدعم المشاريع غير القابلة للتمويل المصرفي، من خلال مؤسسات التمويل الأصغر، بهدف توفير السيولة اللازمة لهذه الشريحة من المشاريع لتمكينها من الاستمرار والاحتفاظ بعمالها.

15. ساهمت الجمعيات التعاونية للادخار والتوفير واتحادها في مساعدة أعضائها من النساء في التخفيف من أثر الجائحة على المشاريع التي يمتلكنها، من خلال تنفيذ مجموعة من إجراءات التكيف مع الجائحة مثل تأجيل دفعات القروض بدون فوائد، وإعادة جدولة القروض، وإعفاء الأعضاء من الرسوم سنة 2020، وتطوير أدوات دعم لتسويق منتجات صاحبات المشاريع الزراعية، من خلال التشبيك مع المؤسسات الداعمة

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1. جائحة كورونا والتي ألقت بضلالها على كافة مناحي الحياة في فلسطين، وأحدثت خسائر في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث قدرت خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة هذه الجائحة بحوالي 2.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020.
2. إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، من حيث السيطرة على 62% من مساحة الضفة الغربية والغنية بالموارد الاقتصادية، إضافة للسيطرة على 85% من مصادر المياه، إضافة للتحكم بالمعابر والحدود وتقطيع الضفة الغربية بالحواجز العسكرية، وحصار قطاع غزة، وكذلك القرصنة الإسرائيلية على أموال المقاصة الفلسطينية. وقد قدرت خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة سيطرة إسرائيل على مناطق "ج" حوالي 3.5 مليار دولار سنوياً (تقارير البنك الدولي، والاونكتاد).
3. تراجع قيمة المساعدات الدولية بشكل عام، والحصار المالي المفروض على الحكومة الفلسطينية من قبل أمريكا وإسرائيل، وهذا ترك أثره على تمويل المشاريع الموجة نحو البنية التحتية، والمشاريع الموجه نحو القطاع الصناعي.
4. استمرار الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع السيئة في قطاع غزة في مختلف المجالات.
5. عدم توفر بعض المؤشرات وخصوصاً في مجال البنية التحتية، إضافة لعدم تحديث بعض المؤشرات الأخرى.

5. نظرة الى الأمام

1. إستكمال العمل على تطوير البيئة القانونية الناظمة للحياة الاقتصادية، والتي تعمل على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، كقانون الشركات، قانون المدن الصناعية، قانون تشجيع الاستثمار وغيرها من القوانين والأنظمة).
2. الاستمرار في نهج نظم الحوافز سواءاً على مستوى القطاعات الاقتصادية المستهدفة أو على مستوى المناطق الجغرافية.
3. استكمال العمل بالعناقيد التنموية الصناعية في محافظتي الخليل ونابلس، وتنفيذ هذه العناقيد على ارض الواقع وبما يساهم في تحقيق التنمية الصناعية سواءاً على هذه المحافظات أو على مستوى الوطن.
4. العمل باتجاه تحقيق رؤية الحكومة في مجال الانفكاك الاقتصادي، من خلال تنويع الشركاء التجاريين ومصادر الاستيراد، وفتح مزيد من الأسواق للمنتجات الفلسطينية التصديرية.
5. العمل على تعزيز الريادة والابتكار، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من نواحي القانونية، التمويل، التسويق، وغيرها من الجوانب الأخرى.
6. تعزيز البنية التحتية الالكترونية، وخاصة الموجهة نحو أتمتة الخدمات الصناعية والتجارية في وزارة الاقتصاد والمؤسسات الشريكة.
7. تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، والاقتصاد الأخضر.

8. تكثيف الزيارات التفتيشية من قبل مفتشي وزارة العمل للمنشآت للتأكد من تطبيقها لإجراءات السلامة
9. الاستمرار في استحداث برامج رسمية لتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية ميسرة (بضمانات ميسرة وفوائد صفرية أو مخفضة) للمشاريع الصغيرة المتناهية الصغر، وإلغاء الفوائد الإضافية للقروض المؤجلة على القطاعات الأكثر تضرراً، وتأجيل دفعات القروض المقدمة لهذه لقطاعات والمشاريع. يمكن أن يتم ذلك من خلال عقد اتفاقيات بين سلطة النقد، والمقرضين من القطاع الخاص، والحكومة.
10. حشد الموارد المالية بالتعاون بين الجهات الحكومية المختصة مثل وزارتي العمل والاقتصاد، والمانحين، والجهات التنفيذية مثل صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية؛ بهدف تقديم دعم مادي ومساعدات للمشاريع والمنشآت التي خسرت بسبب الجائحة، على أن يكون الدعم مقدماً لتحفيز هذه المشاريع على الاحتفاظ بعمالها وعدم تسريحهم، مع التركيز على القطاعات الضعيفة بالأصل مثل الحضانات، ورياض الأطفال، والقطاعات التي تم إغلاق المنشآت العمالة فيها مثل القطاع السياحي والخدمي، إضافة إلى دعم مراكز التدريب المهني لتدريب العمال على مهارات جديدة، وذلك بهدف خلق وظائف للعمال الذين تم تسريحهم نتيجة للأزمة
11. حماية حقوق العمال في إسرائيل، الذين يبلغ عددهم تقريباً 200 ألف عامل. من خلال الترافع أمام المحاكم الإسرائيلية والدولية للمطالبة بحقوقهم خلال فترة جائحة كورونا، وبخاصة مع تنصل الحكومة الإسرائيلية من دفع مخصصات البطالة للعمال الفلسطينيين أسوة بنظرائهم الإسرائيليين. وعلى الرغم من سريان قانون العمل الإسرائيلي على الطرفين على حد سواء، وعلى الرغم من اقتطاع الحكومة الإسرائيلية نسبة من رواتب العمال الفلسطينيين ووضعها كمخصصات للبطالة والحماية الاجتماعية.
12. تعزيز سياسات الإقراض طويلة المدى، وبخاصة للقطاعات الإنتاجية والمشاريع ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي.

الهدف 9: اقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

1. مقدمة

يعتبر التصنيع العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث فهو النشاط الإنتاجي القادر على تحقيق نقلة نوعية في مسار النهضة الاقتصادية والاجتماعية نظراً لطبيعية العلاقة الجدلية المتفاعلة في النشاط الإنتاجي الصناعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، حيث لا يوجد اختلاف على اهمية وأولوية الاعتماد على التصنيع في عملية التنمية الشاملة، ويعتبر القطاع الصناعي من اهم القطاعات الإنتاجية لأي دولة حيث يلعب دوراً رئيسياً في تشغيل الأيدي العاملة، وحل مشاكل البطالة والفقر، وزيادة الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ورفع مستوى المعيشي. ومن أهم مقومات تشجيع الاستثمار في عمليات التصنيع تهيئة البنى التحتية، لا سيما شبكات الطرق الملائمة لتسهيل عمليات للنقل العام والتجاري، والربط فيما بينها بما يخفض تكلفة النقل ويشجع الاستثمار.

تبنت خطة التنمية الوطنية 2021-2023 في نهجها التخطيط بالعناقيد وذلك لتعزيز العملية الاقتصادية الشاملة من خلال الاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة من محافظات الوطن، وتعظيم هذه الميزات من الناحية الاقتصادية، حيث تسعى الى تنمية العناقيد الصناعية في محافظات الخليل ونابلس لملاءمة الصناعة لطبيعة النشاط الاقتصادي المهيمن فيها. يندرج في اطار السياسة العامة لخطة التنمية الوطنية ***" تعزيز الصناعات الفلسطينية"*** مجموعة من التدخلات السياساتية ذات العلاقة وهي :

- دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية.
- زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي.
- إعادة بناء القطاعات الإنتاجية لا سيما في المحافظات الجنوبية.
- تطوير وتنفيذ العناقيد الصناعية في سبيل الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال.
- شق الطرق وتأهيلها وتطويرها وتعزيز الترابط البيني فيها.

كان لجائحة كورونا اثر مباشر على جميع المؤسسات الحكومية من ناحية تنفيذ الخطط والبرامج التي تعمل على، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتركز عمل الحكومة الفلسطينية بشكل عام، ووزارة الاقتصاد الوطني بشكل خاص بداية الجائحة على السياسات والإجراءات الاحترازية لمواجهة هذا الوباء، حيث عملت الوزارة على تشديد الرقابة على السوق المحلي لضمان توفر السلع الأساسية في السوق المحلي وبأسعار عادلة للمستهلكين، وقد تم دراسة المخزون السلعي المتوفر من هذه السلع، والتأكد من كفاية هذا المخزون لفترات لا تقل عن 6 شهور بحد أدنى، وفي هذا السياق عملت وزارة الاقتصاد على تسهيل إجراءات الاستيراد لهذه السلع من خلال الخدمات الالكترونية للوزارة، والسماح باستيراد السلع ضمن الكوتا، وهي عبارة عن سلع غذائية متنوعة تلبي احتياج السوق من هذه الأصناف معفاة من الجمارك بما فيها اللحوم المجمدة، كما تم الحفاظ على انسياب الحركة التجارية بين المحافظات لضمان تأمين المخزون التمويني وخاصة في المناطق التي تم إغلاقها نظراً للحالة الصحية. وقد اثرت جائحة كورونا على قطاع الطرق من خلال تأخر دفع مستحقات المقاولين وتأجيل العمل في المشاريع الجديدة بسبب الظروف التي فرضت نفسها على عمل الحكومة والالتزامات الطارئة نتيجة الظرف الصحي.

يركز هذا الهدف على دور الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية والابتكار، باعتبارها عوامل حاسمة الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية، وأهمية التقدم التكنولوجي في إيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، مثل توفير فرص عمل جديدة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، ودور الصناعات المستدامة، والاستثمار في البحث العلمي والابتكار، في تعزيز التنمية المستدامة

2. التقدم نحو تحقيق الغايات ذات العلاقة في الهدف التاسع.

الغاية 1.9: إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة

المؤشرات	حالة المؤشر
1.1.9: نسبة سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في نطاق 2 كم من طريق لكل الفصول	البيانات غير متوفرة
1.2.1.9 حجم نقل البضائع حسب وسيلة النقل	بلغ هذا المؤشر 464,400,000 طن/كيلو متر خلال عام 2019
2.2.1.9 حجم نقل الركاب حسب وسيلة النقل	28752500 راكب/كيلو متر للعام 2019 ، مع الإشارة إن هذه البيانات تم توفيرها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومصدرها (UNSD GLOBAL DB)

التدخلات والأنشطة لمنفذة لانجاز الغاية

يتم العمل من خلال المشاريع التي تنفذها مجموعة من الوزارات –وأبرزها وزارة الاشغال العامة والإسكان- على تحقيق الغاية قيد الاستعراض هنا المتمثلة بإقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة, حيث تعمل وزارة الأشغال العامة من خلال الموازنات المرصودة لها على تنفيذ مشاريع تخدم أوسع شريحة من أبناء المجتمع الفلسطيني بالإضافة لتغطية كافة المحافظات بما يشمل تحقيق التواصل التواصل الاجتماعي بالإضافة لخدمة كافة القطاعات الاخرى (الصناعية و التجارية و الساحية و الاجتماعية).

كما تعمل الوزارة على تنظيم الاطار القانوني لقطاع الطرق من خلال أحياء قانون الطرق و ما سينعكس عنه من قوانين اخرى و أنظمة تعمل على تنظيم هذا القطاع و الحد من التعديات الحاصلة عليه, ولرفع مستوى السلامة يتم العمل خلال المشاريع على علاج المناطق الخطرة في الطرق التي يتم تأهيلها بالإضافة لإيجاد الحلول لبعض النقاط الخطرة التي تم التوافق عليها مع الجهات الشريكة. ومن أبرز التدخلات التي تمت خلال العام 2020 في إطار الغاية، ما يأتي:

1. إعادة طرح قانون الطرق للنقاش حيث تم البدء بعملية مشاورات (وهي مستمرة حتى لحظة اعداد هذا التقريري) مع الجهات الشريكة لاعتماد قانون الطرق حتى يتسنى بعدها العمل على تطوير وتعديل الأنظمة ذات العلاقة لتنظيم وتطوير قطاع الطرق على المستوى الوطني.
2. تأهيل وانشاء واستكمال مشاريع طرق في عدة مناطق بطول اكثر من 80 كم في مختلف المحافظات مثل شارع قلنديا، طريق واد النار البديل.
3. أعمال لمواجهة حالة الطوارئ الناجمة عن الأحوال الجوية في فصل الشتاء في 7 طرق رئيسية.
4. العمل مع الجهات الشريكة لإعتماد قانون الطرق حتى يتسنى بعدها العمل على الأنظمة الأخرى لتنظيم قطاع الطرق على مستوى الوطن.

5. لقد تم خلال العام 2020 طرح 9 مشاريع جديدة من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان لتأهيل طرق كان أهمها أستكمال تأهيل طريق القدس – الخليل(قلنديا)/ المرحلة الثانية بطول 1.2 كم بالإضافة للأعمال المطروحة للمرحلة الأولى بطول 1.4 كم بالإضافة لمشاريع أعمال لمواجهة حالة الطوارىء الناجمة عن الأحوال الجوية في فصل الشتاء في عدد من المحافظات المختلفة, كما تم طرح عطاء تصميم لطريق واد النار البديل بطول 5.6 كم الذي سيشكل في حال تنفيذه نقلة نوعية في الحركة بين المحافظات, و تم العمل على أستكمال العمل في المشاريع المطروحة سابقاً و أنجاز 28.2 كم مع أستكمال جزء أخر في العام 2021 و العمل في عطاءات صيانة طرق ل 5 محافظات تم طرحها في نهاية العام 2019 كل ذلك التأخير حصل بسبب الأزمة المالية التي مرة بها دولة فلسطين في العام 2019 بسبب القرصنة الأسرائيلية للعوائد الضريبية التي تجبيها و التي أدت إلى تأخر الصرف للمقاولين, إضافة إلى أثار جائحة كورونا على فلسطين و الأغلاقات المتكررة وضعف الموازنة المخصصة لقطاع الطرق والاسغال العامة عموما، وهو ما لم يمكن الحكومة من طرح عطاءات جديدة و أنما تم الأكتفاء بتنفيذ المشاريع المستمرة وطرح بعض العطاءات الطارئة للمصلحة العامة.
6. تم توفير تمويل من البنك الأسلامي للتنمية بقيمة 4,181,150 مليون دولار لتنفيذ مشاريع تأهيل طرق تم طرحها في نهاية العام 2020 و يتم تنفيذها حالياً بطول 16.6 كم و من ضمن هذه المشاريع مشروع تصميم طريق سطح مرحبا و الذي يهدف لتخفيف الأزمة المرورية في طريق القدس الخليل في حال تنفيذه من المتوقع أستكمالها في العام 2021, بالإضافة لأستكمال الأعمال في 5 مشاريع تم طرحها في العام 2019 بطول 18.8 كم .

الغاية 2.9: تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً

المؤشر	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1.1.2.9: القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2017	11.4	11.9	9.4
	2018	11.3	12.4	6.5
	2019	11.2	12.5	5.3
	2020	11.1	12.2	5.6
2.1.2.9: القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من نصيب الفرد- دولار امريكي	2017	394.4	575.5	145.6
	2018	385.8	599.5	94.3
	2019	379.7	604.4	75.3
	2020	322.2	511.1	67.5
3.1.2.9 القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	2016	10.0	10.3	9.2
	2017	11.7	12.2	9.4
	2018	11.5	12.7	6.2
	2019	11.2	12.6	4.6
2.2.9: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة-100%	2017	12.4	15.0	6.0
	2018	12.3	14.7	5.9
	2019	11.9	13.9	6.1
	2020	12.8	14.6	6.7

التدخلات والأنشطة لمنفذة لانجاز الغاية

1. استكمال بناء وتطوير وتشغيل المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في أريحا، بيت لحم، جنين، غزة، الخليل، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في جميع المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة 79 منشأة، بمعدل استثمار تصل قيمته إلى 158 مليون دولار، كما استثمرت الشركات المشغلة والمطورة ما يقارب 60 مليون دولار في المدن الصناعية كافة، هذا بالإضافة للاستثمار الحكومي والبالغ 35 مليون دولار،

2. إطلاق العمل بالعناقيد الصناعية للنهوض بالقطاع الصناعي في محافظتي الخليل ونابلس، حيث يبلغ حجم المشاريع التطويرية للعنقود الصناعي في المحافظتين ما قيمته نحو 1.15 مليار دولار امريكي، بحيث يتم تنفيذ هذه المشاريع على مدار خمس سنوات.
3. تنفيذ فعاليات يوم المنتج الوطني في الأول من تشرين الثاني، وشملت هذه الفعاليات العديد من الأنشطة الإعلامية والتثقيفية، وإعلان بيان صحفي مشترك ما بين وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول المنتج الوطني، إضافة لتنفيذ عدد من المعارض للمنتجات الوطنية.
4. توجيه معظم المشاريع التطويرية من المانحين نحو القطاع الصناعي الفلسطيني، وابرز هذه المشاريع مشروع تطوير سلسلة القيمة في صناعة الأحذية والجلود في الخليل، ومشروع إنشاء مركز إبداعي لتصميم الأزياء والملابس، في شمال المحافظات الشمالية ومقره جنين.
5. تم إعداد واعتماد (125) مواصفة فلسطينية جديدة، كما تم تحديث (55) مواصفة فلسطينية ليصبح المجموع (180)، بالإضافة إلى ذلك يوجد عدد من المواصفات الفلسطينية في مراحل الدراسة والإعداد تمهيداً لاعتمادها كمواصفات فلسطينية. وبذلك أصبح مجموع ما تم اعتماده من مواصفات حوالي (4400) مواصفة.
6. خلال جائحة كورونا، تم العمل على مجموعة من الأنشطة والتدخلات الهادفة الى الحد من تاثيرات الجائحه على قطاع الصناعة، انظر أدناه.

الغاية 3.9: زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

المؤشر	حالة المؤشر	
	السنة	القيمة
1.3.9: نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات- 100%	2017	16.1
	2018	17.6
	2019	22.6
2.3.9: نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة بقرض أو خط ائتمان-100% *مؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر: المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عاملين وحجم انتاجها أقل من 200 ألف دولار أمريكي*	2017	1.5%
	2018	1.6%

التدخلات/ الأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تنظيم ورش عمل قطاعية للمنشآت الصناعية بهدف توعيتها حول الاستغلال الأمثل للموارد وخفض التكاليف، والتعريف بالاتفاقيات الدولية والعربية الموقعة وما هي متطلبات التصدير لكل منها، والتعريف بالخدمات التي تقدمها الوزارة لتشجيع النساء صاحبات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والجمعيات التعاونية الإنتاجية.
2. تنظيم دورات تدريبية فنية متخصصة لتدريب صاحبات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والجمعيات الإنتاجية في موضوع بطاقة البيان، والمواصفات والمقاييس.
3. إطلاق مبادرة صندوق التضامن لدعم المشاريع النسوية خلال فترة الجائحة، من اجل تعزيز صمود تلك المشاريع، من خلال تزويدهن بالمواد الأولية لاستمرار بقاء مشاريعهن وتحقيق الدخل لصاحبات المشاريع من جهة، ومن جهة أخرى شراء منتجاتهن المتكدسة وتسويقها وحمايتها من التلف.
4. استمرار العمل على تنفيذ عدد من مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة في الوزارة بتمويل من الحكومة الكندية بقيمة 38 مليون دولار كندي، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
5. صادق مجلس الوزراء في جلسته رقم (61) بتاريخ 15 حزيران 2020 على عقد حزمة حوافز لغايات تشجيع الاستثمار في منطقة الأغوار والمناطق المسماة (ج).

6. تحويل الدعم الفرنسي بقيمة مليون يورو لمجابهة الجائحة الصحية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المستلزمات الصحية والوقائية.
7. تحويل الدعم المقدم من البنك الدولي بقيمة مليون دولار لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة التي تضررت من الجائحة.
8. تنفيذ مسح في محافظات الوطن يستهدف إلى التعرف على احتياجات المنشآت الاقتصادية لتطوير تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتطوير إطار سياساتي لبرامج الدعم والحوافز لهذه المنشآت لتسهيل تنظيم هذا القطاع.
9. العمل على صياغة تعريف وتصنيف جديد للمنشآت الاقتصادية.
10. مسح ميداني شمل 2600 منشأة، لتقييم أثر جائحة كوفيد - 19 على المنشآت الاقتصادية.

الغاية 4.9: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها

المؤشر	*حالة المؤشر*	
	السنة	*القيمة*
1.4.9: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة (طن/ بالمليون دولار أمريكي USD)	2017	350
	2018	349
	2019	290

التدخلات/ الأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. العمل على تحديث 65 منشأة صناعية في مجال الجودة وتحسين الإنتاجية ونقل المعرفة والتكنولوجيا ودعم الصادرات، وإقامة مركز التعبئة والتغليف الفلسطيني.
2. العمل على مشروع سويتش ميد المموّل من قبل الاتحاد الأوروبي حول تعزيز قدرات المنشآت الصناعية في الإنتاج النظيف وكفاءة استخدام الطاقة.
3. إطلاق برنامج دعم الطاقة في الصناعات الفلسطينية من خلال مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي ومنفذ من منظمة اليونيدو بالشراكة مع الوزارة والتنسيق مع الجهات المختلفة بما فيها سلطة الطاقة.
4. متابعة العمل على التشريعات البيئية وتحديثها وهذه التشريعات والأنظمة هي : قانون البيئة وبانتظار الاعتماد، نظام إدارة النفايات الصلبة ، نظام إدارة نفايات البناء والهدم ، نظام إدارة النفايات الخطرة ، نظام استخراج الموارد الطبيعية ، التعليمات الخاصة بإدارة الزيوت المعدنية، الشروط البيئية لاستخدام مادة الزيبار في الأراضي الزراعية.
5. تنفيذ 1077 جولة رقابة وتفتيش على 1077 منشأة من أجل ضمان تنفيذها وتطبيقها للشروط والمعايير البيئية
6. إصدار 330 موافقة بيئية للمنشآت الصناعية.

الغاية 5.9: تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.5.9: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	لا يوجد أي إحصائيات جديدة تشير لنسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي، باستثناء عام 2013 حيث بلغت 0.6%، وهذا المؤشر يدل على أن الإنفاق على البحث والتطوير قليل جداً.
2.5.9: العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	بلغ عدد العاملون في مجال البحث 0.123 لكل مليون نسمة عام 2013، ولا يوجد أي إحصائيات جديدة لهذا المؤشر.

التدخلات/ الأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تسجلت 7 براءات اختراع جديدة خلال العام 2020، في مجالات توفير الوقود والتحكم بالإشارة الضوئية والتغليف الأوتوماتيكية واستخراج عجائن الورق من سعف النخيل، والتقييم الأوراق المرسومة يدويا وآلة الحركة الدائبة ونظام فصل المقصورات.
2. تحديث وتطوير القوانين الفلسطينية الخاصة بالملكية الصناعية والانتهاء من مسودة قانون الملكية الصناعية، علاوة على إطلاق سجل وكلاء حقوق الملكية الفكرية.
3. تسجيل 1833 علامة تجارية في عام 2020، ليرتفع عدد العلامات المسجلة حتى نهاية العام الماضي نحو 40 ألف علامة تجارية.
4. نشر بيانات العلامات التجارية على موقع الوزارة حيث بالإمكان الوصول لأية بيانات على قاعدة البيانات.
5. إطلاق 8 خدمات الكترونية للملكية الفكرية
6. تمديد العمل بعقد حوافز لتشجيع الإستثمار في مشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تطوير النظام الموحد الخاص بتسجيل الشركات الهادف إلى تسهيل وتسريع إجراءات تسجيل الشركات.

الغاية a.9: تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.a.9: مجموع التدفقات الرسمية الدولية (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) للبنية التحتية	البيانات غير متوفرة.

الغاية b.9: دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

المؤشر	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1.b.9: نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة (للصناعة التحويلية)	2017	6.5	6.9	4.3
	2018	7.2	7.3	6.1
	2019	6.2	6.3	4.6

التدخلات/ الأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. إعداد وإطلاق العنقود التكنولوجي في فلسطين.
2. دراسة الأسواق لقطاع الاتصالات وتقييم للهيمنة والتنافسية، والإجراءات الإصلاحية المطلوبة.
3. تنفيذ المرحلة التحضيرية لمشروع البنك الدولي الخاص بالبنية التحتية للاتصالات والخدمات الحكومية الرقمية، والذي من شانه التأسيس لبداية حقيقية للتحول الرقمي في فلسطين.
4. بناء القدرات الفلسطينية في خلال تنفيذ نشاطات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجة، حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 5000 مشارك.
5. تعزيز الإبداع والابتكار التكنولوجي، حيث تم تنفيذ 27 نشاطاً شارك فيها 2000 متسابق.
6. أطلاق مبادرة مليون مبرمج التي تستهدف الشباب الفلسطيني والأطفال من داخل فلسطين والشتات، حيث تم تدريب 3200 طالب وطالبة.

الغاية c.9: تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020:

المؤشر	السنة	نوع التكنولوجيا	القيمة
1.c.9 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا	2016	2G	97.0
		3G	--
	2017	2G	97.0
		3G	--
	2018	2G	97.0
		3G	96.0
	2019	2G	99.0
		3G	93.0
	2020	2G	98.0
		3G	55.0

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. انجاز دراسة حول التخطيط للانتقال من G2 إلى G5، حيث تم تحديد مقدرا الطيف الترددي اللازم توفيره لتلبية احتياجات المستخدمين في فلسطين.
2. تأسيس وتشغيل نقطة تبادل الانترنت الفلسطيني (PS-IX)، حيث تم ربط 16 شركة عاملة.

3. أثر كوفيد 19 على تحقيق الهدف والتدخلات الوطنية للحد من آثار الجائحة

1. توقف جزء كبير من المؤسسات الصناعية عن العمل،
2. توقف عدد كبير من برامج ومشاريع وزارة الاقتصاد الوطني المخطط تنفيذها في مجال تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز الإنتاجية، وذلك بسبب تحويل الموازنة الحكومية إلى موازنة طوارئ.
3. تراجع النشاط الصناعي العام 2020 بنسبة 12% وانخفضت القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 1779 مليون دولار العام 2019 إلى 1564.5 مليون دولار العام 2020،
4. تراجع أعداد العاملين في معظم القطاعات، وبخاصة السياحة والخدمات والمنشآت الصناعية
5. تأثرت المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم في فلسطين، بشكل مباشر، من جائحة كورونا، وأكثر من ثلثي المؤسسات الاقتصادية تعرضت للإغلاق.
6. تأثرت شركات قطاع التصنيع (المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة) بشكل كبير بالإجراءات الاحتوائية أثناء فترة الإغلاق، وخاصة مشاريع الحجر والرخام الصغيرة، ومحال صناعة الأثاث، والأحذية والجلود، ومشاريع الحرف اليدوية، التي أجبرت على الإغلاق خلال الفترة الأولى من انتشار الجائحة، على تقليص أنشطتها بسبب الانخفاض الكبير في الطلب، وإلغاء الطلبيات، ونقص التوريد والمواد الخام، ووسائل النقل المقيدة على طول سلاسل القيمة المحلية والعالمية.
7. المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات هي الأكثر تضرراً من الجائحة، فلقد توقفت الأنشطة الاقتصادية في السياحة والقطاعات ذات الصلة (الضيافة وخدمة الطعام)، وكذلك في خدمات النقل، بشكل أكثر حدة.
8. تراجع النمو في متوسط القيمة المضافة للتصنيع لكل فرد، من 413.3 دولار العام 2019 إلى 303 دولارات العام 2020 بفعل جائحة كورونا، وبنسبة انخفاض بلغت 26.6%، وهو ما يعكس التراجع الذي حصل للقيمة المضافة للتصنيع بشكل عام. تعزز الأرقام السابقة تزايد العقبات أمام تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.

التدخلات والأنشطة ذات العلاقة في الحد من تأثير الجائحة على تحقيق غايات الهدف

قامت وزارة الاقتصاد؛ وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن متابعة تنفيذ هذا الهدف، بالإجراءات الآتية من أجل تعزيز الصناعة والابتكار:

1. تفعيل المعاملات التجارية الإلكترونية للتماشي مع متطلبات التباعد الاجتماعي والإغلاق.
2. تكثيف الجوانب الرقابية (الرقابة على الإنتاج والمواد الخام) خلال فترة الجائحة، وبشكل خاص فيما يتعلق بصناعات مواد التعقيم والكمامات ومواد التنظيف التي ازدهرت خلال فترة الجائحة.
3. إعفاء الكحول من الضريبة في حال كانت موجهة لتصنيع المعقمات.
4. المتابعة مع سلطة النقد من أجل تعديل الأجراء المتعلق بالشيكات، وبخاصة للشركات المقتدرة.
5. دعوة الشركات إلى عقد اجتماعات الهيئات العامة وفق متطلبات الإجراءات الصحية، بهدف توزيع الأرباح على المساهمين، حيث يصل مجموع الأرباح الموزعة إلى 130 مليون دولار، ما يساهم، بشكل إيجابي، في توفير السيولة النقدية المطلوبة في ظل الجائحة الصحية، حيث وصل عدد المستفيدين حوالي 46 ألف مستفيد.
6. منح موافقة على تلقي تمويلات لشركات غير ربحية، بما يزيد على 15 مليون دولار، تركزت معظمها في مشاريع تنموية وزراعية وإعلامية وحقوق إنسان وتنمية المرأة الفلسطينية.
7. توزيع استبيان على جميع الشركات التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار، للتعرف على أهم التهديدات التي تواجه الشركات خلال الجائحة.
8. البدء بالمرحلة الأولى لتنفيذ مشروع دعم قطاع السياحة بالقدس بقيمة 590 ألف دولار من الكومسيك (COMCEC). مساعدة الجمعيات التعاونية على تسويق المنتوجات الطازجة في مختلف المحافظات، من خلال عمل المعارض في الأماكن العامة

4. التحديات الحالية ذات العلاقة في الوصول الى الغايات

1. جائحة كورونا والتي ألقت بضلالها على كافة مناحي الحياة في فلسطين، وأحدثت خسائر في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث قدرت خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة هذه الجائحة بحوالي 2.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020.
2. إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، من حيث السيطرة على 62% من مساحة الضفة الغربية والغنية بالمواد الاقتصادية، إضافة للسيطرة على 85% من مصادر المياه، إضافة للتحكم بالمعابر والحدود وتقطيع الضفة الغربية بالحواجز العسكرية، وحصار قطاع غزة، وكذلك القرصنة الإسرائيلية على أموال المقاصة الفلسطينية. وقد قدرت خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة سيطرة إسرائيل على مناطق "ج" حوالي 3.5 مليار دولار سنوياً (تقارير البنك الدولي، والاونكتاد).
3. تراجع قيمة المساعدات الدولية بشكل عام، والحصار المالي المفروض على الحكومة الفلسطينية من قبل أمريكا وإسرائيل، وهذا ترك أثره على تمويل المشاريع الموجة نحو البنية التحتية، والمشاريع الموجه نحو القطاع الصناعي.
4. استمرار الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع السيئة في قطاع غزة في مختلف المجالات.
5. عدم توفر بعض المؤشرات وخصوصاً في مجال البنية التحتية، إضافة لعدم تحديث بعض المؤشرات الأخرى.

5. نظرة الى الأمام

1. حماية القطاع الصناعي نتيجة الأضرار التي لحقت به من تداعيات الجائحة؛ سواء عل صعيد المنشآت (معظمها صغير جداً وصغير) أو على صعيد العاملين في هذه المنشآت بتعويضات سريعة تشمل كافة القطاعات الفرعية للقطاع الصناعي.
2. توجيه حصة كبيرة من قروض الصناديق الجديدة التي أنشئت لمواجهة كورونا نحو القطاع الصناعي لدعم قدرته على الاستمرار.
3. توفير وحشد التمويل اللازم (حوالي مليار دولار حسب تقديرات وزارة الاقتصاد) للبدء بخطة العناقيد الصناعية، التي سوف تساهم، بشكل كبير، في تنمية القطاع الصناعي.
4. تفعيل التشبيك القطاعي في مستويات الإنتاج، والموارد، والخدمات والبنى التحتية، بما يخدم التحولات الاستراتيجية اللازمة

تجاه تعزيز القدرات الوطنية وتوسيع فرصها في عصر ما بعد الجائحة.

5. توفير آلية للوصول لمصادر التمويل من خلال صناديق متخصصة، وبضمانات إقراض
6. إنشاء وتطوير المراكز التي من شأنها تعزيز القطاعات الإنتاجية ذات الجدوى، والتي واجهت العديد من التحديات خلال الجائحة لتغطية احتياج السوق المحلي، والأمن الغذائي، وذلك لتجنب أي تهديدات مستقبلية (استراتيجيات وطنية اقتصادية في مواجهة الأزمات).
7. تقديم حوافز لتشجيع الابتكار داخل قطاعات الأعمال، والتركيز على أهمية الشراكة مع الجامعات في هذا المجال، من خلال دعم مشاريع مشتركة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية.
8. تطوير البيئة القانونية الناظمة للأعمال وتوفير منظومة تكاملية تستجيب للتحولات الإنتاجية والفرص السوقية المحتملة التي خلقتها الجائحة.
9. تحسين بيئة الابتكار في فلسطين، من خلال دعم وتشجيع البحث العلمي، وتطوير البيئة القانونية، وحماية الملكية الفكرية.
10. تعزيز البنية التحتية الإلكترونية، وبخاصة الموجهة نحو أتمتة الخدمات الصناعية والتجارية في وزارة الاقتصاد والوزارات الشريكة.
11. إنشاء بنك متخصص لدعم خطط وبرامج التنمية الصناعية.

سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة- محور السلم والعدالة

الهدف 11: جعل المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنه وقادرة على الصمود والاستدامة

1. المقدمة

يتزايد يومياً في جميع دول العامل وفي فلسطين الاهتمام في جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة نتيجة آثار التمدن وخاصة الاكتظاظ وهشاشة التخطيط الحضري وهشاشة خدمات البنية التحتية على الفقر والتلوث والتغير المناخي والخدمات الصحية والتعليم الجيد والمواصلات والسكن اللائق والأمن والسلامة العامة. ان التكلفة المرتبطة في جعل المدن آمنة ومزدهرة تعتبر قليلة بالنسبة لاثرها على تعزيز الاقتصاد ونوعية الحياة والحفاظ عى البيئة.

تسعى الغايات المحددة في اطار مدن ومجتمعات محلية مستدامة والتي تعتبر من ضمن أولويات التنمية المستدامة في فلسطين الى ضمان توفير سكن آمن وميسور التكلفة لجميع الفئات، وتعزيز أنظمة النقل والمواصلات ، وحماية التراث الثقافي والطبيعي، وتقليل الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، وتقليل الأثر البيئي للمدن، وتوفير الوصول إلى المساحات الخضراء والعامة الآمنة والشاملة. ودعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية.

تزداد أهمية الهدف في الحالة الفلسيطنية بشكل واضح في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي المباشرة على اكثر من 60% من مناطق الضفة الغربية وحصر مناطق التوسع العمراني، وحصار قطاع غزة وتدمير المباني العامة والخاصة من قبل الاحتلال وتحديد مناطق واسعة في قطاع غزة مناطق معزولة يمنع استخدامها لاي من الأغراض بالإضافة الى مجموعة القيود التي تفرضها إسرائيل على السكن في القدس واستهداف تنامى أوجه اللامساواة في التخطيط العمراني بين المناطق الفلسطينية التي تخضع للاحتلال الإسرائيلي والمناطق التي يقطنها السكان اليهود، حيث تعمد سلطات الاحتلال على حرمان المواطنين الفلسطينيين من أي تطوير عمراني أو تخطيط سليم.

خصصت خطة التنمية الوطنية 2021-2023 مجموعة من السياسات العامة والتدخلات السياساتية ذات العلاقة والتي تساهم في الوصول الى مدن ومجتمعات محلية مستدامة وفي مقدمة هذه السياسات تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن وتوفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكنية وذلك من خلال التدخلات السياستية التالية

- ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي
- ربط التجمعات السكانية بمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها
- تطوير أنماط النقل المتعدد وتحقيق التكامل بينها، وانتهاج النقل الذكي ومتعدد الوسائط
- تحسين جودة خدمات النقل المقدمة للمواطنين وتعزيز السلامة المرورية
- توفير الأسكان ميسور التكلفة
- ضمان الأمن الغذائي للسكان

ويمثل بناء مجتمع قادر على الصمود أولوية وطنية في أجندة السياسات الوطنية، وتقوم الوزارة بتنفيذ سياساتها الهادفة لتوفير الاحتياجات الاساسية للتجمعات السكانية من خلال ضمان حصول الجميع على مساكن و خدمات اساسية ملائمة وآمنة و ميسورة التكلفة، و رفع مستوى الأحياء الفقيرة، وتوفير الأمن والأمان، وتعزيز سيادة القانون، وضمان استدامة البيئة، والتكيف مع ظاهرة تغير المناخ. وعليه، تنعكس الغايات ذات العلاقة في الوصول الى مدن ومجتمعات محلية مستدامة في الاستراتيجيات عبر القطاعية والقطاعية للبيئة والحكم المحلي والأشغال العامة والإسكان والنقل والمواصلات والثقافة والسياحة والاثار وسلطة جودة البيئة.

2. التقدم نحو تحقيق غايات الهدف

الغاية 1.11: ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030

المؤشرات	حالة المؤشر
1.1.11: نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة	بلغت في العام 2018، *42.3%*

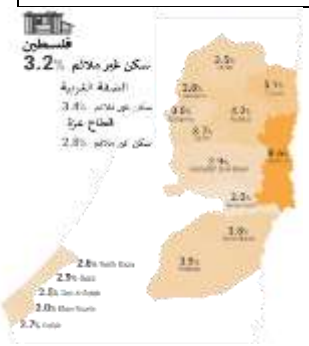

- تبلغ نسبة المساكن غير الملائمة من إجمالي المساكن في فلسطين 3.2٪(3.4٪ ضفة 2.8٪ غزة).
- جميع مساكن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين شكلا من أشكال السكن غير الرسمي ، حيث وبمرور الوقت، أصبحت هذه المخيمات أحياء دائمة، مكتظة، سيئة الخدمات، بها حقوق حيازة غير واضحة وغير مخططة.
- وفي القدس الشرقية المحتلة، تعيش نسبة كبيرة من الفلسطينيين في أحياء غير منظمة تخطيطيا وتنظيميا بسبب المعيقات السياسية المفروضة من قبل السلطات الإسرائيلية مما يجعلها تحت التهديد المستمر بالهدم والتهجير القسري.
- تبلغ نسبة الاكتظاظ في الوحدات السكنية من إجمالي المساكن في فلسطين الى 7.4٪ مقسمة الى الضفة الغربية بنسبة 4.9٪ والى قطاع غزة بنسبة 12٪ وحدة سكنية مكتظة.[16]
- ففي فلسطين بشكل عام هناك حاجة سكنية إلى 46852 وحدة سكنية، وفي الضفة الغربية 27614 وحدة سكنية وفي القدس الشرقية 4299 وحدة سكنية، وفي قطاع غزة إلى 19328 وحدة سكنية وذلك حتى عام 2021[17].

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

1. اطلاق الية تقييم أثر حقوق الانسان والمخططات الهيكلية في المناطق المسماه " ج".
2. اطلاق 4 نشرات اخبارية حول انشطة "تعزيز حيازة المسكن والمنعة للتجمعات الفلسطينية" من قبل وزارة الحكم المحلي بدعم فني من برنامج الموئل وبتمويل من قبل الإتحاد الأوروبي
3. قامت وزارة الاشغال والاسكان بإعداد قانون بشأن صندوق الإسكان، وأعدت برنامجًا للإسكان وتخطط حاليًا لعقد اجتماعات استشارية مع مراكز البحوث والمتخصصين لبناء القدرات وتطوير البرنامج. وتم اقتراح مشروع إسكان على مجلس الوزراء لتنفيذ مشروع في بيت لحم.
4. عملت الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والاسكان على توفير المساكن الميسرة لذوي الدخل المحدود والمتدني من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الإسكانية الميسره ومشاريع ترميم المنازل للعائلات الفقيرة وإعادة بناء وإصلاح المنازل المهدومة والمتضررة جراء إعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم انجاز الآتي في هذا الإطار:
   - اعادة بناء 70.7% من المنازل المهدمة في المحافظات الجنوبية.
   - اصلاح 64% من المنازل المتضررة

[16] *أطلس فلسطين للتنمية المستدامة 2020.*
[17] وزارة الاشغال العامة والاسكان-احصائيات 2020.

- تم اعادة بناء واصلاح 41 منزل للحالات الانسانية في المحافظات الشمالية
- تم اعداد مسودة قانون صندوق الاسكان .
- تم انجاز ما نسبته 60% من اعداد الاطار العام و العمل على اعداد الشروط المرجعية تمهيدا لإعداد برنامج للإسكان الميسر
- تم الانتهاء من دراسة مسودة إعلان الاتحاد من أجل المتوسط (UFM) لتقييم واقع الاسكان في دول الاتحاد المتوسط، كما تم تم اعداد ملخص لثلاثة مشاريع اسكانية والتكلفة المالية المقدرة وتقديمها الى الاتحاد من اجل المتوسط (UFM).
- تم ا اعداد الخطة التنفيذية لقطاع الاسكان في القدس 2018-2022
- تم العمل على تسجيل 80% من الشقق في المشروع النمساوي لأكثر من 100 مستفيد (طابو) انهو الاقساط المطلوبة منهم .
- تم البدء في عملية تشاورية وطنية مع الجهات ذات العلاقة للحث لاعداد قانون تمويل الرهن العقاري . (بانتظار المصادقة على اصدار القانون).
- تم الانتهاء من تمويل قروض ميسرة طويلة الأجل ل 389 مستفيد من ذوي الدخل المحدود في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة مستفيد لبناء أو تطوير أو تشطيب منازلها أو لتمويل نظم طاقة بديلة في هذه المنازل.
- تم دراسة 20 موقع لأراضي حكومية وتحديد 4 مواقع منها للأغراض تنفيذ مشاريع اسكانية ميسرة عليها.
- تم اعداد التصاميم الأولية لحي سكني على أراضي خاصة في محافظة الخليل .
- تم اعداد مقترح لمشروع اسكاني في اريحا/توفير قسائم أراضي على أرض حكومية في الديوك الفوقا .
- تم اعداد مخطط هيكلي لمشروع اسكان جفنا(قطعة أرض حكومية/جفنا/رام الله) وتقديمه للجنة العليا الخاصة بمشروع إسكان موظفي القطاع العام .
- تم شق طرق وتسوية مواقع وحفر لتركيب خطوط مياه لخمس جمعيات اسكانية تعاونية .
- تم شق وتعبيد الطرق لجمعية الأفق التعاونية الاسكانية/ نابلس .
- تم توفير التمويل والحماية لمشاريع الاسكان التعاوني في المناطق المستهدفة في القدس ومناطق (ج) بمساندة الدول والمؤسسات المانحة .

- السداد الميسر لقروض الاسكان بما يراعي القدرات المالية للأعضاء مهما بلغت وحتى يستطيعوا العيش بكرامة .
- بالتنسيق مع الاتحاد ووزارة شؤون القدس، موافقة مجلس الوزراء على النظام المقدم من وزارة شؤون القدس لدعم المقدسيين ومتابعة الاتحاد مع الجمعيات الاعضاء في القدس للاستفادة من الدعم الخاص بالإسكان التعاوني .
- تسويق مشروع اسكان للأزواج الشابة لدى الجهات المانحة بعد انجاز دراسة كاملة لمشروع دعم بناء 100 وحدة سكنية للأزواج الشابة من ذوي الدخل المحدود (ايجار منتهي بالتمليك).
- دراسة ودعم استكمال 217 وحدة سكنية متعثرة البناء في الجمعيات التعاونية للإسكان الحاصلة على رخص بناء .
- أنجز الاتحاد بالتعاون مع مؤسسة أريج مشروع معالجة المياه العادمة (جمعية موظفي جامعة الخليل).
- تم عقد ورشة عمل لدعم المرأة التعاونية خاصة في الهيئات العامة للجمعيات ومجالس الإدارة.
- تم بناء البنية المؤسسية للاتحاد .
- يقوم الاتحاد بتنفيذ مشروع لإنتاج الطاقة الكهربائية من خلال محطة للطاقة الشمسية .
- تم تمويل منح لتطوير البنية التحتية ل 46 عضواً ضمن جمعيات إسكان في القدس .
- تم انجاز ما نسبته 60% من الاطار العام للمخطط الإسكاني العام و العمل على اعداد الشروط المرجعية تمهيداً للعمل على اعداد المخطط .
- تم اعداد الأهداف ومصفوفة المؤشرات المتعلقة بأطلس التنمية مع فريق من الحكم المحلي ومركز الاحصاء وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .
- تم اعداد دراسة عن الحاجة السكنية في محافظات الوطن حتى العام 2030 .

- تم انجاز ما نسبته 60% من العمل على تحديث بيانات تقرير حالة قطاع الاسكان .
- العمل على تطوير وتحديث الموقع الالكتروني لنظم المعلومات الجغرافية الخاص بالوزارة .
- متابعة العمل على اعداد خريطة محدثة للطرق الخاصة بوزارة الأشغال العامة والاسكان في فلسطين .
- المشاركة في دراسة شروط مرجعية التقرير حول البيئة في فلسطين .
- المشاركة في اعداد تقرير (مشروع دعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا).
- تم اعداد مخططات هيكلية لعدد 7 من البلديات والمجاورات السكنية بمشاركة مجتمعية تم تخطيطها على المستوى التفصيلي في غزة .
- تم بناء القدرات في مجالات التخطيط ونظم المعلومات الجغرافية وإدارة المشاريع وبرامج العمل اليومي لعدد 5 من البلديات في غزة .
- تم انشاء حدائق آمنة وشاملة بمشاركة مجتمعية وبطريقة ابتكارية ل 3 تجمعات سكنية في غزة .

5. تم انجاز ما نسبته 60% من الاطار العام للمخطط الإسكاني العام والعمل على اعداد الشروط المرجعية تمهيداً للعمل على اعداد المخطط
6. دراسة 20 موقع لأراضي حكومية وتحديد 4 مواقع منها لأغراض تنفيذ مشاريع اسكانية ميسرة عليها. كما تم شق طرق وتسوية مواقع وحفر لتركيب خطوط مياه لخمس جمعيات اسكانية تعاونية، وإعادة بناء واصلاح 41 منزل للحالات الانسانية في المحافظات الشمالية.
7. المحافظات الجنوبية فتم استكمال بناء 2253 وحدة سكنية، و20 عمارة سكنية ل320 مستفيد، واعادة انشاء وترميم 377 وحدة سكنية مدمرة من خلال المنح الكويتية والتركية والايطالية بقيمة اجمالية تعادل 88,200,000 دولار و7,040,000 يورو، ولا زال قيد الانجاز 111 وحدة سكنية بقيمة ثلاث ملايين و400 الف يورو في حي الندى من خلال المنحة الايطالية18، وبذلك يكون قد تم اعادة بناء 70.7% من المنازل المهدمة واصلاح 64% من المنازل المتضررة19.
8. ساهمت الحكومة بالشراكة مع العديد من المؤسسات كمجلس الإسكان الفلسطيني في تقديم القروض والمساعدات ولتوفير المساكن، هذا بالإضافة الى سعى الحكومة والمؤسسات الشريكة كهيئة سوق رأس المال واتحاد الجمعيات الإسكانية التعاونية لتوفير البيئة القانونية الممكنة للقطاع التعاوني والخاص ومؤسسات المجتمع المدني للنهوض بقطاع الإسكان.

الغاية 2.11: توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.2.11نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	77.1% للعام 2020.

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

1. قامت وزارة النقل والمواصلات بإصدار رزمة من القرارات لتنظيم النقل والمواصلات منها قرار وزاري بشأن واقع النقل العام في مدينة يطا، و تشكيل لجنة لوضع الحلول العملية لخطوط الخدمة (السرفيس الداخلي والخارجي) للمركبات والحافلات العمومية، واستحداث خط البقيعة-طمون-طوباس

[18]تقرير أداء الحكومة الثامنة عشر، 2020.
[19]ملاحظة: لا تشمل التقديرات التي نشأت عن عدوان الاحتلال على قطاع غزة عام 2021

2. تطوير قطاع النقل العام بالحافلات العامة بالوطن- محافظة جنين نموذجاً "pilot project" من خلال إنشاء شركة نقل عام موحدة في محافظة جنين، حيث تم عقد العديد من الإجتماعات مع شركات الباصات العامة المرخصة في محافظة جنين أعقبها إنشاء شركة نقل عام موحدة وهي عبارة عن إتحاد جميع الشركات الباصات العامة في المحافظة في جسم واحد.
3. تشكيل لجنة لتطوير حوسبة كافة إجراءات الإدارة العامة لمراقب المرور.
4. صرف رخص تشغيل عمومية لمكاتب التاكسي التي لديها أقل من 5 رخص تشغيل وذلك لتوفير خدمات النقل العام (السفريات الخاصة) لاستدامة عمل المكاتب.
5. إنشاء خطوط خدمة للتجمعات المُهمشة وتلك التي تتعرض لهجمة شرسه ومُمنهجة من قبل الإحتلال الإسرائيلي، ومنها إنشاء خطوط خدمة بالحافلات والمركبات العمومية للتجمعات السكانية المهمشة (مثال الخان الاحمر والحديثة و الريحان)، وإعادة توزيع خطوط الخدمة بما يتلائم والتقسيمات الادارية، ولا سيما قرى (سوسية/مسافر يطا)، كما وتم العمل على صرف رخص تشغيل عمومية وتسجيل مركبة عمومية مهيئة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة (رخصة واحدة لكل مكتب يرغب)، وتم صرف مكتب تاكسي لأبناء الطائفة السامرية، كما وتم وإستحداث خطوط نقل لخدمة طلاب الجامعات مثل خط جامعة بيرزيت بإتجاه نابلس وجنين وسلفيت وخط الجامعة الأمريكية بإتجاه نابلس واستحداث خطوط حافلات جديدة مثل يعبد-طولكرم لخدمة طلاب جامعة خضوري.
6. تفعيل خط خدمة الشكاوى 150 بهدف ضبط سلوك السائقين والتأكد من خدمة الخطوط بشكل يضمن ايصال الركاب حسب الخط الممنوح للسائق.
7. بلغ عدد المركبات المسجلة حتى نهاية العام 2020 حسب قواعد البيانات المحوسبة في وزارة النقل والمواصلات 405670 مركبة بعد استثناء المركبات الملغية قانونا وتم التبليغ عنها، منها 277972 مرخصة وتسير على الشارع. وبلغ عدد رخص تشغيل النقل العام والسفريات الخاصة في المحافظات الشمالية حتى نهاية العام 2020 (11234) رخصة وتشمل السيرفيس الخارجي والداخلي، سفريات خاصة، نقل عام خارجي، نقل عام داخلي وهي تشكل ما نسبته 4% من مجموع المركبات[20].
8. تنظيم قطاع النقل العام ونقل البضائع، وتحسين الخدمات الإلكترونية والتطوير المؤسسي لوزارة النقل، والشراكة بين القطاعين العام والخاص مع مشغلي النقل العام وتوفير الحافلات الخفيفة. بالإضافة الى اختصاصات لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وتم إضافة وحدة تعاون دولي، وإلغاء المجلس الأعلى للمرور ودمجها مع إدارة النقل والسلامة، وتم إنشاء قسم جديد يركز على النقل الذكي. وإقامة ثلاث اتحادات تمثلت في الشمال والوسط والجنوب.أما على مستوى المراكز الحضرية فقد تم إضفاء الطابع المؤسسي من أجل تطوير النقل العام داخل وخارج المراكز الحضرية، وتخصيص المساحات داخل المراكز الحضرية للنقل العام، واعتماد خطط المرور المحلية وذلك من خلال مشروعICUD والمنفذ من قبل وزارة الحكم المحلي بدعم من البنك الدولي.

الغاية 3.11: تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.3.11: نسبة معدل استهلاك الأراضي الى معدل النمو السكاني	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.
2.3.11: نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

[20] وزارة النقل والمواصلات- احصائيات 2020

منذ العام 1993 تسارع التحضر في فلسطين بشكل مطرد، مدفوع بمعدلات النمو الديموغرافية المرتفعة والتنمية المركزة مكانيًا مع مساحة محدودة للتوسع. حيث يقدر عدد سكان الحضر في فلسطين اليوم بنحو 77٪ (باستثناء مخيمات اللاجئين في المناطق الحضرية)، وهي من بين أعلى المعدلات في المنطقة. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان فلسطين إلى 6 ملايين نسمة بحلول عام 2030، من بينهم 5.3 مليون في المناطق الحضرية. أدت ندرة الأراضي والتفتت المكاني إلى جانب النمو الحضري السريع والتنمية غير المتكافئة داخل فلسطين إلى زيادة الضغط على الهيئات المحلية. حيث توزع المناطق في الضفة الغربية الى 71٪ منطقة حضرية و24٪ الريف و5٪ مخيمات اللاجئين، أما في قطاع غزة فتتوزع المناطق الى 87٪ منطقة حضرية و13٪ مخيمات اللاجئين.[21]

إن قيمة مؤشر استهلاك الأراضي الى معدل النمو السكاني يساوي 1 في الوضع المثالي، أي أن المعدل الذي قامت المدينة بتخصيص الأرض من الاستخدامات الأخرى الى الوظائف الحضرية يساوي معدل نمو سكانها. بعبارة أخرى، هناك زيادة مكافئة تقريباً في التوسعات الجديدة حول المدينة. توضح الأرقام في الشكل المقابل أن المدن والتجمعات الفلسطينية غير فعالة فيما يتعلق باستخدام الأراضي حيث أن هناك المزيد من التوسعات وتخصيص الأراضي أكثر من كمية نمو السكان فيها. وهذا يشير إلى تنمية غير مستدامة داخل المدن والتجمعات الفلسطينية.

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

1. توقيع مذكرة تفاهم لتحديث المخطط الوطني التنموي المكاني الشامل لدولة فلسطين بمشاركة 17 مؤسسة حكومية.
2. تحديث دليل التخطيط التنموي المحلي وإضافة كتيب ادماج أهداف التنمية المستدامة 2030، بحيث تدعو أدلة التخطيط التنموي والعمراني الى وجود مشاركة نسوية وشبابية بما لا يقل عن 30% عند اعداد تلك المخططات، كما ويظهر الكتيب أدوات تستطيع الهيئات المحلية استخدامها لمواءمة خططها طبقا لأجندة 2030 مع التركيز على الهدف 11. علما بأن المخططات الهيكلية حسب القانون تتيح للمواطنين تقديم الاعتراضات على المخططات الهيكلية وهي عمليه تمت في 61٪ من هيئات الحكم المحلي التي تم تنفيذ مخططاتها وفقا لمجلس التنظيم الأعلى.
3. انجاز أطر تنمية مكانية استراتيجية لمحافظات القدس والخليل ورام الله والبيرة، استكمالا لباقي خطط التنمية على مستوى المحافظات الشمالية، بالتعاون مع UN-Habitat، تم فيها توطين هدف 11، خاصة الغاية الثالثة والغاية التشغيلية 11.a، كما وتم إطلاق دليل "تصميم وتنفيذ الأماكن العامة الملائمة للناس" بالشراكة مع الموئل.
4. تقوم الهيئات المحلية بإعداد مخططاتها العمرانية بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي. وقد استمر العمل في العمل على المخططات الهيكلية حيث بلغت 263 مخططا هيكليا مصادقاً حتى نهاية العام 2021، بالاضافة 123 مخطط هيكلي اعد في المناطق المسماه ج.[22]

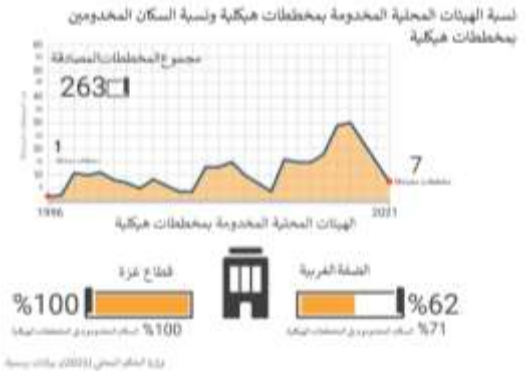

[21] أطلس فلسطين للتنمية المستدامة 2020.
[22] وزارة الحكم المحلي – احصائيات 2020

الغاية 4.11: تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.4.11: مجموع النفقات (القطاعين العام والخاص (التيأنفقت للحفاظ على نصيب الفرد من الدخل وحمايةوحفظ التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث(الثقافي والطبيعي والمختلط وتحديده من قبل مركز التراثالعالمي) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)،ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويلالمقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، ومن القطاع الخاص غير الربحي، وبرامج الرعاية)	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

التدخلات والأنشطة المنجزة ذات العلاقة في الغاية

1. تقوم وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع اليونسكو حاليًا بإعداد إجمالي النفقات على مواقع التراث الثقافي والطبيعي العالمي في فلسطين (المواقع المعترف بها والمبدئية). وذلك لحماية التراث الوطني وإعادة تأهيله، وتحديث السجل الوطني للمواقع قبل وبعد عام 1700، وتحسين التنسيق مع الهيئات المحلية لحماية المواقع داخل المراكز الحضرية، ودعوة سلطات الاحتلال الإسرائيلي والضغط عليها لإعادة المواد الأثرية المصادرة بعد عام 1967، وإجراء حفريات جديدة ل 7000 موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 55٪ منها في المنطقة ج.
2. تمت حماية 95٪ من المواقع في المنطقة أ. وتم إعداد خطة من قبل الوزارة لربط المواقع المفتوحة (سبسطية، تل بلاطة.. الخ) وذلك للترويج للسياح.
3. من خلال تعاون وزارة السياحة والآثار ووزارة الثقافة تم تنظيم عدة مشاريع منها استكمال بناء قصر طوباس الثقافي وتنظيم 800 نشاط افتراضي ثقافي في ظل جائحة كورونا، ودعم 90 مشروع مع التركيز على المناطق النائية، وإجراء دراسات لضمان الحفاظ على أرضيات الفسيفساء في قصر هشام،
4. توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة جودة البيئة وجامعة بيت لحم لتعزيز أوجه التعاون بينهم في مجال صون وحماية التراث الطبيعي والتنوع الحيوي. فقد ظهر اهتمام واضح في رفع قوائم المواقع لليونسكو لتسجيلها ضمن قائمة التراث بدءاً بتسجيل المواقع الدينية في دولة فلسطين كالحرم الشريف في القدس وكنيسة المهد في بيت لحم وانتهاءً بقرية بتير والبلدة القديمة في الخليل، وازداد الاهتمام بالحفاظ على البلدات القديمة، تحضير الملف اريحا، خطة حفاظ سبسطية لم تعرض وترميم المباني التاريخية وإعادة استعمالها.[23]

الغاية 5.11: التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

المؤشر	مصدر البيانات	الوحدة	السنة	القيمة
1.1.5.11 عدد الوفيات بسب الكوارث لكل 000 100 شخص	المركز الوطني للحد من الكوارث الطبيعية	وفاه لكل 100,000 شخص	2018	0.027
2.1.5.11 عدد المفقودين بسب الكوارث لكل 000 100 شخص	المركز الوطني للحد من الكوارث الطبيعية	لكل 100,000 شخص	2018	0
11.5.1.2 عدد المتضررين بسبب الكوارث من كل 000 100 شخص	قاعدة بيانات شعبة الاحصاء في الامم المتحدةUNSD-	لكل 100,000 من السكان	2016	51.00
			2017	42.00
			2018	6.28
2.5.11 الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية نتيجة للكوارث	قاعدة بيانات شعبة الاحصاء في الامم المتحدةUNSD-	USD	2016	5,351,218
			2017	536,823

[23] تقرير وزارة السياحة 2020.

2,867,858	2018			

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

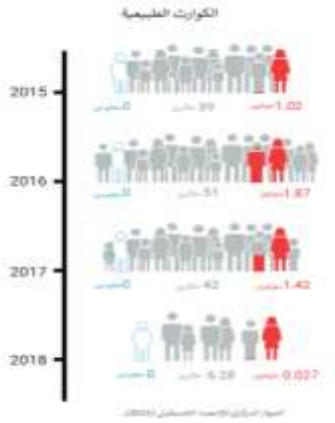

عدد الوفيات والمفقودين والمتضررين بسبب الكوارث لكل 000 100 شخص

1. الإنتهاء من إعداد قانون إدارة مخاطر الكوارث والحد منها والذي سيتم اعتماده للحد من مخاطر الكوارث وبالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية على إعداد الإستراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث.
2. استكمال تطوير قدرات المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث والحد منها كجسم مستقل يتبع رئاسة الوزراء[24].
3. يجري العمل حاليا على تنفيذ برنامج واسع النطاق لتطوير قدرات الهيئات المحلية في الضفة الغربية وغزة فيما يتعلق بتقييم وإدارة المخاطر على المستوى المحلي. وقد قامت العديد من الهيئات المحلية لا سيما الكبرى منها على إعداد وإنفاذ خطط استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث على المستويات المحلية وخاصة أثناء مواجهة جائحة كورونا وتأثيراتها الصحية والخدماتية والبيئية، وتعزيز التنسيق بين الهيئات المحلية من جهة والمحافظات من جهة أخرى.
4. تعاون بين الدفاع المدني وإدارة الكوارث والأزمات لمجلس الوزراء لتطبيق 10 مشاريع في 7 تجمعات كجزء من استكمال تخطيط الأماكن المهمشة، حيث تتأثر مدن وبلدات فلسطين بالتغييرات المناخية والكوارث الطبيعية بما يتعلق بشح المياه وفضيانات الأودية في الشتاء، كما وتقع فلسطين ضمن المنطقة الزلزالية بين القارات مما يزيد من احتمال تعرضها للزلازل، إلا أن الخسائر الأساسية في الوفيات والمتضررين تأتي بشكل خاص من استمرار الاحتلال وتكرار الاعتداءات والاجتياجات وهدم المنازل، وهناك بعض المبادرات الريادية على المستوى المحلي مثل اختيار مدينة نابلس من قبل المؤسسة الأممية "الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث UNISDR" ضمن مبادرة جعل المدن مستدامة وقادرة على المواجهة، كما وتم اختيار رام الله كواحدة من مبادرات المدن المنيعة في العالم حيث قامت بإنجاز خطة المناعة الخاصة بها 2050.[25]

الغاية 6.11: الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.6.11: نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي يتم جمعها وإدارتها في منشآت خاضعة للمراقبة من مجموع النفايات الحضرية المتولدة، بحسب المدينة	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.
2.6.11: المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات(على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن (المرجَّح حسب السكان)	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

[24]المركز الوطني للحد من الكوارث.
[25]تقرير أداء الحكومة الثامنة عشر للعام 2020.

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

1. توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة جودة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائية لتركيب وتشغيل وصيانة محرقة نفايات طبية في كلية العروب الزراعية.
2. المصادقة على نظام النفايات الصلبة لمحافظة غزة والشمال ومجلس غرب رام الله،
3. التعاقد من خلال التعاون البلجيكي بقيمة 3 مليون يورو تستهدف 8 مناطق ريفية لبناء قدراتها في مجال التغير المناخي، ومعالجة النفايات والمكبات،
4. التعاون مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية من خلال تكثيف الرقابة والزيارات لمكبات النفايات الصلبة.

5. شراكة بين القطاعين العام والخاص في زهرة الفنجان لتوليد الكهرباء. وإنشاء مكب نفايات جديد في رام الله، وإنشاء محطة معالجة بالميكروويف للنفايات الطبية في غزة، وتطوير مكب جحر الديك (30٪ من نفايات غزة). واعتماد الإطار العام للطاقة المتجددة حيث سيدعم تطبيقه ويحفز الهيئات المحلية على تبني وتنفيذ المشاريع ذات الصلة.

6. التزام فلسطين باتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
7. عملت سلطة جودة البيئة على إعداد تقرير البلاغ الوطني الأول، وإعداد خطة التكيف مع المناخ، وتشجيع السياحة البيئية، حيث قامت وزارة الحكم المحلي مع الشركاء بإعداد استراتيجية النفايات الصلبة والعمل على تنفيذها لتشمل إقامة مكبات صحية، أما بخصوص التلوث في المدن فلا يوجد دراسات كافية إلا أن مصادر التلوث الأساسية بها تعود للصناعات وحركة المرور، وقد أظهر القطاع الخاص حديثاً اهتماماً باستخدام النفايات الصلبة لتوليد الطاقة أو لإعادة التدوير، وكذلك الاهتمام باستخدام الطاقة المتجددة مثل اقتراح مشروع الخليل الخضراء.[26]

[26] المرجع السابق.

لغاية 7.11: توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.7.11: متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثلفضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع، بحسب العمروالجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.
2.7.11: نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسبالعمر والجنس ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهرا السابقة	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

الإنجازات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

عملت الحكومة على مجموعه من المبادرات منها برنامج حياه "خلق أماكن عامة امنة وشاملة" والذي تم خلاله انجاز 5 تقارير تقييم الاماكن العامة في المدن شملت (جنين، نابلس، المركز الحضري لبيت لحم، أريحا، وخانيونس)، وتم خلالها إقرار 8 مشاريع تأهيل في الأماكن العامة لجعلها شاملة وآمنة للنساء.

الغاية a.11: دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.a.11عدد البلدان التي لديها سياسات حضرية وطنية أو خطط إنمائية قادرة على (أ) الاستجابة للديناميات السكانية؛ (ب) وكفالة تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، (ج) وزيادة الحيز المالي المحلي	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

الإنجازات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

فيجري إعداد السياسة الوطنية الحضرية لفلسطين NUP فيما يرفد عملية تحديث المخطط الوطني المكاني NSP. وتقوم وزارة الحكم المحلي حاليًا بتقييم مجالس الخدمات المشتركة بهدف إعادة هيكلة المجالس وإضفاء طابع مؤسسي أكثر فاعلية. وتسعى الحكومة الفلسطينية بعد اعلان قرارها باعتبار كافة اراضي الضفة الغربية أ، ب، ج كمناطق تطوير وتنمية، بدعم منطقة (ج) واصدار رخص ل 440 مسكن جديد وتزويد 1000 مستخدم بالكهرباء بتعرفة منخفضة.

الغاية b.11 العمل، بحلول عام 2020، على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2023

المؤشر	مصدر البيانات	الوحدة	السنة	فلسطين
11.b.1 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث	المركز الوطني للحد من الكوارث الطبيعية	1.نعم/ 2.لا	2019	1
11.b.2 نسبة السلطات المحلية التي لديها وتطبق استراتيجيات الحد من المخاطر على مستوى السلطات المحلية بالاتساق مع الاستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر	المركز الوطني للحد من الكوارث الطبيعية			**الضفة الغربية**
		%	2017	68.8
		%	2018	68.8
		%	2019	68.8

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

تنطبق التدخلات المنفذة باتجاه هذه الغاية مع تلك المنفذة باتداه الغاية a.11، حيث يجري إعداد السياسة الوطنية الحضرية لفلسطين NUP فيما يرفد عملية تحديث المخطط الوطني المكاني NSP. وتقوم وزارة الحكم المحلي حاليًا بالتعاون مع صندوق درء المخاطر على ترشيح عشرون هيئة لوضع خطط للحد من المخاطر في العاميين القادميين.

3. التحديات الرئيسة أمام المدن والمجتمعات المحلية المستدامة

سياسات وإجراءات الاحتلال: يشكل الاحتلال الإسرائيلي التحدي الرئيسي أمام إيجاد مدن مستدامة وتجمعات محلية مستدامة وقادرة على الصمود. فالتشريد القسري للفلسطينيين أدى إلى نقص في المساكن واكتظاظ في المراكز الحضرية الفلسطينية. في الوقت ذاته، يقيد الاحتلال من توسع المدن الفلسطينية لصالح بناء المستوطنات الإسرائيلية. وأدى إقامة جدار الضم والتوسع، والطرق الإلتفافية لخدمة المستوطنات الإسرائيلية، والقيود المفروضة على البناء في القدس الشرقية والمنطقة (ج) إلى تقييد توسعة المدن الفلسطينية أفقياً حيث يقلص استمرار ضم الأرض لبناء الجدار من المساحات التي تستطيع المدن الفلسطينية التوسع فيها. وتفرض إسرائيل قيوداً صارمة على البناء في التجمعات الفلسطينية في القدس الشرقية والمنطقة المسماة (ج). أدت هذه القيود إلى ندرة الأراضي المتاحة للبناء وإرتفاع كبير في أسعارها، وبالتالي عجز الفلسطينيون عن تلبية احتياجاتهم من المساكن التي يفرضها نموهم الطبيعي. وتفرض هذه الإجراءات مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية ضغوطاً إضافية على استدامة المجتمعات المحلية في فلسطين لما له من أثر متزايد على الخدمات والموارد الطبيعية، مما يسرع في حدوث أزمة حتمية.

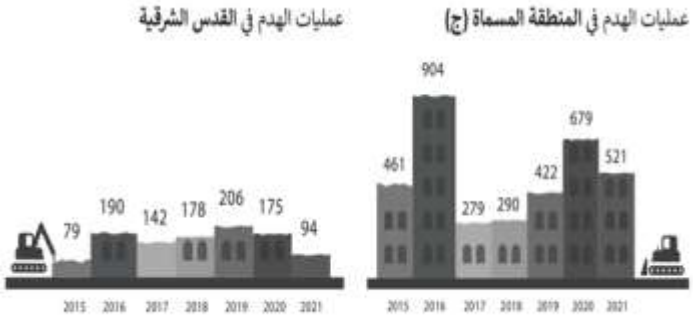

صعوبة توفير السكن الملائم: تتمثل في ندرة الأراضي المتاحة للبناء وارتفاع أسعارها بسبب محدودية البناء في المناطق المصنفة (أ) و(ب) ومنعها بالمطلق في القدس الشرقية والمنطقة المسماه (ج)، وعدم شمولية الموازنة الرسمية على اعتمادات مالية للاستثمار في قطاع الإسكان، بالإضافة الى ثقافة بيت العُمر والتوجه الأسري لمساحات كبيرة للوحدات السكنية وعدم تناسب العرض مع الطلب في سوق الإسكان، واقتصار الإنتاج الإسكاني الإستثماري للشرائح ذات الدخل العالي، وضعف ومحدودية آليات التمويل، وارتفاع نسب الفائدة، وعدم وجود الأطر الموجهة الواضحة في تقديم التسهيلات للقطاع الخاص لضمان مشاركته الفاعلة في قطاع الإسكان، وضعف تقنيات البناء المستخدمة حالياً، وعدم تطور تكنولوجيا البناء، واعتماد السوق الفلسطيني على مواد البناء المستوردة بشكل واسع مما أدى الى عدم تناسب أسعار مواد البناء مع مستوى دخل الأسرة الفلسطينية وقدرتها على تأمين المأوى الملائم.

محدودية وسائل النقل العام: يعاني قطاع النقل العام من صعوبة قدرة الحكومة على العمل في القدس الشرقية والمنطقة المسماة (ج)، وتعاني المدن من عدم كفاية تغطية وسائل النقل العام الخارجي والداخلي، وضعف البنية التحتية وعدم كافيتها لاستعياب توزيع المحطات المركزية والمواقف التي يسهل للجميع الوصول إليها. وعدم وجود بنى تحتية كافية ومؤهلة لاستيعاب توزيع المحطات المركزية والمواقف بشكل يسهل الوصولية للجميع وبتكلفة مقبولة. بالإضافة الى الازدحام المروري والحوادث المرورية.

معيقات تخطيط المدن وتوسعها: تتأثر مبادرات التوسع بالواقع الجيوسياسي بالبيئة سلبياً حسب الأراضي المتاحة بما فيها الخضراء منها حيث أن إمكانية توفير مناطق خضراء داخل إطار المدن محدود خارج إطار مناطق (ج). كما وتشمل المعيقات تقادم الإطار القانوني الناظم لعمليات التخطيط وعدم استكمال المخطط الوطني المكاني، ووجود عوامل جذب قوية باتجاه المدن على حساب الريف، وعدم استهداف الريف بموازنات كافية لتعزيز الزراعة.

معيقات تتعلق بالبيئة الطبيعية والثقافية: تتمثل في قلة الوعي بأهمية التراث الطبيعي والإنساني وعدم كفاية الموازنات المحلية لصيانة المباني والمواقع، وعدم اعتماد استراتيجيات محلية للحد من الكوارث واستراتيجيات، وزيادة مناعة المدن تجاه الصدمات الطبيعية والبشرية، وعدم اتباع تدابير وقائية للحد من آثار التغير المناخي، بالإضافة الى انتشار ظاهرة حرق النفايات ووجود مكبات ترحيل غير صحية خاصة عند إغلاق المناطق والطرق من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وانتشار الظواهر السلبية فيما يتعلق بالتخلص الصحي من النفايات والمياه العادمة وعدم توفر المعرفة والخبرة بتكنولوجيا الطاقة البديلة.

لقد تزامنت جائحة كورونا مع تصاعد الهجمة الاستيطانية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، ونيتها ضم 30% من الأراضي الفلسطينية فيما بات يعرف "بمخطط الضم"، الذي ستكون نتيجته المنطقية خنق الحيز المتاح لسن السياسات التنموية ومحاصرة السكان وتوسع العمران والتوسع الزراعي، وكبح أي تخطيط اقتصادي تنموي وطني، وذلك بسبب فقدان الفلسطينيين كافة المزايا الاقتصادية التي تدعم العملية التنموية (ماس، 2020)، ما يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم، وتشديد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020د). لقد أدت هذه الإجراءات الإسرائيلية إلى ندرة الأراضي المتاحة للبناء، وارتفاع كبير في أسعارها، وبالتالي عجزُ الفلسطينيين عن تلبية احتياجاتهم من المساكن التي يفرضها نموهم الطبيعي (مكتب رئيس الوزراء، 2018). أثر ذلك على كافة محاور هذا الهدف، وبخاصة إمكانية توفير سكن آمن وميسور التكلفة، حيث تتزايد معوقات وتكاليف البناء في المناطق المرشحة للضم التي تسيطر عليها سلطات الاحتلا الإسرائيلية فعلياً، وما يترتب على ذلك من إجراءات سلطات الاحتلال بمنع البناء في هذه المناطق. كذلك يؤثر مخطط الضم على إمكانية توفير أنظمة نقل ميسورة التكلفة ومستدامة في ضوء محاصرة البلدات والمدن الفلسطينية بالمستعمرات الإسرائيلية والطرق الالتفافية، الأمر الذي يؤثر سلباً على تحقيق التحضر الشامل وحماية التراث الثقافي والطبيعي.

4. اثر جائحة كورونا على تحقيق غايات الهدف 11

1. تأخر سير العمل في أنشطة وزارة الأشغال العامة والاسكان المرتبطة بقطاع الاسكان لاعتمادها على العنصر البشري في البرامج المتعلقة بقطاع الاسكان، وارتفاع اسعار مواد البناء اللازمة لمشاريع الاسكان نتيجة ، وعدم القدرة على تنفيذ برامج بناء القدرات المختلفة.
2. وقف تدريبات بناء القدرات بشكل كامل، وتأخير في تنفيذ بعض المشاريع ذات الصلة، حيث تم دمج مجموعة من الأنشطة وتقليصها بما يتناسب مع الأوضاع التي فرضتها جائحة كورونا،تعطل ورش العمل وورش التوعية ذات العلاقة بتحقيق هذا الهدف.
3. تضرر **القطاع السياحي** بشدة بسبب الجائحة بما فيه الانفاق والعوائد مما دفع الحكومة لتقديم تسهيلات ضريبية للقطاع الخاص، وقلل من الانفاق على الأماكن التراثية وتم الغاء غالبية الفعاليات الثقافية، وقد تأثر **قطاع النفايات الصلبة** ايضا حيث برزت ضرورة معالجة النفايات الطبية.

قامت وزارة الحكم المحلي بمجموعة من التدخلات في سبيل تحقيق غايات هذا الهدف في خضم جائحة كورونا:

1. تشكيل لجان طوارئ في بداية الجائحة من قبل المحافظات والمجالس المحلية؛ بهدف متابعة احتياجات المواطنين، وضمان وصولهم إلى الخدمات والاحتياجات الأساسية لهم، والتأكد من التزامهم بالإجراءات الوقائية التي اتّخذتها الحكومة.
2. إعداد خطط طوارئ من قبل الهيئات المحلية لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء ونظافة عامة وصحة عامة وعدم انقطاعها.
3. التنسيق بين وزارة الحكم المحلي ووزارة المالية لتحويل رسوم النقل على الطرق للهيئات المحلية، وذلك لمساعدة الهيئات المحلية في إدارة الأزمة، والتغلب على المشاكل الناتجة عن نقص الموارد المالية المتوفرة لهذه الهيئات، نتيجة لضعف الجباية خلال فترة الجائحة.
4. حشد الموارد المالية والدعم المحلي والخارجي، بهدف توفير المعقمات وأدوات السلامة، وبخاصة في المناطق المهمشة مثل مناطق (ج) والتجمعات البدوية.
5. قامت وزارة الحكم المحلي، من خلال الهيئات المحلية، بتعقيم الأماكن العامة، وزيادة خدمات التنظيف، بالتعاون مع الجهات الأخرى كوزارة الصحة، إضافة إلى تكثيف جهود جمع النفايات، وتشديد الإجراءات المتبعة للمحافظة على النظافة العامة، علاوة على النقل الآمن للنفايات من مراكز الحجر.
6. عملت وزارة الحكم المحلي على التيسير على المواطنين لضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، وذلك من خلال توقف بعض الهيئات المحلية عن جباية رسوم الخدمات بشكل مؤقت خلال بدايات الإغلاق.
7. السماح للهيئات المحلية باستخدام جزء من المخصصات التي كانت موجهة لتنفيذ مشاريع في هذه الهيئات من قبل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، بهدف استخدامها للقيام بإجراءات السلامة العامة، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان في إطار هذه الهيئات المحلية
8. قامت الحكومة من خلال وزارة النقل والمواصلات بإيجاد الحلول العملية للمركبات العمومية والتي مجرى الخط لها (إستراحة أريحا- المحافظات الشمالية) والتي تعطلت عن العمل نتيجة الإجراءات الحكومية لمكافحة إنتشار فيروس كورونا، وإغلاق معبر الكرامة منذ بداية الأزمة وحتى تاريخه من خلال توزيع هذه المركبات للعمل على خطوط خدمة داخل المحافظات كلٌ حسب عنوانه. وإعتماد ترخيص مهنة إستيراد وتوريد وتركيب وصيانة عدادات التعرفة لمركبات الصالون العمومي، حيث تم وضع إعلانات وتزامن تاريخ إنتهاء موعد الإعلان وتقيد حركة المواطنين مابين المحافظات نتيجة الإجراءات الحكومية لمكافحة إنتشار فيروس كورونا وجاري العمل لإعادة نشر الإعلان مرة أخرى.

5. نظرة الى الأمام

1. التواصل الفعال بين الحكومة المركزية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، والمجالس القروية والبلدية، لتحديد الاحتياجات أو التدخلات المطلوبة لضمان توفير الاحتياجات الأساسية في التجمعات السكنية خلال مرحلة التعايش والتأقلم مع الوباء. وتوفير الدعم المالي واللوجستي الحكومي وغير الحكومي للهيئات المحلية لضمان تحقيق ذلك.
2. ضرورة القيام بإجراءات عاجلة للتخفيف من العجز في ميزانية الهيئات المحلية على ضوء المصاريف التشغيلية المتزايدة، بما يشمل الإسراع في تحويل مخصصات الهيئات المحلية المتراكمة لدى وزارة المالية، وتخصيص موازنات تشغيلية طارئة لها من الموازنة العامة لمساعدتها في النهوض من هذه الأزمة، إضافة إلى تأجيل دفعات الفواتير المستحقة عليها لفترة محددة للتخفيف من العبء المالي، إضافة إلى تقديم الدعم الفني جنباً إلى جنب مع الدعم المالي، بهدف الإدارة الرشيدة

للديون والمصاريف من قبل الهيئات المحلية، وترتيب المصاريف حسب الأولوية.

3. وضع معايير وأسس للتنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة المسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية للسكان، لضمان عدم تضارب الأدوار، وضمان الاستجابة السريعة والفعالة، وحصول الجميع على الخدمات الأساسية في الأزمات المستقبلية، وبخاصة في المناطق المهمشة مثل مناطق (ج) والمخيمات.
4. وضع خطط واستراتيجيات واضحة لآليات صرف وتوزيع الإعانات والمساعدات في الأزمات المستقبلية، من خلال التعاون والتنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الحكم المحلي، من خلال الهيئات المحلية، لتحديد الفئات الأكثر تذبذباً وتهميشاً وفقراً في نطاق كل هيئة محلية، وتقديم الخدمات الضرورية لها، لضمان حصول أكبر شريحة ممكنة على المساعدات الإغاثية، وعدم إهمال أحد. وهنا يحب التعديل على البيئة القانونية، من خلال سن تشريعات وسياسات تمكن
5. تجهيز الهيئات المحلية مالياً للأزمات المستقبلية، من خلال زيادة كفاءة التحصيل من مصادر التمويل الحالية، مثل الرسوم المستحقة على المواطنين مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئات.
6. البحث عن مصادر تمويل جديدة متنوعة للهيئات المحلية، مثل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership PPP).
7. عقد اتفاقيات مع البنوك التجارية لتمويل الهيئات المحلية بقروض ميسرة، كذلك دعم وتنويع المشاريع المدرة للدخل للهيئات المحلية، من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وإنشاء صندوق طوارئ للأزمات المستقبلية.
8. إيلاء الاهتمام بتطوير قطاع النقل العام، وذلك بزيادة أعداد وسائل النقل العام من خلال تسهيل وتسريع إجراءات منح الترخيص للمركبات والسائقين العموميين.
9. البدء بالعمل على تجهيز خطة طوارئ وخطة لإدارة الأزمات المستقبلية، التي تهدف إلى رفع جاهزية الهيئات المحلية وبناء قدراتها في مجال مواجهة الأزمات والتعايش معها.
10. تطوير العمل على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات وفي التواصل ما بين المواطنين والهيئات المحلية، وأتمتة المعاملات والخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين بهدف تعزيز آليات جباية الرسوم.
11. التخطيط لعملية بناء وإنشاء المساحات العامة والمناطق الخضراء مستقبلاً مع الأخذ بالاعتبار ضمان تطبيق إجراءات الوقاية مثل التباعد الاجتماعي في تصميم مرافق هذه المناطق، إضافة إلى توفير مرافق صحية تسهل عملية الحفاظ على النظافة والتعقيم من قبل رواد هذه الأماكن.
12. ضرورة العمل على تخصيص الأراضي الحكومية لمشاريع الاسكان لذوي الدخل المحدود والفئات المهمشة .
13. الحاجة الى اعتماد سياسة حكومية واضحة لقطاع الاسكان وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها من خلال فتح باب الاقتراض من الجهات الخارجية لتنفيذ مشروعات الاسكان والبنية التحتية .
14. بناء القدرات البشرية في كافة القطاعات بما يتناسب مع التغيرات التي تحدث حاليا، من خلال تعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات المحلية والمركزية الالكترونية وانشاء نظم الشكاوى في تعزيز عملية تحقيق الهدف .
15. العمل على توفير وجمع بيانات عن مؤشرات الغايات وذلك لضمان التقدم على تحقيق غايات الهدف.

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

1. مقدمة

""*إن إقامة مجتمعات مسالمة يسودها العدل ولا يهمش فيها احد امر ضروري لتحقيق اهداف التنمية المستدامه والناس في كل مكان بحاجة الى ان يكونوا أمنين من الخوف من جميع اشكال العنف، وتحقيق العدالة ومكافحة الفساد وكفالة مشاركة شاملة للجميع في جميع الأوقات*. كذلك يجب ضمان حرية التعبير عن الآراء في السر والعلن ويجب ان يكون باستطاعة الناس الاسهام في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم ويجب تطبيق القوانين والسياسات دون أي شكل من اشكال التمييز ولا بد من حل المنازعات عن طريق سياسية قضائية فعالة، يجب أن تخضع المؤسسات الوطنية والمحلية للمساءلة وأن تكون حاضرة لتقديم الخدمات الأساسية للأسر والمجتمعات المحلية بصورة منصفة ودون الحاجة إلى رشاوى" حول الهدف 16- الأمم المتحدة

تسعى السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية 2021-2023 بصفتها اعلى وثيقة سياساتية لدولة فلسطين تحقيق الرؤية الوطني الطامحة للوصول الى ...." *دولة ديمقراطية مستقرة تحترم حقوق الإنسان وتضمن لمواطنيها كافة حقوقاً وواجبات متساوية، ويعيش سكانها في بيئة آمنة في ظل سيادة القانون، وتعمل على ضمان المساواة بين الرجل والمرأة، ..أما الحكومة الفلسطينية، فهي حكومة منفتحة وشفافة ومسؤولة تستجيب لحاجات مواطنيها*.."

خصصت خطة التنمية الوطنية مجموعة من السياسات العامة والتدخلات السياساتية ذات العلاقة وفي مقدمتها سياسة **إعادة الإشعاع الديمقراطي لفلسطين من خلال** إعادة النظر في الإطار الدستوري الناظم للدولة بحيث يكون النص الدستوري منسجما مع الالتزامات التعاقدية والعرفية الدولية، تنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على المستويات كافة، وتعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وصون وحماية الحقوق والحريات العامة.

في اطار الأولوية الوطنية الحكومة الفعالة والبعيدة عن البيروقراطية، تلتزم الحكومة الفلسطينية بتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد و تعزيز كفاءة المؤسسات العامة وكفاءة وفعالية إدارة الموادر المتاحة بما يشمل مأسسة الالتزام بمدونة السلوك الوظيفي في قطاع الخدمة المدنية،وإصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات وتعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج.

حددت الحكومة في اطار سياستها العامة تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد ثلاث تدخلات سياساتية،تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة، وضمان الحق في الوصول للمعلومات، وتعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية.

2. التقدم نحو تحقيق الغايات

الغاية 1.16. الحد بدرجة كبية من أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

المؤشر	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1.3.1.16 نسبة (%) السكان الذين تعرضوا للعنف الجسدي في الاثني عشر شهرًا الماضية	2004	1.5	0.5	3.5
	2008	0.9	0.4	2.0
	2012	0.7	0.7	0.6
	2016	0.9	0.4	1.8
	2020	0.6	0.5	0.8
2.3.1.16: نسبة (%) السكان الذين تعرضوا للسطو في الاثني عشر شهرًا الماضية	2004	1.6	2.1	0.6
	2008	2.6	2.4	3.1
	2012	3.9	3.3	5.0
	2016	4.2	2.1	8.0
	2020	3.2	1.7	5.9
2.1.16: الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100 000 نسمة (بحسب العمر والجنس والسبب)	البيانات غير متوفرة			
4.1.16: نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها	2016	87.2	84.7	91.3
	2018	92.0	90.8	93.9

وثقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 227 حالة وفاة غير طبيعية (118 في الضفة الغربية و109 في قطاع غزة) مقارنة بـ 132 حالة في عام 2019 (80 في الضفة الغربية و52 في قطاع غزة) خلال 2020. وسجل شهر مارس أكبر عدد من الحالات مع 33 توثيقًا (5 في الضفة الغربية و28 في قطاع غزة)، يليه يوليو مع 29 توثيقًا للوفيات غير الطبيعية (13 في الضفة الغربية و16 في قطاع غزة).

فيما يتعلق بالوفيات المتصلة بالاحتلال، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدامها المفرط والممنهج للقوة واستهداف ارواح المدنيين الفلسطينيين والاستهتار بحياتهم في كل من الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة، وقامت بإطلاق نيرانها ما لا يقل عن (2931) مرة تجاههم، وذلك في إطار سياستها الهادفة الى القتل العمد دون اكتراث لمبدأ الضرورة والتناسب، والتي تتم دون محاسبة او مساءلة في ظل ثقافة الإفلات من العقاب. وبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية المحتلة، وقطاع غزة (38) شهيداً، منهم (9) شهداء أطفال وامرأة واحدة، (6) من الشهداء هم من قطاع غزة و (2) منهم هم من اطفال القطاع. وكانت إصابات 16 من الشهداء في القسم العلوي من أجسادهم وهو ما يشير إلى تعمد قوات الاحتلال قتلهم. كما وان اثنين من الشهداء قتلا على ايدي المستوطنين. تمت غالبية اعمال القتل في ظروف لم تشكل تهديدا لحياة قوات الاحتلال الذين استخدموا بدورهم القوة

استهدفت قوات الاحتلال للشاب إياد الحلاق (32 عاماً) من ذوي الاحتياجات الخاصة، واصابته بثماني رصاصات ادت الى مقتله، واستشهد خلال العام تسعة أطفال فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة تعرضهم لاعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

كما وأصيب ما لا يقل عن (1025) مدني فلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغ عدد مصابي القطاع (58) اصابة (16) اصابة منها كانت لأطفال. جراء الاحتجاجات على استمرار ممارسات الاحتلال وسياساته التوسعية، وتفاوتت إصابات الجرحى ما بين الخطيرة والطفيفة.

استهدفت قوات الاحتلال في قطاع غزة المدنيين المشاركين في المسيرات السلمية على امتداد السياج الحدودي الشرقي للقطاع، مستخدمة القوة المفرطة والمميتة في استهدافها للمشاركين فيها هادفة الى ايقاع القتلى والاذى في صفوف المدنيين المشاركين فيها، موقعة شهيدين اثنين، أحدهما طفل بالإضافة الى (19) اصابة مختلفة، (13) اصيبوا بالأعيرة النارية (7) منهم لأطفال.

وتلقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، خلال عام 2020، ما مجموعة 2050 شكوى (1290 من الضفة الغربية و760 من قطاع غزة)، (1146 شكوى أمنية و904 شكوى مدنية) من بينها 126 شكوى من الأطفال، و272 من النساء، و93 من الأشخاص ذوي الإعاقة، و10 شكاوى من الأشخاص الذين رفضوا تحديد هويتهم. أنفسهم كذكر أو أنثى (بشكل عام من المثليين).
وقد أبلغ 379 مواطنًا عن تعرضهم للعنف البدني او النفسي (215 في الضفة الغربية و164 في قطاع غزة)، (341 من الذكور، و31 من الإناث، و7 شكاوى من الأشخاص ذوي الإعاقة و0 من المثليين). تمثل شكاوى العنف 18.5٪ من جميع الشكاوى التي تلقتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال عام 2020، حسب الجدول التالي:
من أصل 1123 شكوى تم إغلاقها خلال عام 2020، وثقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تعاونًا مرضيًا من الجهات الأمنية والمدنية بنسبة 61.4٪ (61.8٪ للجهات الأمنية و69.9٪ من السلطات المدنية) (72.5٪ في الضفة الغربية 7 و50.4٪ في قطاع غزة).

وخلال العام، وثقت الهيئة 896 انتهاكًا لحقوق الإنسان في فلسطين (546 في الضفة الغربية و350 في قطاع غزة) مقابل 1380 انتهاكًا موثقة خلال عام 2019 (917 في الضفة الغربية و463 في قطاع غزة). ويعود الانخفاض إلى أسباب عديدة تتعلق بإعلان حالة الطوارئ في الدولة، بعد انتشار فيروس كورونا، كما قد تفسر بمحدودية قدرة الباحثين الميدانيين على التنقل في البلاد وزيارة السجون ومراكز الاحتجاز.

يعتبر شهر فبراير 2020 من أسوأ الشهور من حيث عدد الانتهاكات الموثقة، بواقع 125 انتهاكاً (72 في الضفة الغربية و53 في قطاع غزة)، يليه يناير بـ 113 انتهاكاً (72 في الضفة الغربية و 53 في قطاع غزة)، ثم سبتمبر مع 102 انتهاكا (80 في الضفة الغربية و22 في قطاع غزة).

التدخلات والأنشطة لتحقيق الغاية

1. توثيق ورصد الهيئة المستقلة لحقوق الانسان حالات الوفاة في الحجز والسجون وحالات الإعدام و حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي و توثيق الانتهاكات وزيارات مراقبة دور الإيواء وآليات تلقي الشكاوى وتوثيق جميع حالات الوفاة غير الطبيعية.
2. أصدرت الهيئة بالتعاون مع أجهزة الدولة العديد من المذكرات الارشادية حول حقوق الانسان في حالة الطوارئ ومن ضمنها مذكرة إرشادية حول حقوق المرأة أثناء حالة طوارئ -19COVID
3. نظمت الهيئة حملة توعية لدعم حقوق المرأة: في ضوء استمرار حالات العنف ضد المرأة خاصة العنف الأسري خلال حالة الطوارئ حيث نفذت الهيئة 8 أنشطة في الضفة الغربية استهدفت 161 مشاركا (52 ذكور و109 إناث) ركزت على قضايا الحق في المشاركة السياسية للمرأة وحماية المرأة من العنف وتأثير جائحة كورونا. قامت الهيئة بتدريب أصحاب الواجبات حول حقوق النساء والفتيات المحتجزات خلال اعلان حالة الطوارئ، حيث تم تنفيذ ورشة تدريبية استهدفت 37 من العاملين في دور إيواء النساء والفتيات (26 ذكور و 11 أنثى) في قطاع غزة.
4. قامت وزارة شؤون المرأة بتطوير خطة عملية تنفيذية لكافة القطاعات ومحاور عمل الفريق الوطني لتطبيق نظام التحويل، وتدريب العاملين على كيفية استقبال الحالات والتعامل معها بحسب النظام، كما تم انجاز المرصد الوطني للعنف ضد المرأة وتجهيز 17 عيادة للإرشاد الأسري الشامل لاستقبال والتعامل مع النساء المعنفات.
5. تخصيص في المحاكم النظامية للنظر في قضايا النوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد القضاة المكلفين 31 قاضي منهم 14 قاضي سيدة تم تدريبهم على كافة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتم التوقيع على اتفاقية الرضا بالزواج ، و إصدار قرار بقانون منع الزواج تحت سن 18 عام، وإصدار 10 قرارات بقوانين تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وانهاء التمييز، إصدار سبعة أنظمة تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين.
6. اصدار9 قرارات مستجيبة للنوع الاجتماعي منها: تخصيص مساعدات مالية ل21 مؤسسة وجمعية نسوية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبار الثامن من أذار عطلة رسمية ، وقرار بحق نقل الأم لأبنها من المدرسة لمدرسة وإحالة مشروع قانون حماية الأسرة من العنف إلى فخامة الرئيس للمصادقة عليه وإصداره حسب الأصول.
7. تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، خلال عام 2020، ما مجموعة 2050 شكوى (1290 من الضفة الغربية و760 من قطاع غزة)، (1146 شكوى أمنية و904 شكوى مدنية) من بينها 126 شكوى من الأطفال، و272 من النساء، و93 من الأشخاص ذوي الإعاقة، و10 شكاوى من الأشخاص الذين رفضوا تحديد هويتهم. أنفسهم كذكر أو أنثى (بشكل عام من المثليين). وقد أبلغ 379 مواطنًا عن تعرضهم للعنف البدني او النفسي (215 في الضفة الغربية و164 في قطاع غزة)، (341 من الذكور، و31 من الإناث، و7 شكاوى من الأشخاص ذوي الإعاقة و0 من المثليين). تمثل شكاوى العنف 18.5٪ من جميع الشكاوى التي تلقتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال عام 2020
8. اغلاق 1123 شكوى خلال عام 2020، حيث وثقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تعاونًا مرضيًا من الجهات الأمنية والمدنية بنسبة 61.4٪ (61.8٪ للجهات الأمنية و69.9٪ من السلطات المدنية) (72.5٪ في الضفة الغربية 7 و50.4٪ في قطاع غزة).

الغاية 2.16: إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم

المؤشر	حالة المؤشر					
	السنة	فلسطين	الضفة	قطاع غزة	ذكور	إناث
1.2.16: نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر الماضي -%	2014	92.2	90.4	94.5	92.8	91.6
نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 1 و 14 سنة والذين عانوا من أي عقاب بدني و / أو عدوان نفسي على أيدي مقدمي الرعاية في الشهر الماضي	2019	90.1	88.3	92.3	92.3	87.9

3.2.16: نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن 18	2019	2.9	3.3	2.1	3.5	1.8

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. عملت وزارة التنمية الاجتماعية على حماية 911 طفل ويعتبر هذا العدد قليل بالمقارنة مع 2019 حيث كان هذا العدد حوالي 1202، وذلك بسبب جائحة كورونا التي اثرت بشكل كبير على العمل الاجتماعي، ونفذت الوزارة 21 لقاء توعية ، بالإضافة الى عمل جولات تفتيشية يقوم بها مرشدو حماية الطفولة في الميدان مع الشرطة ووزارة العمل تستهدف عمالة الاطفال، كما تم عقد 29 اجتماع لشبكات حماية الطفولة والتي هي الجسم الوطني الذي يسعى إلى تنسيق الجهود والخدمات المقدمة للأطفال في ظروف صعبة، وفق دليل تحويل سهل وفعّال متفق عليه بين الوزارات والمؤسسات العاملة في مجال الحماية والرعاية الاجتماعية، و2020 وتم عقد حوالي 124 مؤتمر حالة لمناقشة قضايا الأطفال الصعبة مع الشركاء لإيجاد حل مناسب لها.
2. تعزيز عمل وحدات الشكاوى حيث بلغت عدد شكاوى الأطفال الواردة للهيئة خلال العام 2020 (190) شكوى، منهم 69 شكوي قدمها الأطفال عن نفسهم و121 شكوي قدمها اخرون نيابة عنهم(100 شكوى في الضفة و90 شكوى في قطاع غزة.

الغاية 3.16. تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

المؤشر	حالة المؤشر			
	السنة	الضفة الغربية	ذكور	إناث
2.3.16: المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء- %	2017	52.3	51.7	64.4
	2018	56.1	55.9	63.2
	2019	54.5	55.0	49.7
	2020	57.6	56.5	70.7

بلغ عدد المحتجزين في الضفة الغربية حتى نهاية العام 26669 شخصًا (1100 في مراكز الإصلاح والتأهيل و25569 في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة). بلغ عدد المحتجزين غير المحكوم عليهم فى مراكز الإصلاح والتأهيل 639 يمثلون 58.1٪ من إجمالي عدد نزلاء السجون. وتتوزع النسبة على النحو التالي: 54.3٪ من الذكور المحتجزين غير المحكوم الى اجمالي الذكور المحتجزين في مراكز الإصلاح والتأهيل، و70.7٪ من المحتجزات غير المحكوم عليهم الى اجمالي الاناث المحتجزات في مراكز الإصلاح والتأهيل، و100٪ من الأحداث المحتجزين غير المحكوم عليهم الى اجمالي الاحداث المحتجزين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية.

لم تتوفر البيانات الخاصة بقطاع غزة حتى تاريخ اعداد التقرير، وان كان من المتوقع أن تكون نسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم إلى إجمالي عدد نزلاء السجون في قطاع غزة أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية.وسجلت الهيئة انخفاضا ملحوظا نسبته 65.7% في عدد توثيقات التوقيف على ذمة المحافظ في الضفة الغربية حيث سجلت قواعد بياناتها عدد 143 حالة توقيف على ذمة المحافظ خلال العام 2019 مقابل 49 حالة فقط خلال عام 2020.

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. خلال عام 2020، أجرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقييمين رئيسيين لموائمة مراكز الاحتجاز الدائمة والمؤقتة مع المعايير الدولية للاحتجاز، حيث تم تقييم موائمة كل من مراكز الإصلاح والتـأهيل العسكرية في الضفة الغربية (مراكز احتجاز دائم)، بالإضافة الى 40 مركز الاحتجاز التابعة للشرطة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (مراكز احتجاز مؤقت).
2. في أواخر عام 2020 تم تقييم مدى امتثال عينة من مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة (نظارات الشرطة) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لمعايير الاحتجاز الدولية ذات الصلة. تمت زيارة وتقييم 21 مركز احتجاز تابع للشرطة في الضفة الغربية و19 في غزة من خلال فريق وطني شمل موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وموظفي مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة وموظفي وزارة الداخلية.. بلغت نسبة موائمة العينة المختارة من نظارات الشرطة للمعايير الدولية 48.8٪ (49.5٪ في الضفة الغربية و47.9٪ في قطاع غزة).
3. جرى في نهاية العام الماضي وبالتنسيق بين مؤسسات قطاع العدالة وبالشراكة مع المجتمع المدني والشركاء التنمويين من وضع الملاحظات الأخيرة على الخطة القطاعية "العدل وسيادة القانون2021-2023"
4. توسيع اصدار شهادة عدم محكومية في 13 مكتب بريد ليصبح العدد الإجمالي لمواقع تقديم الخدمة 35 موقع.
5. المصادقة على تعديل نظام للعمل بالتشريعات قبل إقرارها من فخامة الرئيس على لجنة موائمة التشريعات لموائمتها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي إنضمت لها دولة فلسطين، وتم منح اللجنة صلاحيات لموائمة التشريعات والتنسيق مع مجلس الوزراء، وتم وضع خطة استراتيجية للعمل
6. **متابعة وزارة العدل** للجنة استرداد جثامين الشهداء على حل إشكاليات حصول أهالي الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال الإسرائيلي على استصدار شهادة وفاة لأبنائهم لتسهيل معاملاتهم أمام الجهات الحكومية
7. الإعداد لتشكيل لجنة قانونية للتصدي للتشريعات العنصرية الاإسرائيلية **برئاسة وزارة العدل** ، وذلك عطفاً على قرار مجلس الوزراء العدل العرب بشأن تشكيل لجنة من مجلس وزراء العدل لبحث الوسائل والأليات القانونية لمواجهة التشريعات الإسرائيلية العنصرية.

8. تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء القاضي بمحاكمة المستوطنين الذين يقومون بانتهاكات ضد أبناء الشعب الفلسطيني أمام المحاكم الفلسطينية تم رفع قضية أمام محكمة بداية نابلس ضد أحد المستوطنين.
9. تم احياء اليوم العالمي لحقوق الانسان في 10 كانون أول 2020 من خلال إنتاج مجموعة مواد حقوقية توعوية لأبناء طلبة المدارس ، وبثها عبر المنصة الالكترونية لوزارة التربية والتعليم، وإصدار الدليل الاسترشادي لحقوق الانسان في ظل جائحة كورونا بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان وكتب المفوض السامي.
10. انجاز العرض الثاني من قانون التحكيم الفلسطيني المعدل على مجلس الوزراء، وتم الانتهاء من العرض الثالث لقانون الخبراء، كذلك تم الانتهاء من العرض الثالث على مجلس الوزراء من مشروع قرار بقانون بشأن تنظيم مزاولة أعمال الخبراء في دولة فلسطين أمام جهات القضاء أو النيابة العامة أو هيئات التحكيم، وسيتم من خلال القانون توفير قاعدة بيانات وطنية تخدم كافة مؤسسات الدولة التي تشتمل على بيانات الخبراء.
11. تم المشاركة في اعداد حوالي أكثر من 30 قرار بقانون من قبل الإدارة العامة للأبحاث القانونية في وزارة العدل منها (قرار بقانون للتحكيم، قرار بقانون بشأن المختبر الجنائي، قرار بقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، قرار بقانون حماية البيانات الشخصية، قرار بقانون بشأن الإدارة المالية المركزية العسكرية،....وغيرها) ، كما تم تقديم أكثر من حوالي 32 رأي قانوني وطلبات تفسير أمام المحكمة الدستورية وأبحاث قانونية أخرى.
12. اعداد ومناقشة تقرير المتابعة المقدم من دولة فلسطين بشأن الملاحظات الختامية للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في شهر تموز/يوليو 2020.
13. انجاز المسودة الاخيرة من قانون حماية الاسرة من العنف كما تم الانتهاء من اعداد اللوائح التنفيذية لقانون حماية الأحداث ورفعت الى مجلس الوزراء لاقرارها، كم تم العمل على الانتهاء من إعداد المسودة الأولى من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة.
14. قام مرشدي حماية الطفولة على متابعة حوالي 1666 طفل حدث في مختلف محافظات الضفة الغربية، كما ويعمل مرشدي حماية الطفولة على توعية كافة الاطفال الاحداث بحقوقهم قبل الدخول في اجراءات المحاكمة، بالاضافة الى عقد جلسات توعية وارشاد قانوني للأهل حول الاجراءات القانونية المتبعة.
15. اعتماد 4 قرارات في مجلس حقوق الإنسان لصالح دولة فلسطين وشاركت البعثة الفلسطينية في مداخلات المراجعة الدورية لحقوق الانسان ل32 دولة، وجرى إصدار بيانات من أكثر من 47 مقرراً خاصاً لحقوق الانسان ضد خطط الضم واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.
16. قدمت دولة فلسطين العديد من البلاغات إلى محكمة الجنايات الدولية، وغيرها من مؤسسات وآليات حقوق الإنسان لتفعيل مسار المساءلة على الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني.

الغاية 4.16. الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة وتعزيز استرداد الأصول المسروقة واعادتها ومكافحة جميع اشكال الجريمة المنظمة

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.4.16: القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.
2.4.16: نسبة ما يُضبط من أسلحة وما يُقيد ويُقتفى أثره من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، وفقا للمعايير الدولية والصكوك القانوني	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

الأنشطة والتدخلات المنجزة لتحقيق الغاية

1. حسب تقرير الأداء لوزارة الداخلية بأنها قامت بتكثيف النشاطات الأمنية وعمل الدوريات ليصل إلى 13,870 دورية، ووضع خطة أمنية بنسبة إنجاز 85%، ومكافحة التهريب والحد من أثارها حيث تم ضبط 2,726 قضية تهريب، وإنشاء

قاعدة بيانات مركزية متطورة، من خلال ضبط ومصادرة 251 قطعة سلاح، ومتابعة 85 قضية غسيل أموال وتزوير العملات والحوالات المالية التي لها علاقة بأمن الاقتصادي ومعالجة 1,712 قضية فلتان أمني.

2. شهدت الجهود في مجال التنسيق الدولي لاسترداد الأصول المسروقة وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين تقدماً، لا سيما بعد انضمام فلسطين إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول" في العام 2017،[27]
3. قبول عضوية وحدة المتابعة المالية في دولة فلسطين في مجموعة إيجمونت الخاصة بوحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عام 2019، وذلك خلال الاجتماع السادس والعشرين للمجموعة المنعقد بمدينة لاهاي في هولندا. وتتيح هذه العضوية لوحدة المتابعة المالية تبادل المعلومات الاستخباراتية حول جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع أكثر من 159 وحدة نظيرة حول العالم، كما تسهل تدفق المعلومات وبناء القدرات والكفاءة على المستوى التشغيلي في ميدان المكافحة وتعقب وتتبع الأموال والمتحصلات الجرمية والمساهمة في عملية استردادها على المستوى الدولي.[28]
4. استمرت متابعة قضايا الفساد وسوء الائتمان خلال العام 2020، حيث يوضح الجدولين التاليين العائدات الجرمية المحكوم بها والمستردة على صورة نقود سائلة منذ 2010 وحتى نهاية 2020 والمتحصلات الجرمية المحكوم باستردادها في العام 2020، وهي لا تشمل قيم ما تم استرداده من العائدات الجرمية على شكل أصول وممتلكات.

	العملة	العائدات الجرمية	المبالغ المستردة
العائدات الجرمية المحكوم بها والمستردة على صورة نقود سائلة منذ 2010 وحتى نهاية 2020	الدينار الأردني	96,129	70,325
	الدولار الأمريكي	53,153,669	5,121,231
	الشيكل الإسرائيلي	25,383,342	3,707,527
	الجنيه المصري	227,468	0
	الدرهم الاماراتي	8,864,341	0
المتحصلات الجرمية المحكوم باستردادها خلال عام 2020	دولار	شيكل	دينار
	2,610,340	518,230	62,5

الغاية 5.16: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

المؤشرات	السنة	فلسطين	الضفة	قطاع غزة	ذكور	إناث
1.5.16 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طُلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة- %	2010	1.8	2.3	1.1	1.8	1.9
	2013	2.6	2.8	2.4	3.2	2.1
	2018	2.1	1.9	2.4	2.7	1.4

	مصدر البيانات	السنة	فلسطين
16.5.2 نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي و دفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طُلب منها دفع رشوة لأولئك المسؤولين الحكوميين، خلال الاثني عشر شهرا السابقة% -	قاعدة البيانات العالمية الشعبة الاحصائية للأمم المتحدة /https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database	2013	6.9
	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح مسح قياس استخدام الإحصاءات في صنع السياسات في القطاع الخاص في فلسطين، 2019	2019	0.4

مؤشرات مقترحة:

-عدد الشكاوى والبلاغات المرتبطة بالرشوة المحولة الى محكمة جرائم الفساد: حيث بلغت 24 حالة في العام 2020،بالمارنة مع 17 حالة في العام 2017.

[27] هيئة مكافحة الفساد، التقرير السنوي لعام 2016، رام الله 2017. www.pacc.pna.ps

[28] الصفحة الرسمية لسلطة النقد https://www.pma.ps/ar

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تلقت هيئة مكافحة الفساد في العام 2019 (904) و 2020 (1734) شكاوى وبلاغات، أحالت منها (155) ملفّاً للنائب العام، كما بلغ مجموع الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة جرائم الفساد (12) حكماً قضائيّاً، منها (10) حكماً بالإدانة و(1) بالبراءة، و(1) حكم بعدم الاختصاص ..2. صدرت في نهاية العام 2019 وبداية العام 2020 مجموعة من التعليمات والأنظمة المهمة في مكافحة الفساد، وهي: إقرار نظام الإفصاح عن تضارب المصالح، ونظام الهدايا، ونظام حماية الشهود والمبلغين عن الفساد
2. صدرت في نهاية العام 2019 وبداية العام 2020 مجموعة من التعليمات والأنظمة المهمة في مكافحة الفساد، وهي: إقرار نظام الإفصاح عن تضارب المصالح، ونظام الهدايا، ونظام حماية الشهود والمبلغين عن الفساد
3. استطلاع رأي المواطنين الفلسطينيين السنوي حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2020 الذي نفذته مؤسسة أمان ، وأشارت نتائج الاستطلاع حول رأي المواطنين في واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة، بان مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني "كبير.[29]
4. اعتمدت الهيئة في اطار حالة الطوارئ بشكل كبير على التطبيق الإلكتروني في الإبلاغ عن الفساد ونشر أخبار الهيئة، حيث تلقت الهيئة ما مجموعه (356) شكوى وبلاغاً حتى نهاية حزيران 2020.[30]
5. صادقت الحكومة الفلسطينية في جلستها رقم (73) بتاريخ 2020/9/7 على تشكيل لجنة لإعداد مشروع قرار بقانون بشأن منح الامتياز ومنع الاحتكار.[31] وتلتزم غالبية الشركات الفلسطينية المدرجة في السوق المالية بتقديم والإفصاح عن البيانات المالية في المواعيد المحددة قانوناً، وبلغ معدل الالتزام بتقديم البيانات المالية الدورية 96% في الربع الثالث من العام 32.2019
6. تنفيذ رزمة من أنشطة تهدف الى رفع الوعي في موضوع الرشوة كأحد أشكال جرائم الفساد خلال العام 2020، حيث تم استهداف 5257 طالب وطالبة من خلال التسجيل لمساقات مكافحة الفساد، ومشاركة 650 في المؤتمر الدولي الثاني بعنوان النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق.

[29] مؤسسة أمان. استطلاع رأي المواطنين الفلسطينيين السنوي حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2020. غير منشور.
[30] "كافح" نشرة إلكترونية فصلية تصدرها هيئة مكافحة الفساد. العدد الثاني/ أيلول 2020. ص7.
[31] http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Decree/Details/0559d172-dad6-41e7-abe8-92b37484f6f5
[32] هيئة سوق رأس المال. التقرير السنوي 2019، ص41.

الغاية 6.16: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

المؤشر	مصدر البيانات	السنة	فلسطين
1.6.16 النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانيةالأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانيةأو ما شابه)-%	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	2017	27.9%
		2018	25.7%
		2019	25.5%

21.2.6. (1،2،3،4)		فلسطين	الضفة	قطاع غزة	ذكور	إناث	حضر	ريف	مخيم
نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة المدارس الاساسية	راض	89.4	91.2	84.1	89.1	89.7	88.9	91.7	86.1
المدارس الثانوية	راض	90.2	92.5	86.9	88.7	91.6	90.6	90.2	86.9
الخدمات الادارية	راض	94.2	95.9	92.0	93.1	95.5	94.4	93.9	93.5
خدمات الصحة	راض	84.4	87.3	80.3	82.7	86.1	84.1	87.2	82.7

الإنجازات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. تم إصدار 114 تقريراً رقابياً موزعة على القطاعات المختلفة وتم متابعة الشكاوى الواردة ل**ديوان الرقابة المالية والإدارية** والبالغ عددها 174 شكوى، حيث أنجز منها 117 شكوى ، و77 شكوى مدورة لعام 2021م.
2. قامت وزارة الداخلية بأنها بتطوير الرقابة والمساءلة وتطوير أقسام الشكاوى بنسبة إنجاز 30% ورفع 1,478 قضية للنيابة العسكرية، واعتماد نظام فعال للرقابة والتفتيش، ومعالجه 298 شكوى بحق الأمن العام وتطوير دليل إجراءات موحد لعمل الجهاز بنسبة إنجاز 70%
3. اجراء تعديلات على مسودة قانون الخدمة المدنية نسخة 2020م،وإعداد مشروع نظام العقود وإعداد نظام الحوافز والمكافأت التشجيعية وفق أحكام قانون الخدمة المدنية وإجراءات تعديلات على مدونة السلوك الوظيفي.
4. انجاز جدول تشكيلات الوظائف ل76 دائرة حكومية والذي تم اعتماد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 73 بتاريخ 2020/9/7 وإنجاز 400 بطاقة وصف وظيفي معتمدة للمسميات الوظيفية بالإضافة الى 5647بطاقة وصف وظيفي معتمدة للمسميات الوظيفية الإشرافية.
5. تطوير7 نماذج الأداء للمسميات الوظيفية التخصصية ، وتم تطوير الية الاختبار والتعيين واستقبال الطلبات للتوظيف الكترونياً وتم تحديث لجان الاختبار والتنافس في الدوائر الحكومية وعددها 166.
6. اعداد الخطة الوطنية للتدريب 2018-2020، وتم تشكيل لجنة تحكيم عملية لإعداد مجلة روافد تطويرية للأبحاث الإدارية والمقترحات العلمية في مجال الخدمة المدنية والدارة العامة
7. اقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 الخاص بنظام الهدايا، ونظام الإفصاح عن تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020 وتشكيل لجنة من طاقم الهيئة بهدف اعداد أدلة لنظامي الهدايا وتضارب المصالح، بالشراكة مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)، كما تم اعداد ادلة استرشاديه لنظامي الهدايا والافصاح عن تضارب المصالح، حيث تشكل هذه الأدلة توجيهات ارشادية للخاضعين لأحكام النظامين من حيث التطرق لمواد النظامين وشرحها وعرض ما تنص عليه مدونه سلوك واخلاقيات الوظيفة العامة بخصوص النظامين، وعرض بعض الخبرات الدولية بالخصوص

8. اعداد رزمة من الدراسات مثل دراسة تعزيز تدابير النزاهة والحوكمة في سلطة الأراضي، دراسة لتعزيز التدابير النزاهة والحوكمة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،وتعزيز تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة العدل ودراسة حول سياسة الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية بالتعاون بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة الحكم المحلي.

الغاية 7.16: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل

المؤشر	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكور	إناث	حضر	ريف	مخيم
2.7.16: نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية (يسمح النظام السياسي في البلد لأفراد مثلك بان يكون لهم رأي بما تفعله الحكومة) - % موافق - الجهاز المركزي للإحصاء 2018	**31.2**	34.8	25.4	32.5	29.9	32.8	34.8	30.4
نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية (أثق بقدرتي على المشاركة السياسية في البلد)- % موافق – الجهاز المركزي للإحصاء 2018	**41.6**	40.9	42.6	47.1	35.9	40.1	45.0	48.4

التدخلات والأنشطة المنفذة لتحقيق الغاية

1. صادق ديوان الموظفين العام على تعيين 199 موظفاً على بند الأشخاص ذوي الإعاقة على الاحداثيات الوظيفية الدائمة والمؤقتة.
2. اتخاذ سياسات لتوظيف ذوي الإعاقة بالمؤسسات بما لا يقل عن 5% من كل مؤسسة حكومية كما بلغت نسبة النساء اللاتي تشغل مدير عام فأعلى 11.6% خلال عام 2018 وكذلك التشريعات الخاصة بالأجور وتدعم الانتقال من العمل الرسمي لغير الرسمي(حسب التقرير 2019 حيث لا يوجد بيانات 2020).

الغاية 8.16: توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

المؤشر	المنظمة الدولية	الوحدة	السنة	العضوية	الحق في التصويت
1.8.16: نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية- وزارة الخارجية والمغتربين- 2=لا	الجمعية العامة للأمم المتحدة	نعم/ لا	2019	2	2
	مجلس الأمن	نعم/ لا	2019	2	2
	المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة	نعم/ لا	2019	2	2
	صندوق النقد الدولي	نعم/ لا	2019	2	2
	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	نعم/ لا	2019	2	2
	مؤسسة التمويل الدولية	نعم/ لا	2019	2	2
	بنك التنمية الإفريقي	نعم/ لا	2019	2	2
	مصرف التنمية الآسيوي	نعم/ لا	2019	2	2
	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	نعم/ لا	2019	2	2
	منظمة التجارة العالمية	نعم/ لا	2019	2	2

	مجلس تحقيق الاستقرار المالي	نعم/ لا	2019	2	2

الغاية 9.16: توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030

المؤشر	السنة	فلسطين	الضفة	قطاع غزة	ذكور	إناث
1.9.16: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني-%- الإحصاء الفلسطيني المسح العنقودي	2014	99.3	99.1	99.6	99.3	99.3
	2019	99.2	98.9	99.5	99.4	98.9

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

تقوم وزارة الداخلية بتسجيل كافة المواليد الجدد ولم تسجل حالة واحدة لم يتم تسجيلها حيث بلغ عدد المسجلين في السجل المدني الفلسطيني لعام 2018-80,694 مولود جديد.

الغاية a.16: تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.a.16: وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس	نعم، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن – ديوان المظالم

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

استمر عمل الهيئة المستقلة لحقوق المواطن في العام 2020، وحافظت على مكانتها كمؤسسة وطنية مستقلة هدفها الرقابة على متابعة حقوق الانسان في فلسطين.

الغاية b.16 تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة

المؤشر	السنة	فلسطين	الضفة	غزة	ذكور	إناث	مخيم	ريف	حضر
1.b.16: نسبة السكان الذين أبلغوا أنهم شعروا شخصيا بتعرضهم للتمييز أو المضايقة خلال الاثني عشر شهرا الماضية، استناداً إلى أساس من التمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان-%	2018	10.5	8.0	14.5	11.6	9.2	16.9	7.3	10.3

الغاية 16.10: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

المؤشر	السنة	قيمة المؤشر	
		الاحتلال الاسرائيلي	دولة فلسطين
1.10.16: عدد ما تم التحق من حالات القتل للصحفيين العاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الانسان خلال الاثني عشر شهرا الماضية	2017	0	0
	2018	2	0
	2019	0	0

أظهر تقرير المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية (مدى) أن النصف الأول من العام 2020 شهد انخفاضاً في إجمالي عدد الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية مقارنة بما كانت عليه خلال ذات الفترة من العام الذي سبقه، خاصة الانتهاكات الفلسطينية التي انخفضت خلال النصف الأول من 2020 إلى نحو 41% مما كانت عليه في النصف الأول من 2019. وأشار التقرير إلى أن عدد الانتهاكات الفلسطينية التي سجلت في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري 47 انتهاكاً، 40% في مناطق الضفة الغربية.33 وعزا التقرير التراجع الإجمالي في عدد الانتهاكات إلى الهبوط الحاد في عدد الانتهاكات الفلسطينية وحالة الشلل شبه التام التي سادت الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بسبب الإغلاق الذي فرض ضمن إجراءات مكافحة وباء كورونا.34

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بيانات المؤشر لجميع فئات المجتمع، حيث وثقت حالتي اختطاف (جميعها في قطاع غزة)، و156 حالة تعذيب (99 في الضفة الغربية و57 في غزة) و459 حالة احتجاز تعسفي (313 في الضفة الغربية: من بينهم 7 صحفيين، 20 ناشطًا سياسيًا و4 مدونين و5 مدافعين عن حقوق الإنسان) و146(في قطاع غزة: من بينهم 6 صحفيين و6 نشطاء سياسيين ومدافع واحد عن حقوق الإنسان).
تدخلت الهيئة في حوالي 70 حالة اعتقال تعسفي (42 في الضفة الغربية و28 في قطاع غزة). معظم هذه الحالات كانت قضايا رأي عام وتمت تغطيتها بشكل مكثف من خلال وسائل الإعلام وخاصة من خلال الشبكات الاجتماعية. بمجرد أن تتلقى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان معلومات الاحتجاز (من مكتبها الميداني، أو دائرة الشكاوى والتحقيقات، أو موظفي الإدارة العليا، أو عائلات وأصدقاء المحتجزين، أو عبر وسائل الإعلام)، تباشر بالاتصال بالسلطات الأمنية للحصول على تصاريح الزيارة للتأكد من وضع المحتجز وتقديم النصيحة المطلوبة، وتتواصل مع السلطات المختصة طالباً إطلاق سراحه. وتابعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان هذه الحالات بغض النظر عن تلقيها شكوى من المعتقل أو عائلته.

تم تبني الغاية 16.10 والهدف 16.10.1 في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022.

[33] المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى). تقرير انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين خلال النصف الأول من العام 2020. https://www.madacenter.org/article/1652/

[34] المصدر السابق.

3. آثار جائحة كورونا على تحقيق الغايات

1. ارتفاع معدلات العنف والضغوط النفسية التي ارتفعت، بشكل كبير، نتيجة لفترات الحجر المنزلي الطويلة، وفقدان الوظائف، حيث تشير الدراسات إلى أن النساء كن أكثر عرضة للعنف والضغوط النفسية؛ وتشير إحدى الإحصائيات إلى تلقي 778 امرأة معنفة استشارات إرشادية خلال فترة الجائحة، منهن 481 تعرضت لأكثر من نوع عنف (جسدي، نفسي، لفظي، جنسي) خلال هذه الفترة ، كما سجلت 24 حالة قتل لنساء خلال النصف الأول من العام 2020 على الأقل، وهو عدد الحالات نفسه الذي سجل خلال العام 2019 بكامله، وهذا، أيضاً، مؤشر على ازدياد العنف ضد النساء نتيجة الأوضاع الراهنة
2. انحفضت نسبة موازنة قطاع الخدمات الاجتماعية،[35] من 40.7% خلال الفترة (كانون الثاني- تشرين الأول) من العام 2019 إلى 39% للفترة نفسها من العام 2020،.كما انخفضت نسبة موازنة البنية التحتية من 3% إلى 2% للفترة نفسها، بينما ارتفعت نسبة موازنة الأمن والنظام من 22.4% إلى 25%، وبصفة عامة انخفض الإنفاق العام من 75.7% من الموازنة الأصلية للعام 2019 إلى 73.2% العام 2020.
3. تأثر بعض غايات هذا الهدف سلباً بفعل الجائحة، وبشكل خاص القدرة على الحد من جميع حالات العنف، وكذلك نسبة موازنة قطاع الخدمات وقطاع البنية التحتية من الموازنة العامة، وانخفاض الإنفاق العام بأكمله. بينما لم تؤثر الجائحة، بشكل ملحوظ، على سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، وكذلك حالات الفساد والتبليغ عنها.

التدخلات الخاصة بالحد من آثار كورونا على تحقيق الغايات

1. قامت وزارة العدل بتقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية للمواطنين لمواجهة تحدي صعوبة التنقل والتواصل الوجاهي في ظل تفشي جائحة كورونا.
2. العمل على مشروع العيادة القانونية المتنقلة، للوصول إلى أماكن حصول الانتهاكات ولتعزيز سيادة القانون
3. دعم كبار موظفي وزارة العدل بالأدوات الإلكترونية والأجهزة اللازمة لضمان سير العمل بالشكل الصحيح، وبخاصة في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وبخاصة منع التنقل والإغلاقات التي فرضتها جائحة كورونا التي حرمت العديد من الموظفين في الوزارة من الوصول إلى أماكن عملهم.
4. إنشاء الموسوعة الدولية الإلكترونية، التي تخول المواطن متابعة مستجدات القرارات الدولية، والتوصيات الدولية، إضافة إلى خطابات رؤساء الدول، مع العلم بأن الموسوعة تحمل الطابع القانوني، والسياسي، والحقوقي.
5. قامت وزارة التنمية الاجتماعية خلال جائحة كورونا بالعمل على:
6. تشكيل لجان طوارئ في مقر الوزارة والميدان حيث قامت هذه اللجان بتسجيل كافة الفئات المتأثرة من الجائحة على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية من خلال نموذج الكتروني صمم لهذا الغرض، وفتح حسابات على البوابة للمجالس المحلية واللجان الشعبية والبلديات لتساهم في عملية حصر الفقراء الجدد، كما وعملت لجان الطوارئ ومن خلال التنسيق مع المجتمع المحلي في كل محافظة على تقديم المساعدات العينية والنقدية للهذه الفئات.
7. قامت وحدة حقوق الانسان بوزارة الداخلية بالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان والهيئة المستقلة لحقوق الانسان ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بتطوير مذكرة مشتركة تحت عنوان (الحرمان من الحرية في خضم انتشار فيروس كورونا) وشملت على حقوق المحرومين من حريتهم أثناء حالة الطوارئ والحجر الصحي وضمانات المحاكمة العادلة وحظر التعذيب وسوء المعاملة، وقامت الوحدة بتعميمها على مؤسسات الاجهزة الامنية وخاصة التي لديها مراكز احتجاز وتوقيف . أيضاً و بالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان مركز الدفاع عن الحريات بإعداد لائحة تحت عنوان (حقوق الموقوفين في ظل جائحة كوفيد-19) وشملت على حقوق المحرومين من حريتهم أثناء حالة الطوارئ والحجر الصحي والرعاية الصحية الدورية وضمانات المحاكمة العادلة وحظر التعذيب وسوء المعاملة، وقامت الوحدة بتعميمها على مؤسسات الاجهزة الامنية وخاصة التي لديها مراكز احتجاز وتوقيف .
8. قررمجلس القضاءالأعل بتشكيل لجنة طوارئ خاصة بالسلطة القضائية يترأسها رئيس مجلس القضاء الاعلى الانتقالي تكون مهمتها التعامل مع حالة الطوارئ بشكل يومي، ووضع الاجراءات والسياسات التي تضمن التعامل مع حالة الطوارئ بشكل

[35] الخدمات الاجتماعية تشمل الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، والعمل.

فعال، كذلك تضمن التواصل مع كل دوائر المجلس ورؤساء المحاكم من جهة ومع المؤسسات الوطنية العامة الشريكة والمؤسسات الدولية.

4. التحديات

1. انتقاص الولاية القضائية الفلسطينية الناجم عن الاحتلال الاسرائيلي الذي ما زال يطبق سيطرته على المعابر الحدودية، الى جانب الحاجة لبعض التشريعات الجزائية المحلية ذات العلاقة بالتعاون القضائي الذي يشكل تحدياً للسلطات المختصة بتنفيذ القانون في سعيها لإبرام اتفاقيات تعاون دولي بهذا المجال.
2. عدم فاعلية آليات متابعة الشكاوى بمدى التقيد بمدونات السلوك وربطها بلائحة المخالفات.
3. زيادة نسب العنف بين الاطفال والنساء في فترة الجائحة
4. جائحة كورونا وما تسببت به من اثار اجتماعية واقتصادية بحاجة الى عدة سنوات للخروج منها
5. إغلاق المؤسسات التعليمية، والقيود العامة المفروضة على الحركة"، قد أدى إلى "بقاء الأطفال في المنازل والذي بدوره فرض تحديات اضافية بشأن حمايتهم. "فالكثير من الإجراءات والتدابير التي إتخذت لمواجهة الجائحة قد أثرت، على الأطفال"سيما فيما يتعلق بامكانية وصولهم لإجراءات الحماية، التعليم الأساسي والثانوي، والترفيه ومزاولة الألعاب، وأنشطة الإستجمام، والتأهيل وغيره من الخدمات.
6. إجراءات الاحتلال الإسرائيلي واثرها على زيادة نسب العنف والقتل
7. الأزمة المالية التي تعاني منها دولة فلسطين والتي تؤثر على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة بشكل عام
8. ومن ابرز التحديات في ظل جائحة كوروناعلى مسار اصلاح القضاء الذي تأثر بها مجلس القضاء الاعلى الانتقالي التالي:
   - وقف استكمال العمل على سد النقص في عدد القضاة ورفد المحاكم بقضاة مؤهلين.
   - التأثير على اقرار التعديلات المقترحة على القوانين والتشريعات والانظمةوالتي ستساهم نوعيا في اصلاح القضاء وتعزيز استقلاله واعادة ثقة الجمهور به وباحكامه.
   - تعطيل كبيرفي تحقيق العدالة بسبب عدم انتظام المحاكم.
   - فتح الباب لانتهاكات في حقوق الانسان والضمانات القانونية الممنوحة للمواطنين بسبب عدم امكانية اجراء المحاكمات و غياب الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية وجهات إنفاذ القانون خلال فترة الطوارئ.
   - ازدياد تراكم القضايا امام المحاكم بسبب توقف معظم المحاكم في النظر في قضايا المواطنين المتراكمة والواردة. حيث انه على اثر إصدار سيادة الرئيس القرار بقانون رقم (17) لسنة 2019 بتاريخ 2019/7/15 والذي شكل على إثره مجلس القضاء الاعلى الانتقالي، وضع المجلس نصب عينيه حل مشاكل التراكم القضائي. حيث بلغ عدد القضايا المتراكمة أمام القضاء الفلسطيني حوالي 68 ألف قضية متراكمة، وأمام محكمة النقض بشكل خاص يوجد 4800 قضية متراكمة، وفي التنفيذ 260 ألف قضية لم تنفذ.
   - تعطيل دوائر التنفيذ مما يحول دون تمكينها من القيام بدورها المتمثل بتمكين الدائن من تحصيل حقوقه المحكوم بها وفق قرارات المحاكم.

5. نظرة الى الأمام

1. إعادة هيكلة خطة قطاع العدالة ووزارة العدل كمنسق للهدف ضمن التدخلات التي ترتبط بغايات الهدف 16 كذلك المؤسسات الأعضاء بالفريق ؛ بهدف ربط أنشطة الوزارة المختلفة المتعلقة بتنفيذ سيادة القانون والعدالة مع الغايات الخاصة بقياس التقدم نحو تحقيق الهدف 16.
2. توفير المؤشرات الضرورية، وبخاصة أن هذا الهدف تتسع غاياته وتتنوع محاوره وذلك بالتنسيق مع جميع الأطراف ذات العلاقة
3. تطوير جهود الشراكة ما بين وزارة العدل ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المانحة ذات العلاقة، من أجل تطوير عمل الوزارة في مجال تحقيق العدالة، وتعزيز سيادة القانون وتبادل الخبرات، حيث أظهرت الجائحة الحاجة الماسة لهذه الشراكات من أجل تطوير خدمات الوزارة المقدمة للمجتمع.
4. في سياق تداعيات الجائحة ولمواجهة حالات العنف والتعديات والشكاوى ضد العنف والفساد وغيرها، باتت هناك ضرورة ملحة لإعادة هيكلة مؤسسات القضاء الفلسطيني وتطوير عملها، وتوفير خدماتها في المناطق كافة، للوصول إلى مزيد من العدالة في المجتمع الفلسطيني.
5. استعراض بعض التجارب الدولية وعلاقتها في الهدف 16 وخاصة ما يتعلق بتطوير المؤشرات

6. ومن خلال عمل وزارة التنمية الاجتماعية على تطوير استرتيجيتها 2021-2023 وكونها قائدة قطاع الحماية الاجتماعية فقد تضمنت الاستراتيجية المعدلة مجموعة من الانشطة والتي ستقوم بها الوزارة في خطتها القادمة للاعوام 2021-2023 منها:
7. تعزيز ادماج النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة في الحياة العام وتطوير نظام الحماية الاجتماعية ليكون أكثر مرونة وقادر على الاستجابة السريعة مع الأزمات، وتنفيذ استراتيجية مكافحة العنف ضد النساء.استكمال وتنفيذ استراتيجية مكافحة العنف ضد الأطفال.
8. مأسسة نظم المعلومات وتطويرها لتسهيل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة للكوارث.
9. انشاء السجل الوطني الاجتماعي (سجل الفقر، سجل الأشخاص ذوي الاعاقة، سجل الأطفال، سجل المسنين، سجل الخدمات الاجتماعية).
10. تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية.
11. بمبادرة منم وزارة العدل تم المصادقة من مجلس الوزراء العمل على تنفيذ مبادرة العيادة القانونية المتنقلة والعمل على وضع أليات التنفيذ ودعم التوجه.
12. العمل على مأسسة لجنة القانون الدولي الانساني بعد اسناد رئاستها لوزارة العدل في شهر 4 2021 من خلال رفع مستوى الخبرات الموجودة ورفع قدراتها بتدريبات والتنسيق والتشبيك مع اللجان الوطنية للقانون الدولي والانساني.

سير العمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة- محور الشراكات من اجل التنمية المستدامة

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

1. المقدمة

يرتكز تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 بكافة أهدافها السبعة عشرة والغايات التي تسعى الى عدم ترك أحد خلف الركب في جميع الكوكب على تظافر الجميع، الحكومات والمجتمع المدني والعلماء والقطاع الخاص على المستوى العالمي والإقليمي والوطني من اجل القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الخدمات الأساسية لجميع سكان الكوكب والحفاظ على البيئية وتعزيز العدل والمساواة والسلم. يشكل تظافر الجهود لتجنيد الموارد المتاحة وتطويرها بما يشكل الموارد المالية، وبناء القدرات، والتكنولوجيا وإيفاء الدول المتقدمة بإلتزاماتها لتقديم المساعدات الإنمائية ركيزة أساسية لتسريع التقدم لتحقيق اهداف وغايات التنمية المستدامة حتى لا يتخلف احد خلف الركب، وتتزايد أهمية بناء الشراكات نحو تحقيق الأهداف للحد من آثار جائحة كورونا على اقتصاد ومديونية الدول النامية .

"لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال شراكات وتعاون عالمي قوي"

يتطلب العمل على عقد الشراكات من أجل التنمية تطوير العديد من الجوانب، أبرزها، تعبئة الموارد المالية المحلية، وزيادة الإيرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل والإدارة الرشيدة للمشتريات، وترشيد الإنفاق العام، إضافة إلى إدارة وتنسيق المساعدات التنموية، وإجراء التشاورات الثنائية مع الدول المانحة. ويعتبر بناء القدرات من خلال الشراكات الإقليمية، ومن خلال التعاون الثلاثي، وبخاصة للدول النامية، مهماً في تحقيق خطط التنمية المستدامة الخاصة، وكذلك تعزيز توظيف التكنولوجيا في عملية التنمية.

تسعى حكومة دولة فلسطين في اطار السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية 2021-2023، لتعزيز دور أسرة المجتمع الدولي لوضع حد للاحتلال والاستعمار الاسرائيلي غير القانوني وغير الأخلاقي الجاثم على أرض دولة فلسطين. وكذلك دعم الحق الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بالوسائل المشروعة والمكفولة بموجب القانون الدولي، وذلك لتحقيق الإستقلال وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس. فأي رؤية تنموية فلسطينية ينبغي أن تقوم على مبدأ أساسي مفاده أن الشعب الفلسطيني صاحب الحق في تقرير مصيره وهو صاحب الأرض وله السيادة عليها، وفي هذا الاطار تسعى الحكومة لخلق جبهة وطنية ودولية لإنهاء الاحتلال، ومواجهة سياساته من خلال التدخلات السياساتية وفي مقدمتها، حشد الدعم الدولي لإحقاق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة للاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها إستناداً للقرار 194، والاستقلاق والعمل على تحرير الأسرى وفقاً لقرارات الأمم المتحدو ولمرجعيات الدولية ذات الصلة، بالإضافة غلى حشد قوى التضامن مع الشعب الفلسطيني، واستخدام أدوات الضغط القانونية والاقتصادية والشعبية على المستوى المحلي والدولي بما يخدم هدف إنهاء الاستعمار، وتعزيز الترابط السياسي والاقتصادي لفلسطين لا سيما مع المحيط الإقليمي العربي، بما يجسد الاستقلال ويؤكد السيادة الفلسطينية الكاملة على كل فلسطين، ومساءلة إسرائيل دولياً على جرائمها، بما في ذلك أمام الأطر والمحاكم الوطنية والدولية، وتفعيل أدوات مواجهة الاستعمار والفصل العنصري (الأبرتهايد). وحث الدول على الالتزام بواجبها فيما يتعلق باحترام وضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك تفكيك وإنهاء منظومة الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي لفلسطين. كما حددت خطة التنمية الوطنية سياسات عامة تتعلق في تعزيز حضور دولة فلسطين على المستوى الدولي وتعزيز العمل على الاعتراف بها من خلال:

- السعي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين إلى عدد من المعاهدات والمنظمات الدولية.
- المشاركة الفاعلة في الأطر الدولية.
- الانضمام التدريجي والمدروس إلى عدد إضافي من الاتفاقيات والمنظمات الدولية.
- توسيع نطاق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين.
- تطوير العلاقات الثنائية لدولة فلسطين لا سيما مع الدول العربية
- التقدم للمناصب الأممية، والمواقع المتقدمة في المنظمات والاتفاقيات الدولية.
- تقديم المساعدة للدول زالمؤسسات الدولية في المجالات التي تبدع فيها دولة فلسطين وكوادرها.

تسعى حكومة دولة فلسطين في اطار السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية 2021-2023 لبناء شراكة استراتيجية بين الحكومة الفلسطينية من جهة والقطاع غير الحكومي من جهة أخرى، بما يشمل القطاع الأهلي والجامعات والقطاع الخاص والمانحين لخدمة التوجه الإستراتيجي الموحد والمتفق عليه مع وجود أهمية خاصة لتقييم الأداء لمعرفة مدى الإنجاز المتحقق حسب الخطط المرسومة، وتعزيز التزام المانحين بالأولويات التي ترسمها الخطة، بحيث تساهم المساعدات الدولية في عملية التنمية بدل أن تعزز من حالة التبعية الاقتصادية القائمة، والتأكد من أن هذه الخطة التنموية لا يرافقها تراكم في الديون الخارجية وزيادة في متأخرات القطاع الخاص ومستحقاته على وزارة المالية الفلسطينية وبالتالي تراكم العجز السنوي. وفي نفس الاطار حددت خطة التنمية الوطنية في اطار السياسة العامة كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة رزمة من التدخلات السياساتية التالية:

- تعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية، مع التركيز على تطوير السياسة المالية الكلية، وإدارة الدين العام وترشيد النفقات.
- تعزيز نظام الشراء العام بما يضمن الشفافية والمساءلة.
- زيادة الإيرادات بالتركيز على توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل، وحشد الدعم الخارجي.
- إصلاح نظام التقاعد لموظفي القطاع العام.
- إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات الإقليمية للمياه والكهرباء.
- تحسين وترشيد إدارة المرافق العامة وتأهيلها

2. التقدم نحو تحقيق غايات الهدف

الغاية 1.17: تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات

المؤشر	المصدر	السنة	فلسطين
1.1.17: الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر. %	المصدر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني, 2019	2016	32.0
		2017	30.0
		2018	27.7
		2019	23.7
2.1.17: نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية- %	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	2016	17.6%
		2017	21.4%
		2018	24.5%
		2019	23.4%

التدخلات والأنشطة المتحققة لتحقيق الغاية

1. عملت الحكومة الفلسطينية على رفع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية الى 82% من مجمل إيرادات الدولة والتي تغطي 64% من اجمالي النفقات العامة. حيث يتم جزء من ذلك بجهود وطنية محلية وأيضا بدعم من برنامج "تكامل" الممول من حكومة المملكة المتحدة وبرامج التوأمة مع الدول الأوروبية:
2. تم العمل على تحديث قانوني الجمارك والقيمة المضافة بما يكفل الحد من التهرب الضريبي وحل الفجوات في القانون التي تعيق عمليات التدقيق، ومن هنا تم اعداد دليل تدقيق شامل جديد مدعوم من قبل القانون الجديد. كما تراعي القوانين الجديدة مساعي التحول القطاعي وتعديل النسب والشرائح الضريبية على كافة القطاعات الاقتصادية (قطاع المطورون، العقاريون، والخدمات، والمهن الحرة، وقطاع الأراضي، والطاقة، وأنظمة المعلومات، والمؤسسات المالية والمهن الطبية والقطاع الزراعي والقطاع السياحي). كما ان القوانين الجديدة تراعي انضمام دولة فلسطين الى اتفاقيات ومعاهدات دولية مثل اتفاقية كيوتو المعدلة، اتفاقية تسهيل التجارة، إعلان أروشا المعدل، توصيات المنظمات الإقليمية والدولية.

الغاية 2.17: قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا

المؤشرات	***حالة المؤشر***
1.2.17: صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، وإجماليها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للجهات المانحة في لجنةالمساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدانالاقتصادي	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

الغاية 3.17: حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية

1.3.17: الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية* والتعاون فيما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الدخل القومي- مليون دولار *: *المساعدات الإنمائية جزء كبير من المساعدات الرسمالية.*	**السنة**	**فلسطين**
	2016	575.4
	2017	624.4
	2018	449.2
2.3.17: حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي-%	2016	15.7
	2017	16.5
	2018	19.6
	2019	15.8

***الغاية 4.17: مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء** الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة*

المؤشر	**السنة**	**الوحدة**	**القيمة**
1.4.17: تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات	2020	%	92.5

يشكل الدين العام وجه آخر من مصادر التمويل المتاحة للحكومة الفلسطينية وعلى وجه الخصوص الاستدانة من المصارف المحلية والخارجية، وحسب قانون الدين العام المطبق في فلسطين يجب أن لا يتجاوز رصيد الدين العام القائم نسبة 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة المتوافر عنها البيانات، وحسب هذا القانون ما زالت المالية العامة لا تتجاوز النسبة المحددة، ولكن تتأخذ نسبة رصيد الدين العام القائم من الناتج المحلي المنحنى التصاعدي وذلك نتيجة محدودية مصادر الايرادات والانخفاض الملحوظ في التمويل الخارجي من المنح والمساعدات، أضف إلى ذلك أن سبب الزيادة الملحوظة في السنوات 2019 و2020 تعود لفترات انقطاع أموال المقاصة التي أجبرت الحكومة على الاستدانة من المصارف المحلية والأجنبية. وعلى الرغم من عدم تجاوز الحكومة نسبة 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الخطر المالي الحقيقي يكمن في تخطيها خلال عام 2020 السقف المحدد للإقراض المحلي وهو رأس مال البنوك المحلية، إذ بلغت نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع العام من رأس مال البنوك 111.7 بالمئة، مما يعني أن خيار الاستدانة من البنوك المحلية ربما لم يعد متاح خلال السنوات القادمة أو محدود جداً ما لم تصوب المالية العامة أوضاعها، وباتت فرص منح التسهيلات للقطاع العام من القطاع المصرفي المحلي معدومة وذلك بسبب نسبة الاقراض للقطاع العام والموظفين القطاع العام عاليا مع حجم التسهيلات، مما يعني اي مشكلة بالرواتب الموظفين الحكوميين ارتفاع احتمالية انهيار القطاع المصرفي. في حين ان التمويل الخارجي غير متاح بسبب الظروف السياسية وفي حال قبول اي مؤسسة او دولة لإقراضنا بنسب فائدة أعلى وهذا يزيد من العبء المالي في قدرتها على تحمل خدمة الدين العام لاحقاً، وخاصة في ظل الركود الاقتصادي التي تشهده البلاد، حيث أن استدامة المالية العامة ترتبط بشكل وثيق ب الدين العام وبمعدل النمو الاقتصاد المحلي والاستقرار السياسي و المالي.

أما بالنسبة للمنح والمساعدات فقد كانت تشكل مصدر هام لتمويل العجز السنوي في الموازنة، حيث بلغت مساهمة المنح والمساعدات في العجز قرابة ال 86% عام 2013، لكنها بدا بعد ذلك بالانحدار حتى وصلت عام 2017 الى 59% وتوالى انحدار هذه المساهمة الى ان بلغ ما مقداره 30% فقط من قيمة العجز. وهذا يعني بانه لم يعد هناك جدوى للتعويل على المساعدات الخارجية في حل مشكلة عدم الاستدامة المالية.

الغاية 5.17: اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.5.17: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظما لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمو، بما في ذلك أقل البلدان نمواً	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

الغاية 6.17: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا

المؤشرات	مصدر البيانات	السنة	فلسطين	السرعة
1.6.17 الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة (kbit/s to less 256 Mbit/s 2 than)	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2017	0.01	256 kbit/s to less than 2 Mbit/s
		2018	0.03	
		2019	0.01	
		2020	0.001	
الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة (2 Mbit/s to less than 10 Mbit/s		2016	7.3	8 Mbps
		2017	2.99	2 Mbit/s to less than 10 Mbit/s
		2018	3.54	
		2019	4.22	
		2020	3.11	
الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة		2017	4.45	Equal to or above 10 Mbit/s
		2018	3.77	
		2019	3.45	
		2020	4.54	

التدخلات على الصعيد الدولي :

تنخرط وزارة الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات في العديد من الفعاليات والمنتديات الاقليمية والدولية حيث أننا نشـــارك في العديد من اللقاءات والمؤتمرات الدولية ومنها المشـــاركات الخاصـــة في الاتحاد الدولي للاتصـــالات والاتحاد البريدي العالمي ورابطة مشـغلي الخدمات الخلوية (GSM) والاسـكوا. اذا يتخل بعض هذه اللقاءات والموتمرات قرارات تخص دولة فلسـطين مثل: قرارات رقم (8، 125،99،12) في الاتحاد الدولي للاتصـالات، والهادفة لوضـع دولة فلسطين في المؤسسات المنبثقة عن الامم المتحدة وتضمن لفلسطين المشاركات الواسعة.

بالاضـــافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية والتي تهدف إلى التعاون المشـــترك في تطوير وتنظيم قطاعي الاتصـــالات والبريد وتبادل الخبرات والاطلاع على تجارب هذه الدول، فكانت اخرها اطلاعنا على التجارب الاردنية في مجال الاتصالات.

أما على الصعيد المحلي :

ادراكا من الوزارة لأهمية دور مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية في القطاع ،وايمانا منها بأن الشـراكة الفاعلة هي الطريق الصـحيح للوصـول الى تنمية حقيقية، عملت الوزارة وطبقت منهجية اشـراك هذه المؤسـسـات في اعداد الخطط الاستراتيجية القطاعية للاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات وأخرها تحديث وتطوير الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات للأعوام 2021 الى 2023، وحرصـت الوزارة على تطوير هذه الشـراكة على المسـتوي التنفيذي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية القطاعية، حيث تمثلت أبرز التدخلات التي نفذتها الوزارة ضمن هذا السياق ما يلي :

- مشروع الحكومة الالكترونية: حيث يتم العمل على قدم وساق لتحقيق نتائج ملموسة على المدى القصير، حيث تم ترسية عطاء منظومة الدفع الالكتروني على شركة الشرق الاوسط لخدمات الدفع لتنفيذ مشروع الدفع الالكتروني، والذي يقوم بدفع الخدمات الحكومية والمقدمة الكترونياً من خلال بوابة الدفع الالكتروني الحكومية الموحدة، وتم توريد وتركيب وتشغيل أجهزة ومعدات وبرامج ورخص لتشغيل منظومة الدفع الإلكتروني، وجاري العمل على تركيب مكونات المنظومة على الأجهزة ، كما تم التعاقد مع شركة لتحديث ناقل البيانات الحكومي ، والانتهاء من حصر ومراجعة القوانين الناظمة لعملية الدفع الالكتروني، وإعداد المسودة الأولى من سياسة الدفع الالكتروني ، وتوفير الاحتياجات من الموارد البشرية لتشغيل منظومة الدفع الالكتروني.
- ربط العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية على ناقل البيانات الوطني X-Road والذي بدوره يعمل على تبادل البيانات الحكومية الكترونياً وبطرق آمنة، وتطوير خدمات حكومية واطلاقها الكترونياً من خلال ناقل البيانات الوطني X-Road .
- إعتماد نظام تسجيل الدخول الموحد SSO وتطبيق هاتف المحمول الموحد حكومتي كنافذه موحدة لجميع المؤسسات والهيئات الحكومية لتقديم خدماتها الكترونياً، وتطوير النظام
- طرح عطاء الحوسبة السحابية الخاصة ومركز التوافيرية العالية والذي سيعمل على تقديم الخدمات الحكومية الكترونياً واستضافة خدمات وخوادم افتراضية لبعض المؤسسات والهيئات الحكومية
- اعتماد تطبيق نظام ادارة أمن المعلومات ISMS في المؤسسات الحكومية، وتم تدريب عدد من موظفي المؤسسات والهيئات الحكومية على تطبيق النظام المبني على معايير (ISO27001) وعلى اعداد الخطة التنفيذية لتطبيق النظام، وتشكيل لجان دائمة لتطبيق النظام .
- تأسيس و تشغيل نقطة تبادل الانترنت الفلسطيني (PS-IX)، حيث تم ربط 16 شركة عاملة في القطاع حتى الان بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء رقم (18/49/06/م.و/م.أ)، سعيا لرفع مستوى جودة خدمات الانترنت و تحسين مستوى تبادل المعلومات محليا .
- تنفيذ المرحلة التحضيرية لمشروع البنك الدولي الخاص بالبنية التحتية للاتصالات والخدمات الحكومية الرقمية، والذي من شأنه التأسيس لبداية حقيقية للتحول الرقمي في فلسطين.
- انجاز دراسة حول التخطيط الاستراتيجي للانتقال من 2 G إلى 5 G ، حيث تم تحديد مقدار الطيف الترددي اللازم توفيره لتلبية احتياجات المستخدمين في فلسطين ، وتقييم الأثر الاقتصادي لوجود خدمات الجيلين الرابع والخامس.
- ضبط جودة خدمات الاتصالات من خلال استحداث و تفعيل و ربط عدة برامج وأنظمة لقياس مستويات الجودة و الرقابة اللحظية عليها ..
- بناء القدرات الفلسطينية من خلال تنفيذ واستضافة نشاطات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجة
- تنفيذ العديد من الأنشطة وورش العمل والمسابقات في مجال تعزيز الابداع والابتكار التكنولوجي .
- إطلاق مبادرة المليون مبرمج التي تستهدف الشباب الفلسطيني والاطفال من داخل فلسطين والقدس والشتات (تم تدريب 3200 طالب وطالبة) حتى الان، ومن ضمن ذلك تم تدريب 120 طالب وطالبة جامعيين في مجال البايثون والتكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، وتنفيذ مخيمات تكنولوجية استهدفت المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث للتدريب على لغات البرمجة والترميز وأدوات الذكاء الصناعي .
- إطلاق مبادرة تشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية للحقوق الرقمية: والتي تعنى بمتابعة الحقوق الرقمية الفلسطينية على المستوى الدولي مع الشركات العالمية.
- توقيع اتفاقية تعاون مع البنك الدولي لتطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني، لمساعدة قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تنمية قدرات الشركات، إلى جانب دعم التحول نحو البحث والتطوير والابتكار،
- وتعزيز النظام البيئي التكنولوجي الشامل في فلسطين " المشروع سيوفر 1000 فرصة عمل من الوظائف التقنية عالية المهارة (50٪ من النساء)، كما سيوفر 750 فرصة تدريب (50٪ من النساء) أثناء العمل في التقنيات المتخصصة، إلى جانب دعم 200 شركة فلسطينية تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات"
- إطلاق النسخة التجريبية الجديدة من منصة البيانات الحكومية المفتوحة ، ويتم العمل على إعادة تصميم الموقع باستخدام الالوان والشعارات المعتمدة من مجلس الوزراء بما يخص المواقع الإلكترونية التابعة للحكومة. لتقوم الوزارات الأعضاء في الفريق الوطني للبيانات الحكومية المفتوحة بتشكيل لجان فنية داخلية لنشر بياناتهم على المنصة.
- اعداد واعتماد السياسة الوطنية للتحول الرقمي ، وجاري العمل على اعتماد سياسة أمن المعلومات المعدلة.
- اصدار تعرفة بريدية جديدة تواكب التطور في القطاع والاهتمام غير المسبوق بالتجارة الالكترونية

- ترأس فلسطين لمجموعة EMERG للعام 2020 وابراز اسم فلسطين في كافة المحافل الدولية، وتسليط الضوء على القضايا المتعلقة بفلسطين واقتراح الحلول

الغاية 7.17: تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.7.17: مجموع مبلغ التمويل المعتمد للبلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

الغاية 8.17: التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشرات	المصدر	السنة	فلسطين	الضفة	غزة	ذكور	إناث
1.8.17 نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت-% * البيانات تمثل الافراد 18 سنة فاكثر	مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، 2018	2018	64.5	69.1	56.6	68.4	60.3
	مسح الأسرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، 2019	2019	70.6	74.1	65.2	72.3	68.9

الغاية 9.17: تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.9.17 القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المرصودة للبلدان النامية	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

التدخلات والأنشطة المتحققة لتحقيق الغاية

1. تم العمل على تعزيز مشاركة دولة فلسطين في الفعاليات الدولية المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتقييم عقود الاستثمار، وذلك من خلال:
   - العمل على اصدار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية رقم 107 د.ع-2300، بتاريخ 4 شباط لعام 2021، بشأن توصيات الاجتماع الثامن للجنة العربية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
   - تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الوطنية ذات العلاقة للورشة الخاصة المقامة من مركز التجارة الدولي ومعهد التنمية الألماني والرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار والخاصة بتسهيل الاستثمار وتقييم العقود الخاصة بذلك. والمنعقدة بتاريخ 6 تموز 2021.
2. قامت الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي بإنشاء مركز رصد الخبرات الفلسطينية (Resource Mapping Center)، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، ليكون دليل للتعاون ورصد مراكز الخبرات الفلسطينية لتكون قاعدة لبناء مشاريع تبادل الخبرات ونقل المعرفة الفلسطينية الى دول الجنوب، وهو الدليل الرسمي لدولة فلسطين لمشاركة وتبادل الخبرات الفلسطينية مع دول الجنوب.
3. بلغ مجموع الدعم الخارجي الموجه عن طريق الخزينة العامة في العام 2020 قرابة 1.67 مليار شيكل (تتكون من 1.22 مليار شيكل لدعم الموازنة العامة 452 مليون شيكل منح للمشاريع التطويرية).

4. حتى وقت قريب، شكلت المساعدات الخارجية من دول عربية وأجنبية ومنظمات عالمية مورد مالي مهم للسلطة الوطنية ، ولكنها متذبذبة ومقترنة بالأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، ويغلب طابع عدم اليقين في تحصيلها بكثير من الأحيان، انخفضت المساعدات الخارجية بشقيها الدعم التطويري ودعم الموازنة بمتوسط سنوي 14 بالمئة منذ عام 2013-2020، وبنسبة 66 بالمئة في عام 2020 مقارنة بالعام 2013، وهو انخفاض ملحوظ ويستدعي البحث عن مصادر تمويل إضافية ومستدامة، أضف إلى ذلك لم تتسلم الحكومة حتى نهاية شهر مايو 2021 أي مبالغ على بند دعم الموازنة. هذا يعني انه من المقدر ان تتراجع المنح الخارجية بما يقارب 45.7 بالمئة مقارنة بالعام 2020، حيث أنه من المقدر أن تغطي المنح الخارجية ما نسبته 21.1 بالمئة من العجز الكلي بواقع 69.4 بالمئة لصالح دعم الموازنة فيما سيذهب ما تبقى للدعم التطويري.
5. تحديد الحديات التحديات وطرحها على المانحين: إن التراجع في الدعم الخارجي وفق التقديرات المبنية على المعطيات، سيدفع بالحكومة للجوء للاقتراض المحلي أو تراكم المتأخرات، حيث من المقدر أن يبلغ صافي التمويل البنكي قرابة 87 مليون شيكل بينما من المقدر أن تبلغ المتأخرات الجديدة ما يقارب 2.4 مليار شيكل وهي أسرع وتيرة من الدفع للمتأخرات السابقة بما يقارب 900 مليون شيكل.
6. العمل مع الدول المانحة والصديقة على تمويل الأولويات الوطنية، حيث تم بحث مع مختلف الدول المانحة سبل إعادة الدعم الخارجي على الأقل وخاصة الدعم التطويري الذي اخذ ت حصته بالتأكل مع كل ازمة مالية تمر بها الحكومة الفلسطينية.

الغاية 10.17: تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.10.17 التعريفات الجمركية المرجحة في جميع أنحاء العالم -المتوسط	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

1. تسعى فلسطين للانضمام الى منظمة التجارة العالمية كعضو مراقب، حيث عملت وحدة منظمة التجارة العالمية في وزارة الاقتصاد الوطني على انجاز جميع التحضيرات بهذا الخصوص، كطلب الانضمام، ومذكرة النظام التجاري الفلسطيني، وقرار رفع الطلب هو قرار سياسي، وحتى لم يتم رفع هذا الطلب لمنظمة التجارة العالمية.
2. من المتوقع مشاركة فلسطين في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والذي سيعقد في شهر تشرين ثاني 2021، بناءاً على نتائج اجتماع سفير فلسطين في جنيف مع منظمة التجارة العالمية.

الغاية 11.17: زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.11.17: حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

1. كانت هناك جهود حثيثة من اجل توسيع الأسواق الخارجية للمنتجات الفلسطينية من جهة وفتح وتشجيع الاستيراد المباشر من جهة أخرى، وابزر هذه الدول اندونيسيا، العراق، الأردن
2. عقد اجتماع اللجنة الفلسطينية التركية وتم زيادة حصة الكوتا للتمور مع الجانب التركي لتصل إلى ثلاثة آلاف طن سنويا، وتم بحث إعفاء قائمة سلعية للصادرات الزراعية، واعتماد قواعد المنشأ الأوروبية في التجارة مع تركيا الأمر الذي سيسهل عملية التبادل التجاري بين البلدين.
3. إطلاق جائزة المصدر الفلسطيني للعام 2018.

4. العمل على تدريب وتأهيل الكادر التجاري والذي سيعمل في عدد من السفارات الفلسطينية في الخارج، حيث يتم استهداف 10 أسواق خارجية بهدف زيادة الصادرات الفلسطينية للخارج.
5. المتابعة على تنفيذ قرار القمة الإسلامية الرابعة عشرة حول إعفاء السلع الفلسطينية من الرسوم والضرائب الجمركية عند دخولها الأسواق الإسلامية.

الغاية 12.17: تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.12.17: متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

1. العمل على الانضمام لاتفاقية تجارة الخدمات العربية، حيث انجاز جداول الالتزامات على مستوى القطاعات الخدمية المستهدفة، حيث تم رفع الاتفاقية لمجلس الوزراء من اجل المصادقة عليها.
2. تقديم طلب الانضمام لاتفاقية اغادير، حيث قدمت فلسطين ولبنان طلبات الانضمام لهذه الاتفاقية والتي تشمل الأردن والمغرب وتونس ومصر.
3. العمل على التحضيرات للانضمام لاتفاقيات الاعتراف المتبادل مع الجهاز العربي للاعتماد
4. ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي يتم التعامل مع فلسطين كدول اقل نمواً، وبالتالي ينطبق عليها المزايا التي تمنح لهذه الدول ضمن المنظمة.

الغاية 13.17: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.13.17: لوحة متابعة الاقتصاد الكلي	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

الغاية 14.17: تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.14.17: عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة %	البيانات غير متوفرة لهذا المؤشر.

الغاية 15.17: احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.15.17: مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون	تقدم المعونة الانمائية لفلسطين من قبل المانحين إستنادا إلى أجندة السياسات الوطنية وخطة التنمية الوطنية المتمثلة

	بالاستراتيجيات الوطنية القداعية وعبر القطاعية.

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

استمر مكتب رئيس الوزراء خلال العام 2020 باجراء مشاورات مع الدول المانحة لضمان موائمة ما تقدمه هذه الدول من مساعدات انمائية وطارئة مع الاولويات الوطنية وفق أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 والتي تم تحديثها في العام 2020، وخطة التنمية الوطنية المتمثلة في الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية. كما قام مكتب رئيس الوزراء باعداد خطة للانعاش الاقتصادي للتعافي من أثر جائحة كوفيد-19، وتم عرضها ومشاركتها مع المانحين لذات الغرض. كذلك العمل على تفعيل هيكلية تنسيق المساعدات المحلية بعد تولي مكتب رئيس الوزراء المسؤولية عن إدارتها، بالإضافة للعمل على تطوير نظام لرصد تدفقات المساعدات الخارجية والتي سيوفر المعلومات حول حجم وتوزيع المساعدات المقدمة لفلسطين.

الغاية 16.17: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.16.17: عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في رصد فعالية أطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف	لا تتوفر بيانات حول المؤشر

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

1. مراجعة وتوقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين دولة فلسطين والعديد من الشركاء، واتفاقية التعاون ما بين دولة فلسطين وعدد من الدول والمؤسسات الأممية، المعنية بتقديم الدعم المالي والفني والمؤسساتي.
2. متابعة آليات تقديم الدعم المالي الدول والمنظمات الأممية الخاصة بتمويل مشاريع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس وقطاع غزة والمعنية بالدمج الاقتصادي للشباب والنساء من خلال الوصول للطاقة المستدامة.
3. المشاركة في المؤتمرات الدولية بما فيها المؤتمر الخاص بإطلاق مؤشر السكان والتنمية المركب، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي انعقد بشهر تموز 2021.
4. المشاركة في اعمال الدورة 59 للجنة الخاصة بالتنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة CSocD 59، والتي عقدت بشهر شباط 2021.
5. التنسيق بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمواصلة تنفيذ الأهداف المرجوة في المنطقة، والاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها بموجب خطة عمل بوينس آيرس، والاتجاهات الجديدة للتعاون التقني بين البلدان النامية، ووثيقة نيروبي الختامية، بالتركيز على تنسيق السياسات الإقليمية والإجراءات الحكومية الأخرى الحاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6. متابعة تنفيذ منظمة العمل الدولية لبرنامج التعاون الفني استناداً إلى الأولويات الواردة في خطة التنمية الوطنية للأرض الفلسطينية المحتلة دعماً لمساعي بناء الدولة وتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
7. إعادة توجيه منح البنك الإسلامي للتنمية / المؤسسة الإسلامية الدولية للتمويل والتجارة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب – جنوب إلى وزارة الصحة الفلسطينية.
8. قامت الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي ببناء شراكة استراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين(UNV) ، والذي يهدف الى زيادة مشاركة ودور المتطوعين الفلسطينيين ذوي الخبرة في منظومة مؤسسات الأمم المتحدة، وذلك من خلال برنامج لإدماجهم وانخراطهم مع منظمات ومكاتب الأمم المتحدة .

9. شاركت وزارة الخارجية والمغتربين ومعها الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي بمبادرة الشراكة العالمية بشأن التعاون الثلاثي الفعال من خلال العمل مع مبادرة الشراكة العالمية Global Partnership initiative (GPI)، والتي تهدف إلى المساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز تعاون ثلاثي أكثر فعالية كمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية لعام 2030، والوثيقة الختامية لمؤتمر BAPA + 40 .

10. تابعت وزارة الخارجية والمغتربين ومعها الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي لمبادرة الشراكة العالمية بشأن التعاون الثلاثي الفعال، بحيث أجرت استطلاعًا بعد اجتماع (GPI)، للمساهمة في تحقيق هدف (GPI) الشامل المتمثل في تعزيز تعاون ثلاثي أكثر فعالية كمساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووثيقة نتائج BAPA +40، بتاريخ 23 يوليو 2020.

11. المشاركة الفاعلة من خلال مجموعة ال 77 والصين من أجل تعزيز التعاون الثلاثي، ومع مركز الجنوب- جنوب، لدراسة إحتياجات دول الجنوب وتحقيق التنمية.

الغاية 17.17: تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

المؤشرات	*حالة المؤشر*
1.1.17.17: المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية (بالمليون دولار امريكي بالاسعار الجارية)	لا تتوفر بيانات حول المؤشر

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

هناك حوار دائم ومستمر ومتواصل ما بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص، حيث:

- جميع المشاريع التطويرية التي تعمل عليها الوزارة توجه نحو القطاع الخاص، وهناك أكثر 13 مشروعاً مع المانحين بقيمة 60 مليون دولار عبر خمس سنوات هي مشاريع تطويرية تخدم القطاع الخاص.
- مشاركة القطاع الخاص في اللجان الوطنية التي عملت وتعمل على البيئة التشريعية والقانونية (قانون الشركات، قانون المنافسة، قانون حماية المستهلك، قانون الملكية الصناعية).
- مشاركة القطاع الخاص في اللجان الوطنية التي عملت وتعمل على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية (مثل سياسة دعم المنتج الوطني).

الغاية 18.17: تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020

المؤشرات	السنة	القيمة
1.18.17 نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني مع التصنيف الكامل لها عندما تكون متعلقة بالغاية المستهدفة، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	--	البيانات غير متوفرة
2.18.17عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (نعم/لا)	2019	نعم
3.18.17عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل (نعم/لا)	2019	نعم

التدخلات والأنشطة المنجزة لتحقيق الغاية

1. يعمل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بموجب قانون الاحصاءات العامة للعام 2000 ومنذ نشأته في العام 1994 على خطة لتطوير الاحصاءات، بدءاً بالخطة الشاملة ووصولا للاستراتجيات الوطنية التي اصبحت سلوكا بديهيا في عمل الجهاز منذ قرابة العقدين من الزمن.حسب قرار مجلس الوزراء(17/90) للعام 2016، يتولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قيادة الجهود الوطنية لتوطين ومراقبة ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع جميع الشركاء لتوفير البيانات الخاصة بالمؤشرات وبناء نظام وطني لرصد التقدم على هذا الموضوع. وعليه، عمل الجهاز على تحديث وتقوية الأنظمة الإحصائية من أجل الاستجابة لمتطلبات أهداف التنمية المستدامة، حيث أنشأ ضمن هيكليته إدارة خاصة لمراقبة ورصد وتوطين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتي بدروها طورت خارطة طريق وآلية عمل لتقييم واقع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، اذ تم توفير اكبر قدر ممكن من المعلومات حول هذه المؤشرات بدءًا بتوفر بياناتها ومصدرها، وخطط تحديثها بناء على أولويتها في السياق الفلسطيني. وكذلك تعميم الاستفادة من السجلات الادارية في توفير بيانات مؤشرات التنمية المستدامة.
2. يسعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل مستمر الى تطوير وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأدواتها والبرامج التي يعمل عليها لتقديم خدمة ذات جودة أعلى تتماشى مع المباديء الاساسية للاحصاءات الرسمية، لضمان معالجة أسرع مما سيوفر الوقت والمجهود. إلى جانب ذلك تم إستخدام نظام المعلومات الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة والتي ستمكن الجهاز بالحصول على بيانات تفصيلة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على نحو أكبر ولتمثيل مستويات جغرافية على مستوى أصغر.
3. أطلق الجهاز منصة خاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصفحة الالكترونية الرسمية للجهاز والتي تعرض قواعد بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتوفرة في فلسطين من خلال سلاسل زمنية وبالتفاصيل الممكنة، حيث يتم تحديث المؤشرات بانتظام.
4. ولأهمية بناء القدرات والوعي الإحصائي يحرص الجهاز المركزي للإحصاء على إبقاء موظفيه على معرفة واطلاع بآخر الممارسات الإحصائية وأفضلها. وينشط الجهاز من خلال العضوية في عدد من اللجان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية التي تناقش دمج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المسوح والفعاليات الاحصائية الدورية او المتخصصة.

5. اصدر الجهاز التقرير الإحصائي الأول حول أهداف التنمية المستدامة في فلسطين حيث يقدم المؤشرات المتاحة حول أهداف التنمية المستدامة في إطار سلاسل زمنية كما يقوم بالتركيز على القضايا الرئيسية في كل هدف والتي تسمح للقارئ الحصول على فهم أعمق للواقع. استخدم في إعداد هذا التقرير مصادر مختلفة للبيانات تعددت بين التعدادات والمسوحات والسجلات الإدارية التي يتم الحصول عليها من مختلف الشركاء والوزارات، والمؤسسات الدولية في بعض الحالات، ويعمل حاليا الجهاز على اعداد التقرير الاحصائي الثاني حول أهداف التنمية المستدامة في فلسطين والذي من المتوقع ان يتم اصدارة قبل نهاية العام 2021.
6. يلخص الرسم البياني أدناه باكورة عملها الذي يوضح وضع توفر بيانات مؤشرات التنمية المستدامة:

حالة التوفر لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، 2021

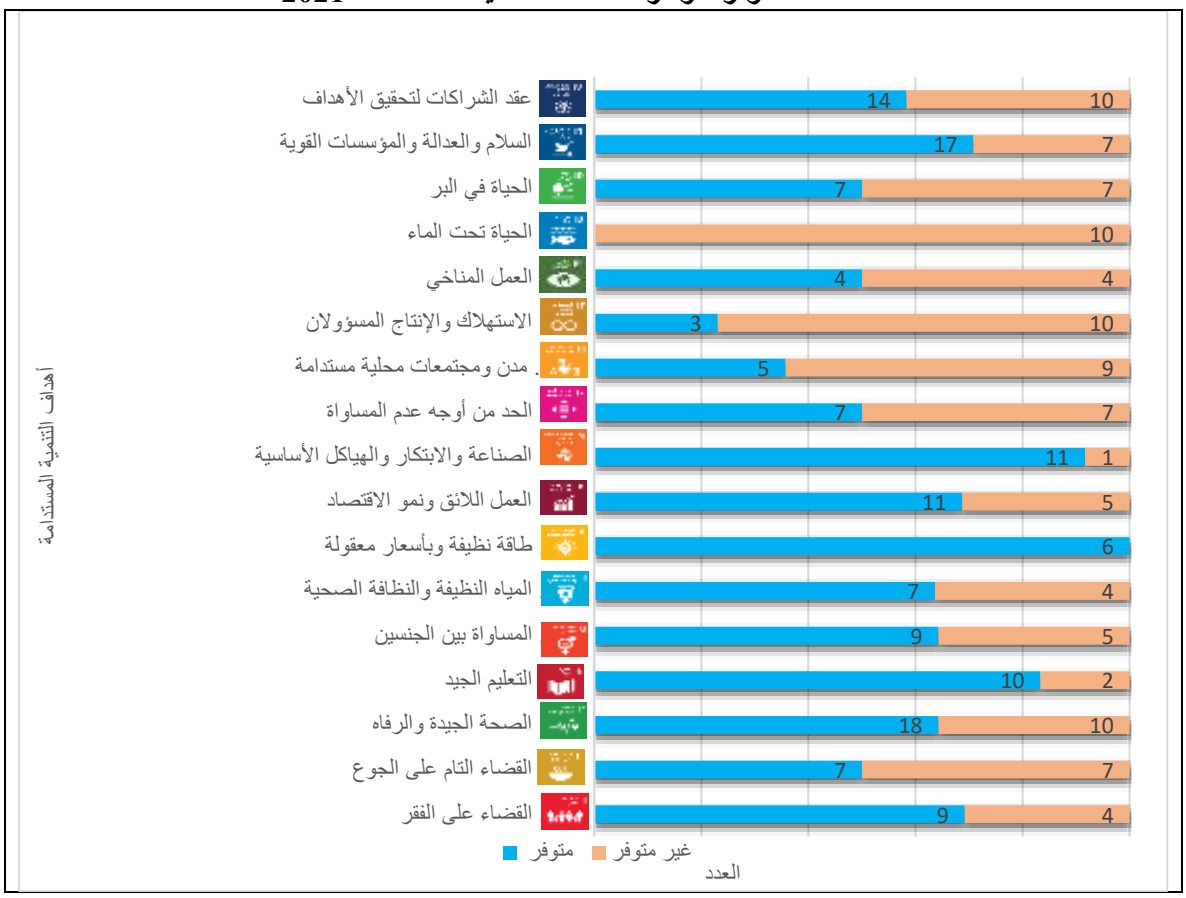

الغاية، 19.17 الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام

المؤشر	السنة	الوحدة	المصدر	واقع المؤشر
1.19.17 القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية	2017	US$	PARIS21	غير متاح
1.2.19.17 نسبة البلدان التي أجرت تقييما واحدا على الأقل لتعداد السكان والمساكن في السنوات العشر الماضية	2017	نعم/ لا	الاجصاء	نعم، نفض المسح
2.2.19.17 نسبة البلدان التي حققت نسبة 90 في المائة في تسجيل المواليد	2019	نعم/لا	سجل السكان	نعم، يتم تسجيل جميع المواليد
3.2.19.17 نسبة البلدان التي حققت نسبة 75 في المائة في تسجيل الوفيات	2019	نعم/لا	سجل السكان	نعم، يتم تسجيل جميع الوفيات

3. اثر جائحة كورونا على تحقيق غايات الهدف

يركز هذا الهدف على إيجاد ظروف مواتية لمستقبل مستدام من خلال العمل المشترك للبلدان والمجتمعات المحلية، وبخاصة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدام من خلال وجود رؤية مشتركة تتقاسمها البلدان والمجتمعات المحلية فيما بينها ووجود التزام قوي بتوفير الوسائل التكنولوجية والمالية لجعل هذه الرؤية واقعاً ملموساً.

على صعيد المقصد الأول الخاص بتعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب، وغيرها من الإيرادات، فقد تأثرت جهود وزارة المالية في فلسطين في تعبئة الموارد المحلية بتداعيات جائحة كورونا بسبب انخفاض نسبة الإيرادات العامة الإجمالية إلى الناتج المحلي من 21% العام 2019 إلى 14.3% العام 2020، وانخفضت مساهمة الضرائب في الموازنة من 23.3% العام 2019 إلى 21% العام 2020 (وزارة المالية، 2020)، وذلك نتيجة لانخفاض الأنشطة الإنتاجية في أغلب القطاعات. تراجع كذلك الدعم الخارجي الموجه للموازنة العامة بنسبة 17.7%، أي من 538 مليون دولار العام 2019 إلى 443 مليون دولار العام 2020 (وزارة المالية، 2020).

فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في فلسطين الذي يعتبر إحدى غايات هذا الهدف، فتشير نتائج التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الفجوة بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني من 2098 مليون دولار أمريكي العام 2019 إلى 2432 مليون دولار أمريكي العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، 2020)، ما يعكس تأثر الاستثمارات الأجنبية سلباً بالجائحة. كما انخفضت التحويلات المالية الخارجية بنسبة 8.3%؛ أي من 1971 مليون دولار العام 2019 إلى 1807 ملايين دولار العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، 2020)، متأثرة بعدم الاستقرار الناجم عن الجائحة وتداعياتها.
تساهم التكنولوجيا بدور رئيسي في تعزيز قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبدو أن إجراءات الإغلاق والتدابير الاحترازية التي اتّخذتها الحكومة الفلسطينية لمواجهة الجائحة، ساهمت في زيادة الإقبال على استخدام الإنترنت في العمل والتعليم وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، حيث أشارت نتائج مسح أثر كورونا على المؤسسات الاقتصادية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 12% من المؤسسات بدأت باستخدام أو زيادة استخدام الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت أو التطبيقات المتخصصة أو المنصات الرقمية استجابة لتفشي فيروس كورونا. أيضاً، تأثرت التجارة الإلكترونية في فلسطين إيجاباً[36] بعد إجراءات الحظر منذ بداية شهر آذار الماضي (مرار والخالدي، 2020)، نتيجة لاتباع المزيد من الأفراد في فلسطين التعليمات الصحية للالتزام بالبيت وعدم الخروج إلا لشراء الحاجات الأساسية، حيث سارع عدد كبير منهم إلى التسوق الإلكتروني (الداخلي والخارجي) عبر شبكات الإنترنت، من أجل تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات.

التدخلات التي تمت للحد من آثار جائحة كورونا

- قامت وزارة المالية أثناء الجائحة بحشد ما يمكن من الموارد المحلية، وبخاصة في ظل تزامن توقف إيرادات المقاصة مع آثار الجائحة، حيث عقدت اتفاقيات مع البنوك لتوفير قروض سريعة لتمويل الإنفاق الحكومي، إضافة إلى حشد الدعم الدولي لتغطية تكاليف مواجهة تداعيات جائحة كورونا.
- عملت المؤسسات الحكومية، من خلال التعاون مع جهات داخلية وخارجية، على تعزيز توظيف التكنولوجيا والاتصالات لمواجهة تداعيات كورونا على انتظام عمل تلك المؤسسات، ومن أجل ممارسة العمل عن بعد.
- استفادة المؤسسات الحكومية، من خلال جهود مجلس الوزراء، من شراكات فلسطين مع العديد من المؤسسات والوكالات الإقليمية والدولية لحشد الدعم والخبرات لمواجهة تداعيات الجائحة.
- اهتمت المؤسسات الحكومية بتعزيز بناء القدرات المؤسسية والبشرية المتعلقة بتطوير إمكانية مواجهة الجائحة، من خلال دعم المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و"أونشا"، والفريق القطري للأمم المتحدة، ... وغيرها.

[36] والمقصود هنا الزيادة في حجم التجارة الإلكترونية فقط. ولا توجد معلومات عن جود آثار إيجابية على الاقتصاد والجباية الضريبية أو الجمركية، إضافة إلى كون هذا النشاط جزءاً من الاقتصاد المنظم أو غير المنظم.

4. التحديات التي واجهت التقدم نحو تحقيق غايات الهدف

- ✓ جائحة كورونا خلال عام 2020، حيث احدثت هذه الجائحة خسائر اقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، واعاقت حركة التجارة الخارجية، وسلسلة التوريد.
- ✓ الوضع السياسي، والاحتلال الاسرائيلي وإجراءاته التعسفية بحق الاقتصاد الفلسطيني.
- ✓ تراجع قيمة المساعدات الدولية بشكل عام، والحصار المالي المفروض على الحكومة الفلسطينية من قبل أمريكا وإسرائيل، وهذا ترك أثره على تمويل المشاريع التطويرية.
- ✓ اتفاقية باريس الاقتصادية ما تفرضه من قيود على النظام التجاري الفلسطيني.
- ✓ نقص البيانات المتوفرة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ العديد من غايات أهداف التنمية المستدامة، فعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار، من خلال اشتقاق المؤشرات التكميلية الوطنية للمؤشرات الدولية، إلا أن توفر البيانات لمؤشرات التنمية المستدامة والمصنفة حسب التفصيلات المختلفة والتي تُمكن من بلورة السياسات الملائمة، تبقى واحدة من التحديات الماثلة أمام النظام الإحصائي الوطني في المرحلة القادمة . فمن بين 247 مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة (والتي تم تعديلها مؤخرا، حيث كانت 244 مؤشرا في العام 2019 وبناءا على اجتماع 52 للجنة الاحصائية للامم المتحدة 2020 الاخير تم التعديل بحذف 5 مؤشرات واضافة 8)، يتوفر بيانات عن 152 مؤشر فقط، وهي في معظمها ليست بالمواصفات الدولية لتحليل وقياس غايات كل هدف، هذا بالإضافة إلى أن معظم ما يتوفر من بيانات هو أيضا لا يغطي عام 2019 2020 وهذا أثر في توصيف واقع كافة الأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين، وبالتالي قياس التقدم المحرز للعامين 2019-2020.

❖ **تحديات سياسية:**

- سيطرة الإحتلال على الطيف الترددي الفلسطيني وعدم تمكيننا من استخدامه لتطوير الخدمات المقدمة، وخاصة في مجال الاتصالات المتنقلة (استخدام الأجيال متطورة من الإتصالات المتنقلة 4G, 5G).
- تحكم الإحتلال في المعابر وتقييد إدخال الأجهزة والتقنيات الحديثة.
- تحكم الإحتلال في نقل البريد من وإلى فلسطين وإعاقته للبريد الوارد من الخارج لفترات طويلة.
- عدم الإستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، وتراجع فرص الحل السلمي، وتهديد اسرائيل بضم الأرض الفلسطينية.
- الإنقسام الفلسطيني، وسيطرة حماس، وعدم تنسيق وتضافر الجهود والطاقات والموارد الوطنية بين شقي الوطن.

❖ **تحديات فنية:**

- سرعة التطورات الحاصلة في القطاع وصعوبة مجاراتها.
- عدم تنظيم وضبط مجال تكنولوجيا المعلومات (IT).
- محدودية الخبرات الفنية الموجودة في المجتمع الفلسطيني خاصة في مجال التقنيات الحديثة.

❖ **تحديات مالية واقتصادية:**

- صعوبة توفير الموارد المالية الكافية لمجاراة سرعة التطورات الحاصلة في الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- قرصنة الشركات الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية وتعديهم على سوق الاتصالات الفلسطينية من منافستهم غير العادلة وغير القانونية للشركات الفلسطينية، ودون تحمل اي اعباء مالية لهذه الخدمات، مما يحرم الخزينة الفلسطينية من عوائد مالية كبيرة .
- تراجع المنح والإعانات الدولية سواء لدعم مشاريع محددة او لدعم الموازنة.

5. نظرة الى الأمام

- ينبغي رفع مستوى التمويل العام، لتنفيذ تدخلات الحكومة في مواجهة آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية.
- تقوية خدمات تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها بتكلفة ميسورة لجميع المواطنين، حيث أظهرت الجائحة مدى الحاجة لذلك للفئات الفقيرة والمهمشة وللنساء، وبخاصة في مجال التعليم والعمل عن بعد.
- يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة وإعادة توجيه موارد القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحشد الدعم الدولي اللازم لذلك، وعمل شراكات دولية، للاستفادة من خبرات الدول في هذا المجال.
- حشد الدعم المالي والفني لفلسطين، وبخاصة مع الأولويات المستجدة على صعيد الصحة العامة.
- هناك حاجة إلى استثمارات طويلة الأجل، بما في ذلك تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، في المجالات ذات الأولوية للمجتمع الفلسطيني، بما يشمل الطاقة المستدامة، والبنية الأساسية، والنقل، فضلا عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
- الأولويات ذات العلاقة لتحقيق نتائج ملموسة بشأن تحقيق الغايات المرتبطة بعمل وزارة المالية والتخطيط.

- التركيز على متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطاعية بما تضمنته من أهداف استراتيجية والعمل على تسريع التقدم في تنفيذ التدخلات لهذه الأهداف من خلال التنسيق والعمل المشترك مع الشركاء وجهات المسؤولية لضمان تحقيق أفضل النتائج.
- التنسيق مع كافة المؤسسات الدولية والجهات ذات العلاقة لتذليل كافة المعيقات والتحديات في توفير التكنولوجيا الحديثة ، وخاصة معيقات الاحتلال الاسرائيلي في هذا المجال ، والعمل على تحرير القطاع من الهيمنة والقرصنة الاسرائيلية .
- استكمال تنفيذ مشروع الخدمات الحكومية الالكترونية ، وتسريع التقدم في هذا المجال وتحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع على المدى القصير .
- على المستوى الفني المتاح، تقوم وزارة المالية حالية بالتعاون مع شركائها بمراجعة قانون الدين العام الخاص بالعام 2005، وما سيتلو ذلك من الحاجة الى اعداد اللوائح التنظيمية الخاصة بالقانون المحدث. الهدف من هذا الاجراء هو ضبط بوصله الحكومة قانونيا نحو استدانة مستدامة.
- تعكف وزارة المالية أيضا، على شراء برنامج الكتروني مختص في توثيق وإدارة وتحليل الدين العام، وهو برنامج دمفاس بتمويل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، حيث من المتوقع أن يتم الانتهاء من تصميم وتنفيذ البرنامج نهاية العام القادم
- **الانتعاش الاقتصادي؛** ان الانتعاش الاقتصادي وتعافيه بصورة أسرع من المتوقع نتيجة زيادة الطلب الكلي الذي شأنه أن يساعد على تخفيف من الوضع الحرج التي تعاني منه المالية العامة. بعيدا عن السياسات المالية الواجب اتخاذها، يتوجب على الحكومة الفلسطينية، تعزيز الطلب الكلي من خلال القدرة على زيادة القدرة على تصدير المنتجات الفلسطينية. في حال نجح هذا الافتراض من المتوقع أن تنخفض حصة الجانب الإسرائيلي من الواردات الفلسطينية من نسبة 55.0 خلال عام 2020 إلى 48.8 بالمئة خلال عام 2024، أي بانخفاض في حصتها بحوالي 6.2 نقطة مئوية خلال 5 سنوات.
- **المساعدات المالية والمنح؛** من شأن عودة المساعدات المالية والمنح الخارجية لمستوياتها في السابق، أو التزام الدول والمنظمات العالمية في تقديم التزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني كما تعهدت سابقاً أن تخفيف من أثر الارتفاع في الدين العام والمتأخرات الذي شهدتها المالية العامة خلال العامين الماضيين أي 2019 و2020، وأن تتيح للمالية العامة الوقت الكافي لاتخاذ إجراءات تصحيحية دون حدوث اضطرابات في المالية العامة وبالتالي للاقتصاد الكلي.